حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (3)

1992/10/1 – ديسمبر 1999

- ارقام 124 - 149
- عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (3)

1992/10/1 – ديسمبر 1999

- ارقام 124 - 149
- عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (3)

1992/10/1 – ديسمبر 1999

حمد محمد المرعي

ن والقلم وما يسطرون

القلم ٦٨ - ١

حروف في إنتماء

مجموعة الأعمال بلا تأويل للأقوال

اصدار : الخليج الدولي للإستشارات ـ الكويت ١٩٩٨

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
1	يابو سالم عطنا سلاح • تدريب المواطنين على المقاومة المسلحة عند مطالبة حكام العراق بالكويت بعد الاستقلال	سبتمبر - أغسطس 1961	الشعب أو ... الفجر
2	ماذا بعد عبد الناصر؟ الوحدة العربية في حالة حرجة • After Nasser: What Next? • Arab unity in peril	1970/10/23	Louisville Cardinal
3	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (1): • الوقاية من الحرائق أهم من اطفائها • قواعد تنظيم المرور شكلية أكثر منها واقعية	1977/6/24	القبس
4	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (2): • اين إجراءات الوقاية من الاخطار المهددة للصحة العامة • الاهتمام بحماية البيئة العالمية واغفال البيئة المحلية!	1977/6/25	القبس
5	تأملات مرورية (1): • أزمة السير بحاجة عاجلة الى دراسة متعمقة وعلاج سليم	1977/10/22	القبس
6	تأملات مرورية (2): • نظام "منع الاتجاه للسيار" يكلف المواطنين سنويا 150 ألف دينار ومليوني غالون بنزين و 95 الف ساعة ضائعة	1977/10/23	القبس
7	تأملات مرورية (3): • التقاطعات والارشادات الضوئية مسؤولة عن أكثر من أخطر الحوادث	1997/10/24	القبس
8	تأملات مرورية (4): • تعليمات وإرشادات المرور بحاجة الى اعادة تقييم	1977/10/26	القبس
9	تأملات مرورية (5): • مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات	1977/10/27	القبس
10	ثلاث مصادر للخطر في المستشفيات	1978/4/8	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
11	المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور	1978/4/13	القبس
12	شاليهات ميناء عبد الله تحت رحمة التلوث	1978/4/26	القبس
13	سلامة المرور	1978/5/6	القبس
14	دروب الحياة الى إدارة حكيمة	1978/5/9	القبس
15	وللصحة سلامة أيضا	1978/5/11	القبس
16	من زرع برسيما ما أطعم الا غنما	1978/6/3	القبس
17	أهمية السلامة في تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية	1978/8/26	الرأي العام
18	مخاطر التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية	1978/9/24	الانباء
19	التوسع العمودي ... تطرب له آذان من لا يعرف عواقبه	1978/10/18	السياسية
20	الالتزامات والحقوق ... وكرة المسؤولين في ملعب الحياة	1978/10/25	السياسة
21	التخزين هو العامل الاستراتيجي في الكويت وليس التصنيع	1978/10/28	السياسة
22	مسؤولية حماية المستهلك من العيوب الاستهلاكية	1978/10/29	السياسة
23	الشريعة كونية: ووضعنا مقاييس لأحكامها هو مساس بها	1978/12/2	الانباء
24	الحفاظ على الطفل يجب أن يكون المبدأ الاساسي لعام الطفل: • مسؤوليتنا الاولى في هذا العام هي منع حوادث الاطفال • لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ما لم تأخذ "الهندية" إجازة	1979/1/12	الانباء
25	المسؤولية الصحيحة: الكويت في الظلام تحت التجربة	1979/1/30	القبس
26	حديث الديمقراطية المفتوح: • التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة	1979/2/10	القبس
27	هل ستترك العبه تكتمل! (معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية)	1979/4/12	القبس
28	هل للخطأ من اصلاح! (التطبيع العربي الإسرائيلي)	1979/4/13	القبس
29	تحديد البنية الادارية والهيكلية لوزارة الكهرباء والماء	1979/4/25	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
30	حول الغلاء: المادة السادسة ضرورية ولابد منها	1979/4/27	القبس
31	صغار الملاك في معادلة الإيجارات	1979/5/4	القبس
32	وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان	1979/5/11	القبس
33	انهم يشحون علينا بالحدائق	1978/5/16	القبس
34	انعدام السلامة ... مع التطور الصناعي؟	1979/5/16	الرأي العام
35	سقوط الأبنية وأطباء المعالجة	1979/5/17	القبس
36	العام الدولي للطفل ... بسبب إهمال الوالدين: • 39 وفيات اطفال في الكويت خلال 4 شهور	1979/5/17	الراي العام
37	أطفالنا فلذات أكبادنا	1979/5/20	القبس
38	نحو ديمقراطية منتجة	1979/5/25	القبس
39	الإدارة في الكويت: ما لها وما عليها	1979/6/1	القبس
40	"الواسطة" مرض لم نكتشف علاجه	1979/6/1	القبس
41	تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة	1979/6/8	القبس
42	أقصر 10 خطوات لحماية المستهلك	1979/6/12	القبس
43	التلفزيون بين « فلسطين » و « دالاس »	1979/6/16	القبس
44	كلمة في دوام يوم الخميس	1979/6/18	القبس
45	مشاهدون بمسرح لعبة البقاء: الغرب واخلاقياته والعرب والسذاجة	1979/6/22	القبس
46	ضريبة النمو	1979/7/5	القبس
47	الاقتصاد الكويتي / للداخل أم الخارج	1979/7/7	القبس
48	تشغيل الاحداث في غياب الرحمة	1979/7/9	القبس
49	آن الأوان (1): أميركا أمس واليوم	1979/7/12	القبس
50	آن الأوان (2): العرب والقلم الغربي	1979/7/16	القبس
51	آن الأوان (3): الغرب والنفط العربي	1979/7/16	القبس
52	آن الأوان (4): العرب بين أمريكا وأوروبا	1979/7/19	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
53	دوام الشتاء والصيف	1979/7/21	القبس
54	عوامل السلامة المعدومة في المصانع والشركات	1979/7/21	النهضة
55	طريق الصيانة والسلامة للمباني الحكومية	1979/7/23	القبس
56	دعاء الشهر ... الكريم	1979/7/26	القبس
57	الكويتي والعشرة الأوائل	1979/7/30	القبس
58	المقاولات الحكومية	1979/8/2	القبس
59	من هي الحكومة	1979/8/11	القبس
60	التخزين في الكويت: إدارته وآثاره	1979/9/13	القبس
61	خذوا وقتا لتقييم ما تبنون	1979/10/17	القبس
62	الإطفاء التطوعي وأهميته	1979/10/24	القبس
63	غاب الادب في ندوة الادباء	1979/11/7	القبس
64	قرارات السلامة لا تسمن ولا تغني من جوع	1979/11/14	القبس
65	وداوها بالتي كانت هي الداء	1979/11/17	القبس
66	بانتظار الجولة الثالثة « لوزير المالية »	1979/11/21	القبس
67	سكايلاب مرة أخرى	1979/11/24	القبس
68	ونسينا أو تناسينا الابعاد (1): برنامج رسالة	1979/11/28	القبس
69	ونسينا او تناسينا الابعاد (2): البلدية وطرائف المخالفات	1979/12/1	القبس
70	ونسينا او تناسينا الابعاد (3): الضائعون بين اللفة والافتة	1979/12/5	القبس
71	الحرب الساخنة بدايتها باردة	1979/12/12	القبس
72	القانون الدولي والفوضى الدولية	1979/12/19	القبس
73	لا لمجتمع مستهلك ... نعم لمجتمع منتج	1979/12/22	القبس
74	علاقات عامة أم مهام	1979/12/26	القبس
75	وداعا يا سبعينات	1979/12/29	القبس
76	كويت الثمانينات	1980/1/5	القبس
77	يجب إعادة النظر في التخطيط المعماري لمساكننا	1980/1/10	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
78	أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي	1980/1/12	القبس
79	عقد التنمية الرابع في الكويت	1980/1/19	القبس
80	أفغانستان: فيتنام الثانية	1980/1/23	القبس
81	العرب فيما بين إيران وأفغانستان: « اللدغة الثالثة »	1980/1/26	القبس
82	الذهب (1): المعادلة المقلوبة لارتقاء الانسان	1980/2/2	القبس
83	الذهب (2): ماذا فعلت بنا الثروة	1980/2/6	القبس
84	إعادة تعريب الارقام العربية	1980/2/7	القبس
85	قصة الكون (1): • عمر المجموعة الشمسية يصل 5 بلايين سنة • أجهزة تلتقط أصوات تفجرات في الكون وقعت قبل بلايين السنين • غزو الفضاء من قبل الروس والأمريكان لم يكن الا سباقا سياسيا	1980/2/13	مرآة الامة
86	قصة الكون (2): • الارض ليست الا جزءا بالغ الضآلة من الكون • الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد	1980/2/28	مرآة الامة
87	الاهتمام بما ليس مهما / التسميات الإفرنجية بدون مقصد	1980/2/16	القبس
88	4 اعتبارات أمام لجنة أخطأ الدستور غدا	1980/2/18	القبس
89	أصاب العجيري حين أخطأ غيره	1980/2/20	القبس
90	اللقمة واللكمة والنقمة: موازين مقلوبة ومعكوسة أمور	1980/2/23	القبس
91	فيتو على حق المرأة الانتخابي	1980/2/24	القبس
92	عيدك يا وطن	1980/2/25	القبس
93	لا ... لحق المرأة الانتخابي NO. TO WOMEN'S !! RIGHT TO VOTE !!	1980/2/28	Arab Times
94	العربية بين الركود والتحرك	1980/3/1	القبس
95	أريحا التاريخ	1980/3/7	القبس
96	اللقمة واللكمة والنقمة (2): نحن وأمريكا	1980/3/12	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
97	التعامل بعمق وحذر مع أوروبا	1980/3/29	القبس
98	دولة اليهود العظمى	1980/4/5	القبس
99	كلمة بحكم الصحافة	1980/4/9	القبس
100	كلمة بحكم المرور	1980/4/12	القبس
101	البطالة الانتاجية في الجهاز الحكومي	1980/4/20	القبس
102	كلية السياسية ومعايير الناخب	1980/5/10	القبس
103	من اجل حفنة من الاصوات الانتخابية	1980/5/18	القبس
104	لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية	1980/5/21	القبس
105	الشرق الأوسط ومفاوضوا أمريكا	1980/5/24	القبس
106	أخطار تهدد منطقة الشويخ الصناعية • المطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة • وتوفير الحماية الموقعية وأبعاد المناطق السكنية	1980/6/7	النهضة
107	من وحي الفشل الكهربائي: الانسان عندما يتحول إلى خادم الآلة	1980/7/19	القبس
108	أمن الامس واليوم	1980/7/25	القبس
109	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (1): • حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والامن • إجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من إجراءات منع الحادث • الآلات بدون العنصر البشري لا تساوي قيمتها حديداً خردة	1980/8/1	القبس
	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (2): • الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع • مولدات الكهرباء ضرورية .. لكن لها مساوئها • اجازة الشهر للإداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت	1980/8/2	القبس
110	التاريخ والتاريخ	1980/8/18	السياسة
111	ضياع القدس وضياع الامة	1980/8/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
112	تحديات الثمانينات (1): الامن بين اليوم والغد	1980/8/23	الوطن
113	تحديات الثمانينات (2): الالتزامات البيئية	1980/8/24	الوطن
114	تحديات الثمانينات (3): الالتزامات البيئية • السلامة والحوادث في السبعينات	1980/8/24	الوطن
115	تحديات الثمانينات (4) :التزامات السلامة • السلامة بين الجدية والترقيع	1980/8/26	الوطن
116	اول كتاب كويتي يبحث في موضوع « السلامة والامن »	1980/8/20	السياسة
117	الصناعة المائية لا تزال تحبو مقارنة بصناعة الاسلحة والكماليات	1980/9/19	القبس
118	وببساطة ايضاً .. لنضع الحصان في مقدمة العربة: خفايا القدر!	1983/2/18	الوطن
119	مشروع بحث مجمد منذ بداية السبعينات لمواجهة المكافحة الكيميائية للتلوث	1983/3/31	القبس
120	الف ... ياء : الكتابة واللغز المحير	1984/6/20	القبس
121	الاعلام للقضايا: للداخل ام للخارج	1984/6/23	القبس
122	التسميات المختلفة لأشهر السنة الميلادية والهجرية وأصولها	1985/9/21	القبس
123	تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم	1985/9/22	القبس
124	بيان الترشيح الانتخابي – انتخابات مجلس الامة 1992 الدائرة الثانية – ضاحية عبد الله السالم	1992/10/1	القبس
125	الديمقراطية مطلب الكويت	1992/10/4	القبس
126	ويبقى الطفل هاجسنا الأكبر	1992/10/17	القبس
127	العم بوحمد والأخ حمد ... مع أطيب التمنيات [عبد العزيز الصقر وحمد الجوعان]	1996/6/4	القبس
128	عبد العزيز حسين ... عملاق رحل	1996/6/13	الوطن
129	ومتى كانت النيابة استرزاقا ... ؟!	1996/6/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
130	الحالة البيئية ... ما لها وما عليها!! البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام!!! « الوضع البيئي الاقليمي حدث ولا حرج !!! » حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة	سبتمبر 1997	أسرتي
131	سور الديرة: يا بو سالم عطنا سلاح	1997/11/13	القبس
132	سور الديرة: مقهى سلطان	1997/11/23	القبس
133	سور الديرة: ترخيص بريطاني لحمل سلاح (1944)	1997/12/17	القبس
134	حكومة بلا امرأة: وزارة التعليم العالي ... أ.د. رشا الصباح	1998/4/21	القبس
135	حكومة بلا امرأة 1 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
136	ولكن لماذا الأستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح 2 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
137	نزاهة القضاء ونزاهة القبس	1998/7/1	القبس
138	عبد اللطيف البحر: ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	1998/7/8	القبس
139	ومن الحضارات ما قتل: (1) زرع « إبليس جديد »	1998/9/1	القبس
140	ومن الحضارات ما قتل: (2) الإرهاب والإرهاب المضاد	1998/9/6	القبس
141	حلف الناتو: (1) نهاية الوهم	1999/4/30	القبس
142	حلف الناتو: (2) المغالطات السياسية الأمريكية في القرن 12	1999/5/3	القبس
143	حلف الناتو في عيده الخمسين: (3) البحث عن دور جديد أو تياه في المجهول	1999/5/7	القبس
144	محاكمة مجلس: حول « مجلس الامة »	1999/5/12	الطليعة
145	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (1) حقول النفط وعقول اللفظ	1999/12/8	القبس
146	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (2) عولمة اقتصاد ثرواتنا	1999/12/11	القبس
147	في أمان الله « بومحمد » جاسم المطوع	2000/1/8	الوطن
148	ذلك الشخص وتلك الشخصية .. الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح	2000/1/10	الوطن

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
149	مرة اخرى .. الحالة البيئية .. ما لها وما عليها [دراسة] • عمالة غريبة .. أمراض مستوردة • على السريع: أغذية ومستحضرات مشهية • تحرير البيئة من آثار الغزو وحرب التحرير • دخان مشبعة • نفط يمتزج بالخليج • نفط في الابار يحترق • نفط في بحيرات	فبراير 2001	القبس
150	كلمة بحق العم يوسف الفليج رحمه الله	2004/3/25	القبس
151	العقول المهاجرة	2005/4/27	الطليعة
152	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاحد 2006/1/22	الطليعة
153	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاربعاء 2006/1/18	الوطن
154	المجلس والاستجواب أما لهذا المجلس ان يستقيم	يونيو 2007	الوطن
155	تعقيب على موضوع (غموض الكون) الدكتور بشارة	الأربعاء 2007/1/29	القبس
156	قصر السيف بحماية اهل الكويت	2008/5/18	القبس
157	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 1 / 2	الاربعاء 2012/8/15	القبس
158	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 2 / 2	الخميس 2012/8/16	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
159	الأغلبية الصامتة (1): خواطر امنية في اوراق غابرة	الاثنين 2012/12/24	القبس
160	الأغلبية الصامتة (2): اللجنة العليا لحماية البيئة	الجمعة 2012/12/28	القبس
161	الأغلبية الصامتة (3): نماذج طارئة أضرت بالبلد	الجمعة 2012/12/28	القبس
162	الأغلبية الصامتة (4): أمن وطن ومواطن	الخميس 2013/1/3	القبس
163	الأغلبية الصامتة (5): المعارضة الصامتة	الثلاثاء 2013/1/8	القبس
164	الأغلبية الصامتة (6): الفساد وما أدراك	السبت 2013/1/12	القبس
165	الأغلبية الصامتة (7): فساد واستبداد	الثلاثاء 2013/1/15	القبس
166	الأغلبية الصامتة (8): مقاطعة وتقاطعات	السبت 2013/1/19	القبس
167	الدولة .. المواطنة .. القبيلة في مجتمعات العالم (2/1)	الخميس 2013/1/24	القبس
168	تابع: الدولة ... المواطن القبيلة (2/2)	الجمعة 2013/1/25	القبس
169	كلمة حق بحق المرحوم محمد عبد الرحمن البحر	الثلاثاء 2014/8/12	القبس
170	المرحوم عبد اللطيف البحر ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	الثلاثاء 2014/11/18	القبس

القبس
الخميس ١/١٠/١٩٩٢ - العدد ٦٩٥٤
انتخابات مجلس ٩٢
١٩٩٢/١٠/١ القبس

بيان إلى أهالي الدائرة الثانية

حمد محمد المرعي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مبروكين علي عودة دوران عجلة الديمقراطية، هذه العجلة لكونها كاي العجلات الاخرى، تتطلب اليوم واكثر من اي يوم مضى، المراعاة المثلى والصيانة المستمرة والمراقبة الدائمة.

انها اليوم تتطلب بالدرجة الاولى الدقة في التطلعات كما تتطلب الوعي المتناهي والمعرفة الصحيحة في الممارسة.

ان الديمقراطية نقيض الغوغائية، والهمجية والتسلطية.

انها تهدف الايجابيات وتتنائى عن السلبيات، وانها فوق هذا وذاك، تبدأ بك وتنتهي اليك. انها تحكيم ضمير وسمو تطلعات.

مع اطيب التمنيات...

ربيع اول ١٤١٣
سبتمر ١٩٩٢

انتخابات مجلس الامة ١٩٩٢
الدائرة الثانية الضاحية - المرقاب

بعد التحية

بداية اود ان ابدي جزيل شكري وتقديري الخاص للزملاء الذين وضعوني محل ثقتهم في ان امثلهم في الانتخابات النيابية ١٩٩٢، وهذا تشريف نعتز به، ولما ابدوه من عون وتعاون دؤوب نرجو ان نكون مستحقين له. وايضا كثير الاحترام والمودة لاولئك الذين لم نسعد بالتعرف عليهم او لم تتوفر الفرصة للقائهم ولمن التقينا بهم فلهم اعتزازنا الخاص لما ابدوه من ترحيب وتفهم لاشك انه فخر لنا.

لقد كنت متيقنا، عندما طلب مني الدخول في الترشيحات، من عنصرين مهمين: اولهما عدم التهيؤ والاستعداد في هذه المرحلة بالذات.. وثانيهما الوقت المتاخر حيث لا تتوفر فيه الفرصة للتعرف على ما يمكنني عمله من جهة، ومن جهة اخرى استسقاء آراء وتطلعات الاسرة الناخبة.. والذي يعتبر عصب التمثيل النيابي ولكونه من الحقوق المشروعة واللازمة للناخبين. ولذلك كان دخولي الترشيحات لم يتعدى الشق القانوني فيها وهو التسجيل لدى الجهات المختصة. (والذي كان في آخر يوم منه). تاركا الامر الميداني لما تقرره اعمال المسح والتخطيط المطلوب اجرائها بالسرعة اللازمة ولو بشكل مبدئي.

وكانت النية متجهة الى توزيع مطبوعات تلخص البيان الانتخابي واقامة بعض الندوات الرئيسية في احدى صالات جمعيات النفع العام او الفنادق او ما شابهه (ولم يكن في مخيلتنا زرع الارصفة بالملافات او تعليقها او لصقها على الجدران او الجسور او اعمدة الانارة او الاشارات او اقامة المعسكرات وتوابعها. وقد عزمنا على ثلاث ندوات: تكون الاولى منها الاولى من نوعها في الحملات الانتخابية، وذلك بان تقوم احدى النساء بمحاضرة عن «اهلية المراة في حق الترشيح والتصويت» مطالبة بذلك بنفسها وبفعالية ايجابية لحقوقها والابتعاد عن الطريقة التقليدية باستمرارها كمستمعة سلبية وكان مخطط لها يوم السبت ٢٦ سبتمبر. اما ثاني الندوات والتي كان مخطط لها يوم الثلاثاء ٢٩ سبتمبر فهي حول «التركيبة السكانية وابعادها الاجتماعية والسياسية» ويحاضر بها احد الزملاء الاساتذة من المعروفين بكفاءتهم العلمية والبحثية في هذا المضمار. اما الثالثة فكان مخطط لها يوم السبت ٣ اكتوبر وتدور حول «الاعلام بين الانفتاح والانكفاء بين الاحتكار والمشاركة» مشكلة من مشاكل الامن القومي، والذي توليت بنفسي الاعداد لها.

البيان الانتخابي

بعد التحية

لم ادخل الانتخابات ولم احاول الدخول بالترشيحات من قبل. وحتى الى ٢٦ فبراير ١٩٩٢م، لم افكر بهذا الموضوع - وان كان له الاهتمام الكبير والمتابعة المستمرة.

الا انه، ولاسباب المتغيرات والثوابت الكثيرة التي افرزتها كارثة ٢ اغسطس ١٩٩٠، رايت انه لا مناص لي من المساهمة بالوقت والجهد والخبرة، وبكل ما لدي من فعالية، لنجعل كويت اليوم افضل من كويت الامس. معتمدا بذلك على اهمية عنصر التعاون وعنصر الثقة بمجتمعنا باعتباره الدافع المطلوب لتحقيق مصلحة ابناؤنا واجيالنا - مصلحة كويت العز وكويت الاستقرار والامان وكويت الرفاهية.

وقبل اتخاذ قرار الترشيح، كانت هناك وقفة تامل ووقفات تقييم طويلة، الان انه، وبعد التروي والتقييم، تبين ان يقيني كان مؤكدا - وذلك لسببين هامين: ان الوقت لا يسمح باعطاء الالتزامات والواجبات حقها المطلوب. وان هناك اخوة لا تقل كفاءتهم واهليتهم واخلاصهم ان لم تزيد، وهذه من بركات الديمقراطية الحقيقية. اي فتح مجال الاختيار وليس تحديده. وسبب آخر لا يقل اهمية والذي تمليه مرحلتنا الحاضرة وهو تشابه الاطروحات والقضايا الانتخابية، بالرغم من تواجد تكتلات وقوى مختلفة الاتجاهات والاهداف. وبالاضافة حرصي الشديد على عدم بعثرة اصوات الناخبين الكرام، واخيرا غير ناسين او متناسين ان المساهمة في خدمة الوطن في مرحلة اعادة البناء واستمرار التقدم له مجالاته العديدة والتي لا تقل اهمية ان لم تزد.

كما اود، للامانة والالتزام، استعراض البيان الانتخابي بكامله والتي لم تسنح الفرصة لتوزيعه في وقتها.

ولكم مني اطيب التمنيات،،

حمد محمد المرعي

حتى لا اقرر الا ما انا ملتزم به ودونه الغالي والنفيس. ولا شك ان ثقة بعض الاعزاء من اهالي الدائرة الثانية الحاقن الكبير للمشاركة في عودة الديمقراطية.

والله الموفق...

الوطن بالمواطنة..

● هذه مبادىء لا نحيد عنها:

* الكويت بدستورها لانه ميثاقها، فلا دستور فلا كويت.
* ليس الوطن بترابه وعلمه ونظامه ومجتمعه انما بمبادىء وقيم وطموحات افراده والاحترام المتبادل بين حكامه ومحكوميه.
* لا احتكار للفكر او الراي او الاعتقاد او المذهب.
* لا للتناحر ولا للتشنج ولا للعصبية ولا للانسياق الاعمى ولا للشعارات الجوفاء ولا للارهاب باي انواعه واشكاله ونعم للايجابيات الف نعم.
* خضوع ممثل الامة للمراقبة والمحاسبة اذا اخل بالمبادىء والواجبات.
* التعاون والتفاهم والتضامن مطلب اساسي لنجاح اي عمل.

كويت محررة = افكار نيرة

■ وهذه مطالب لن نحيد عنها:

* الحكومة جزء من المجتمع المكون للوطن - فهي منه واليه. فان احسنت يؤجر الجميع وان اساءت يؤثم الجميع. انها حقوق والتزامات متبادلة والجميع خصم وحكم والسلطة التي تمثل الامة باختيارها ورضاها هي القاضي والرقيب.

* المراة لها حقها الشرعي والدستوري في الترشيح والانتخاب، وبدون هذا فاننا وطن بعين واحدة واذن واحدة - اعور ان شئت.

* من تربى في الكويت ورضع من مائها وتشبع بهوائها وتجنس باسمها والتزم بدستورها فله نفس حقوق وواجبات اخيه في المواطنة. وبدون هذا فاننا مجتمع برجل واحدة ويد واحدة، اعرج ان شئت.

* اذا كان السن الادنى للتجنيد ١٨ عاما، فيجب ان يكون كذلك للانتخاب. لان خلاف هذا ظلم لمعادلة الحقوق والواجبات.

* أمن المواطن في نفسه وعرضه وماله ورزقه امانة في عنق الدولة. والاضرار متى وقعت مطالبة بها حكومة الدولة. وهذا مطلب شرعي وقانوني، والدولة هي المسؤولة اولا واخيرا، وطنيا ودوليا، عن حماية ارضها وافرادها وثرواتها. وعليها بدورها، كونها الجهة الرسمية، ان تطالب الغير بالطريقة والاسلوب التي تختاره، سواء خصومها (العراق) او من بيده الشان (الامم المتحدة) بالتعويضات باختلاف انواعها واشكالها. وهذه ليست مسؤولية المواطن المباشرة وليست في حدود صلاحياته او امكانياته.

* ان الاعلام الخارجي والداخلي في كويت ما بعد التحرير. يعتبر من العناصر الهامة في الامن الوطني. وتطوير الاعلام واجهزته اصبح مطلبا اساسيا. والاعلام الحر المشترك هو الذي يقود المجتمع الى ما فيه الخير والعزة، فهو مثل غيره من مؤسسات التعليم والصحة ومرافق الخدمات الاخرى مطلب جماعي هام، والاحتكار له يجب ان لا يكون الا في حدود ما فيه الصالح العام.

* لامضار من تقسيم البلاد الى محافظات بل قد يكون فيه منافع.

فان كان ذلك كذلك فان الالتزام الديمقراطي وهدف المنفعة القصوى تحتم ان يتم اختيار اعضاء مجالسها بالانتخاب العام، وفقا لضوابط معينة. ولان يختار المجلس، بموافقة اغلبية اعضائه مختاري المناطق التابعة للمحافظة - والا فان الامر مساو لنقيضه.

* الكويت بامس الحاجة الى مساهمة ابنائها في جميع المجالات لبناء نهضتها. والتعليم عموما والتعليم الجامعي خاصة هو مصدر التاهيل لتحقيق ذلك. وان لم يكن بمقدرة جامعة الكويت تحقيق هذا، فان الضرورة تقضي، وباسرع وقت، تطويرها او انشاء جامعة اخرى وثانية وثالثة - بغض النظر عن كونها حكومية او اهلية.

* نحن بلد ناهض ومتقدم وغني ويسعى للرفاهية، وهذا يتطلب تغيير اسلوب استقدام الكفاءات وخاصة في مجالات التعليم والطب والامن والادارة. لنوقف اسلوب الايدي الرخيصة او الصداة او الوقتية او المرتزقة، ولنسعى للكفاءات من مصادرها من القنوات المتقدمة. لانه في المحصلة النهائية اتاحة التقدم وفعالية العطاء وتوفير الاموال العامة.

* الكويت تعتمد اعتمادا كليا على المعلم والشرطي. الا ان هذه الفئة مهضومة حقوقها ولزمن طويل في الترقيات والرواتب والحوافز والنظرة الاجتماعية. وهذا امر يستلزم منا اصلاحه لمصلحة ابنائنا وامننا وانصاف للحقوق المشروعة.

* لا استقرار او تقدم او رفاهية للبلاد الا في امنها. وامنها لا يتحقق الا امنها وبها. وامن الكويت الداخلي والخارجي، نظرا لخصوصيتها الجغرافية والسكانية والاستراتيجية، لا يتحقق الا بانشاء جهاز نموذجي وغير تقليدي، وان ترفع عنه اية هيمنة كانت.

* الكويت حباها الله بثروة طائلة، الا ان الاقتصاد في حالة تذبذب وعدم استقرار والاقتصاد القوي والمستقر هو قوام تطور المجتمع ورفاهيته. ومهما كانت الاسباب، فانها لجريمة كبرى ان تعبث ايدينا بما لم تطوله يد العدو او ان ندمر بانفسنا ما حاولت ان تدمره ام الجرائم. وانه ليس من الصعوبة، ولا الوقت متاخرا لاصلاح سوء الادارة او سوء تحديد الاهداف.

* الكويت لا تتعدى مساحة وسكانا مدينة متوسطة الحجم وميزانيتها بالبلايين. ولكن لننظر الى التعليم والصحة والاسكان والخدمات الاخرى والطرق والمنشات والقائمة طويلة.. فهي ان لم تكن متاخره ففي حالة تاخر وان لم تكن متدنية ففي حالة تدني - وهذه هي المصيبة الاعظم. فهل احتجت مثلا الى دورة مياه عامة، وبعد دورانك المضني هل وجدتها. وحين تجدها اليس الارحم عدمها (هذا ابسط الامثلة). وبعدها الا ترى اننا نصرف مليونا لنسترجع اقل من نصفه مردودا سواء كان ذلك مستشفى او مدرسة او مرفق خدمات او انشاءات مباني او طرق او غيره. في حين ان العقل يأمرنا بان نصرف مليونا لاسترداده كاملا او اكثر منه - هل سمعت في اي من البلاد الاخرى رغم تطور نظم البناء ومواده. ان تاخذ فترة البناء ضعف ما هو مطلوب، ويحدد عمر المبنى بعشرين عاما فقط.

* الكثير من النظم والاشتراطات والقرارات ذات فائدة محدودة ان لم تكن معدومه، واغلبها اكل الدهر عليه وشرب، او يغلب عليها طابع الارتجالية او اللامنطقية، او اللاضرورية، وان لم تحد او تقيد من حرية وحركة المواطن الملتزم، فانها تخلق الكثير من العقبات والعراقيل. وهي ايضا حبرا على ورق معتمدا على المزاجية، او الواسطة او النفوذ، والموضوع ليس الروتين الذي تخلفه ولكن في جوهر لزوم او لا لزوم اكثرها وقانونيتها. ولذا يتحتم غربلتها بالسرعة الممكنة.

* الواسطة والمحسوبية مرض عضال يجب استئصاله قبل ان يتجذر - ان لم يتجذر بعد، والحل بيدنا جميعا، واذ تنفعك هذه الاساليب الان حيث تتوفر لك الجسور، هل فكرت بابنائك وابنائهم، حينما لن تكون بينهم، وعندما لن تتوفر لهم جسورك وقنواتك. وهل تعلم انه بعقول نيرة وبقليل من التنظيم تلغى دهاليز ومتاهات وطرق الذل والهوان ودوس الكرامة في انجاز المعاملات، وانه لمن الممكن باجراءات بسيطة ان يوفر لك وقتك وجهدك وللموظف ارهاقه وللمسؤول ماء وجهه وللدولة اموالها.

* قد تكون البيئة في الكويت لدرجة ما قاسية، ولكنها بالمقارنة ليست باقسى من مناطق اخرى اقل ثراء ووعيا واكثر سكانا واكبر مساحة. فثروة الكويت وموقعها وصغرها مساحة وسكانا هي من العوامل التسريعية للاصلاح البيئي، فاين المستحيل اذا؟ نعم هناك جهود ولكن مبعثرة.. هناك اموال ولكن مبددة وتغتصب البيئة جهارا مرارا وتكرارا. قد تكون هناك بعض الانجازات الا انها محدودة او مؤقتة او ديكورية.

هل نرى حدائق خضرة يانعة، او سواحل وبلاجات جميلة، او مباني او ارصفة الا مجروحة او مشوهة. البيئة وجمال البيئة والاهتمام بها والمحافظة عليها اصبح المطلب الاساسي في الكويت المحررة - الكويت الجديدة. فهل ترى في ان يكون بيتك غير نظيف وغير مرتب

وغير صحي. ان الكويت هي بيتنا الكبير. هناك من يقول انه من الافضل لو تركت الكويت برمالها واثلها وسدرها ونويرها وعرفجها وثندتها كما كانت. ولكن اذ يكون للتطور ضريبته، فانه يشفع لنا ان التطور الصحيح هو تطوير البيئة نفسها من خلال تطويرنا للامور الاخرى - وكفانا جمع المتناقضات.

اني لرغم عني استرسل هنا لدرايتي واهتمامي بهذا المجال الحيوي.

هل تسالني كم يستغرق تعطل انجاز الطريق الدائري الاول والطرق الاخرى المحيطة بمنطقتك من اتربة وغبار واحياء ضارة باطفالك وبك صحيا وبمبان منازلك وجمالها.

وهل اخترقت النظر الى منطقة الحزام الاخضر الجرداء تتوسطها ساحة التزلج الجميلة الرائعة.

وهل دار بخلدك مالت اليه منطقة المرقاب منشأ الاباء والاجداد والتي تراها اليوم شبه وكر للجرذان والعناكب والحشرات المحيطة بمجمع الوزارات ناصع البياض.

ولماذا نذهب بعيدا، هل تفقدت ساحات منطقتك الداخلية الجرداء والمتربة او السياج الغير حضاري المحيط بها والغير مقبول بشكله الحالي.

اني لا اكون مبالغا انه بمبلغ لا يتعدى بضعة ملايين وليس عشراتها وفترة لا تتعدى السنتان يمكن لمنطقتي المرقاب والضاحية ان تكون بمستوى لا يضاهى.

فالى متى نرفض للكويت جمالا مادام في استطاعتنا وهو مطلب اساسي لاطفالنا ولنا ومفخرة لبلادنا.

وبالطبع لسنا بغافلين عن الملوثات الصناعية او النفطية او تلك الناتجة عن الاحتلال الغاشم فهذه لها اعتبارها الهام.

اللهم ارحم شهدائنا وفك قيد محتجزينا الاسرى

اخي الناخب
اخواني واخواتي اسرة الناخب
نحن نتطلع الى الامام، ولكننا نعمل خلف الكواليس. لاننا لا نهدف الاشتهار والوصول ولكننا نرقى الى الانجازات. ودائما ما نترك انجازاتنا خلفنا لتدفعنا خطوة او خطوات الى الامام. لان الكويت ولا غيرها في الميزان. ومصلحة الكويت هي ما يهمنا لانها فوق مصلحة الجميع.

مع خالص شكري وتقديري لكم،

حمد محمد المرغي
مرشح الدائرة الثانية
(المرقاب - الضاحية)

وقفة

الناخب والمرشح هم لبنة الديمقراطية في ظلال الدستور، والانتخاب هو من اهم خطواتها، ولذلك فانه لمن الاهمية اعتباره اسلوب متطور يواكب كويتنا الجديدة يوفر للناخب، من جهة اولى لقاء مرشحيه بطريقة سهلة وميسرة في اجواء مريحة وودية وفي اوقات مناسبة. ومن جهة ثانية، يوفر للمرشح بعثرة الوقت والجهد والمال ليركز على المهام الاساسية التي اناط نفسه بها.

وانه ليس من الاستحالة ايجاد مقر موحد تتوفر به صالة لندوات المرشحين وفقا لجدول مبرمج، ويشمل بضعة غرف اخرى للقاءات الناخبين الجانبية للمناقشة وتبادل الاراء، ويوفر للمقر اجهزة اتصال ولوحات لملصقات الاسماء او النشرات وجهاز مبسط للسكرتارية لاغراض التنسيق والمتابعة والطباعة والتصوير.

الديمقراطية مطلب الحاكم والمحكوم

بقلم: د. محمد السيد سعيد

نشرت «القبس» الغراء لنا مقالا بعنوان «ديمقراطية للبيع» - وكان ذلك عندما كنت ملازما للكتابة في «القبس» - ومناسبة المقال كانت موضوع «تنقيح الدستور» والتحضير «لمجلس الامة ٨١» بعد فترة غياب والمقال الآتي يعتبر مكملا لما سبق الا اني لم ارسله للنشر في وقتها تخوفا من تنقيحه، ومع بعض الاضافات الاخيرة اعتقدت انه من المناسب نشره الآن.

لسنا هنا بصدد تعريف الديمقراطية والخوض في ماهيتها، ان تكن مطلقة او نسبية، مجردة او تقديرية، محدودة او فضفاضة، ولن نحاول حتى في البحث عن اصولها او مقوماتها او جذورها او ابعادها.

جل ما اود ان اشير اليه بعض المفارقات على ارض الواقع في عالمنا المتصارع هذا، وان تبدو غريبة بعض الشيء لمن لا يستوعبها، وقد استخلصتها من مقابلات بعض شخصيات منها من هو بارز نوعا ما.

بريطانيا العظمى الى وقت قصير، والامبراطورية التي لم تغب عنها الشمس الى فترة ليست ببعيدة، وبداية بحقوق عموم الشعب بعد الثورة الصناعية التي تجذرت في انكلترا وانتهت الى الغرب والشرق الاقصيين، وحكمها دستور العرف العام والذي ملك فيه الملك وصاية تحولت من الهيئة ايام الكنيسة الى طبيعية بحكم اعلان قيام مجلس العموم فيما بعد. بريطانيا هذه استعمرت العالم ولربما اذاقت الويلات عندما تكون مصالحها في الميزان. ولاتزال قضية ايرلندا وحق تقرير المصير عنوانا بارزا في سياساتها المحلية.

اما الولايات المتحدة الامريكية، فلم يخطر ببال مؤسسيها آباء الدستور في اجتماعهم في فيلاديفيا في القرن الثاني عشر ان بلدهم وشعبهم سيذوقون ويلات حرب اهلية دامية فصلت الاخ عن اخيه وذلك بعد اقل من قرن من الزمان من اجتماع فيلادلفيا، وعلى ماذا.. على حق تقرير المصير للجنوبيين. انها المصالح الوطنية في الميزان.

اما فرنسا، موطن حقوق الانسان فلم تكن ثورتها باقل دموية من انقلابات دول العالم الثالث او تنكيلها للشعوب الاخرى عندما كانت مصالحها على المحك.

حتى الصين وهي اكبر بلد سكانا في العالم (والديمقراطية معناها الصوت) ومنذ تحررها بعد ثورة الافيون وثورة الملاكمين والمسيرة العظمى والاستقلال، اصبح اسمها «الصين الديمطراطية» الصين هذه صرح عظيم من صروح الشيوعية، المانيا الشرقية الشيوعية (قبل انهيارها) هي ايضا المانيا الديمقراطية - والكشف يطول للدول المقترنة اسمها بالديمقراطية - اسمها فقط.
كانت تلك مقدمة لابد منها.

ولكن اليس هذا ما حاول ان يؤكده لي السيد جيمس آلري جويس في لقاء معه عام ١٩٧١ عندما كنت رئيسا لنادي العلاقات الدولية في احدى جامعات امريكا ؟ لقد اشار لي بان الدول الصغير اكثر حظا بانتشار واستتباب الديمقراطية. السيد جويس هذا هو مؤلف لاكثر الكتب جدلا «نهاية الاوهام» - وذلك في عز الحرب الباردة بين الشرق والغرب - والكتاب دراسة نقدية لحلف الاطلسي وكيف بسببه نشا الاستقطاب حيث الغرب بديمقراطية هو الاكثر تعصبا ومبالغة بالخطر الشيوعي، حيث كانت الدول بالمرصاد بمخابراته واستخباراته وعساكره للشيوعية وحلفائها - بما منهم بعض العرب.

هذا يخالف ما قاله لي جورج روفي، في لقاء صدفة عابر في مباراة موسمية لكرة القدم في جامعة ميتشيغان عام ١٩٦٤، روفي هذا كان حاكما لولاية ميتشيغان ودخل الترشيحات الاولية للرئاسة الاميركية. في ذلك العام كان قبر كندي مازال طريا وجونسون بادئا زخمه لحرب فيتنام. قال روفي مشيرا الى ملعب الكرة بان العالم كله يتمحور حول جهة واحدة حيث الدول العظمى هي المتمكنة الآن بغض النظر عن دساتير الديمقراطية ومقولاتها. لم اساله ماذا تعني لديه «حقوق الانسان» بالطبع الانسان غير الاميركي. هو كان حاكما وكنت طالبا مبتدئا. حيث تذكرت وقتها واقعة حدثت لي مع بعض الزملاء بعد مقتل الرئيس كندي مباشرة في اواخر العام ١٩٦٣، كنا بصدد عقد اجتماع للطلبة العرب اثر الانقلاب العراقي على عبد الكريم قاسم، وذلك لدراسة الامر والخروج بقرارات اما تاييد او تنديد. حتى اني اتذكر اني كتبت قصيدة على وريقة مطلعها:

«وجاء البعث حزبا دكتاتوريا
يدعي تحرير العبيد
صار له ربع قرن من الزمان
يتخبط دون راي سديد»

ولكن ونحن في الطريق الى الاجتماع استوقفنا رجلان من المباحث الفيدرالية وطلبا منا قائلين «انه لم يمض يومان على اغتيال الرئيس وانه تجنبا لاية مشاكل علينا الغاء الاجتماع والا الذهاب معهم للمساءلة» طبعا لم اسال اين الديمقراطية وحرية التجمع والراي اذ تذكرت حينها ما حدث للاميركان اليابانيين بعد موقعة بيرل هاربور في بداية الحرب العالمية الثانية.

ماجفرن دخل الترشيحات الاولية للرئاسة الاميركية عام ١٩٧٢، وكان في زيارة لكليتنا «كلية السياسة والعلاقات الدولية» في جامعة لويفيل اثناء حملته الانتخابية، وكانت بداية التفاعل لفضيحة ووترغيت لقد كانت اجابته في ابتسامة شبه نكراء عندما سالته : ما اذا كانت الديمقراطية الحقة تعني الاستجابة للكلام وطلبات الراي وليس فقط امكانية حرية الكلام والراي، مشيرا له الى مايتاجج من تذمر واحباط لدى الشعب الاميركي بأسباب ويلات حرب فيتنام المتزايدة وسيطرة الالة العسكرية والتنجيد اضافة الى خزي ووترغيت في تجسس الحزب الجمهوري (نيكسون) على الديمقراطية (همفري).

واكد الزميل السيد فيليبس (وهو رئيس «المجلس الاوروبي» - هيئة شعبية اميركية هدفها توطيد العلاقات الاميركية الاوروبية)، قد اخبرني ونحن على طاولة عشاء في واشنطن في العام ١٩٧٢، انه لا يوافق على ما تحاوله الدول الديمقراطية الكبرى، وباصرار لتغييب الديمقراطية عن الدول الاخرى لسبب او لآخر واعطى تفاصيل وامثلة تدعم هذا الموضوع ليس المجال لذكرها.

الشرطي البريطاني سير روبرت مارك، وكان رئيسا لشرطة لندن وضواحيها ومحاربا عنيدا للجيش الجمهوري الايرلندي، قال لي ونحن في السيارة على جسر ميناء الشويخ (وكان متقاعدا حينها وفي زيارة استشارية للكويت في العام ١٩٧٨) - عندما سالته كيف يكون ديمقراطيا وهو يحارب من يودون تقرير مصيرهم بانفسهم في ايرلندا الشمالية. لقد اجابني بما معناه انه لا يوجد في قاموس الديمقراطية مثاليات مثل انكار الذات على ارض الواقع. وبالنسبة له فان الديمراطية هي ضمان فرصة العمل وفرصة التقاعد الآمن والعيش بهدوء واستقرار. انا اعتقد انه مطلب شرعي.

ولكن صديقي الياباني ياماكاتو ساتو، والذي انهت قنبلة هيروشيما الذرية تاليهه للامبراطور، فقد كان مقتنعا كل الاقتناع في العام ١٩٧٠، بانه لن تكون هناك ديمقراطية عالمية آمنة، ما لم تكن هناك حكومة عالمية واحدة وليست الامم المتحدة. قد تكون هذه فلسفة للامور، الا ان زميلي الالماني السيد شروونغ وهو من بلدة صغيرة خارج فرانكفورت فقد كان منفعلا جدا حينما قال ان الديمقراطية الالمانية لم تختلف الا بالشكل فيما بين حكم النازيين وما بعد مقتل هتلر. والمفارقة ان هذا الحديث كان قبل زوال جدار برلين - هل تغير موقفه الآن؟ لا اعتقد حتى ان صديقنا الباريسي كلود، وفي حديثنا عن الديمقراطية اثناء حرب تحرير الكويت وموقف فرنسا الاولي منها، فقد كان مصمما على ان الديمقراطية لم تنفع شعب فرنسا بشيء، وان كان يقدسها - وفرنسا هي مهبط حقوق الانسان.

وعليه، فهل كان صاحبنا امين عام مجلس التعاون الخليجي محقا عندما صرح بالصورة وبالالوان في تلفزيون الكويت - في الفترة التي كانت الكويت منشغلة بعودة الديمقراطية وموضوع غريب اخر هو «تنقيح الدستور». لقد قال وبصورة جدية من ان «الديمقراطية ترف لا تحتاج اليه الكويت».

ولكن مؤتمر جدة في اكتوبر ١٩٩٠، وحينما كانت الكويت تذبح وتسلخ جهارا نهارا، والشرعية تتطلع يمينا وشمالا للخلاص من المازق، اثبت المؤتمر بالحرف الواحد وبالبنط العريض ان الديمقراطية هي مطلب الكويت، وان الكويت بدستورها، وان لا ويت بلا دستور، كان ذلك اثناء الاحتلال... فماذا بعد التحرير؟!.

ويبقى الطفل هاجسنا الاكبر

بقلم : حمد محمد المرعي

تطرق الاخ الزميل د. ناجي سعود الزيد في القبس ١٩٩٢/١٠/١١ بان الطفل في الكويت لم يحصل على نصيبه في برامج واطروحات المرشحين للانتخابات. ونود ان نشكر د. ناجي على هذا الاهتمام المطلوب من الجميع، وتعقيبا فان هناك بعض من كتبوا عن هذا الموضوع، كما ان الاخ د. احمد الربعي وهو مرشح فائز قد تطرق له اكثر من مرة في عموده «بالمقلوب» بـ«القبس» كما انني بصفتي مرشحا منسحبا قد ركزت عليه بشكل اساسي في برنامجي الانتخابي المنشور في القبس ٩٢/١٠/٨ وقد كتب الكثير حول هذا الموضوع في السنوات الماضية، واذكر انه منذ السبعينات وانا اكتب بداية عن سلامة الطفل ونهاية عن ترفيه الطفل وبين هذا وذاك تعليم الطفل. الا ان كل هذا سواء قليله او كثيره «لا يودي ولا يجيب». حيث في مجتمعنا هذا يعتبر الطفل، اربما ام ابينا، عنصر هامشيا في مسيرة التنمية والتقدم، وذلك لاسباب كثيرة ليس مجالها هنا.

والى ان نضع يدنا على السبب، المهم يبقى طفل الكويت في مهب الريح سواء طرحنا ام لم نطرح كتبنا ام لم نكتب!!

الطفل... ذلك الغائب الوحيد!!

عشنا فترة شهر كامل من الوعود، وتطرق معظم المرشحين انذاك (بمن فيهم نوابنا الافاضل الذين حصلوا على ثقة الشعب) الى كل ما يخطر ببال الناخب من مطالب حتى ما هو صعب التنفيذ طمعا بأصوات الناخبين.

ولكن هل لاحظت كمواطن غياب مطلب هام واساسي لم يتطرق اليه الا الندرة من المرشحين. هل تعرف ما هو هذا المطلب؟ انه الاحتياجات الترفيهية لاطفالنا في المناطق السكنية، فحدائق المنطقة جرداء، وساحاتها قفر، واماكن التسلية بها نادرة جدا.

الكويت تدعي الحضارة ومع ذلك لا يوجد لدينا مسرح مستمر طوال العام يعنى بالثقافة المتعلقة بالنشء.

والكويت دولة بحرية ولها تاريخ عريق في هذا المجال ومع لا توجد لدينا اماكن سهلة الوصول لتنمية الهوايات المتعلقة بالسباحة والغوص والصيد وغيرها. كذلك لا يوجد لدينا حمام سباحة واحد مغلق في اية منطقة سكنية ليتمكن ابناؤنا من استعماله طوال العام.

ومازلنا بانتظار افتتاح المدينة الترفيهية وانشاء حديقة حيوان حديثة، اليس مؤلما ان يكون فرع الجمعية للقرطاسية هو المكان الوحيد للترفيه بما يسببه من خسارة لاولياء الامور، ومردود سلبي على الطفل نفسه احيانا؟

ليتذكر نوابنا الافاضل، وخصوصا اولئك الذين طالبوا بتخفيض سن الناخب الى ١٨ عاما بان مطالب ابنائنا ناخبي المستقبل سهلة التنفيذ وبسيطة التكاليف، فلن تصل الى عشرة بالمائة من تكلفة المدينة الرياضية المزمع انشاؤها بمبلغ قدره ١٥٠ مليون دينار فقط لا غير.

العم بو حمد والاخ حمد .. مع أطيب التمنيات

العبسى الثلاثاء ١٩٩٦/٦/٤ بقلم : حمد محمد المرعي

اثنان خيرة البلاد ممن تركوا بصماتهم على انجازاتهم بالفعل لا بالقول، اثنان من اهل المبادئ والقيم في وقت ضاعت فيه القيم وحادت فيه المبادئ. باختصار هما اثنان اعطيا اهل الكويت بعض الامل بان المعدن الكويتي مازال بخير بعدما تتابعت دلائل التآكل وآثار عوامل التعرية التي اصابته في مواطنيه ومؤسساته منذ بداية الثمانينات ومازالت.

فالعم عبدالعزيز الصقر تكريمه ليس مجرد حفل، بل في قلب كل من يثمن ما قام به الرجل لأكثر من اربعة عقود وهب فيها نفسه لخدمة الصالح العام مواطنين كانوا ام مؤسسات. والمجال يضيق هنا في تعداد ليس ما صدر عنه من اقوال فقط بل ما أنجزه حقا من افعال، وذلك من قبل استقلال البلاد الى ما بعد التحرير، ولاشك ان ما يعرف عنه اقل بكثير مما كان يقوم به من وراء الكواليس وعلى جميع المستويات من القيادة الى القاعدة. وبحق وحقيق، لم نجده يبخل، لا بوقته ولا بجهده ولا بماله، ولا حتى بصحته، متفانيا من اجل الصالح العام، ولقد توجها برئاسته لمؤتمر جدة الشعبي الذي أعاد للبلاد حكم الدستور حينما كانت مشردة وفي احلك ايامها. ولم تكن رئاسته للمؤتمر ما نعني، به ولكن كان حضوره ومواقفه الجليلة هي نشيدنا.

أما الاخ الصديق حمد الجوعان فلم يكن له هاجس غير بلده ووطنه. وحتى حين تربص به القدر في فجر اسود بايادٍ مجرمة عفنة اتخذ من ايمانه بخالقه ووطنه قوة يواصل بها ما قطع به على نفسه ولأهله بان ايام زوار الفجر منقضية لا محالة. وان ما تصوره البعض لن يتحقق مادام به جزء حي، فهو لم يكن مستأجرا ولا مستجيرا، وانما كان صاحب عقدة تسمى الحق والمبدأ، وهو عن ذلك لا يحيد قيد انملة. ولذا وجدناه، ووجد نفسه، عبدا لوجدانه الذي لا يكل ولا يمل في سبيل ما تبناه من قضايا تهم وطنه ومواطنيه. ولا عجب في ذلك اذا ما عرفنا ان ذلك كان هم بو عبدالله الوحيد، الذي لا مناص من مواصلته حتى في اي من الظروف.

اثنان قدما ما قدماه وضحيا بما ضحيا به وتبوأ ما تبوآ به، ليس لطمع شخصي او سلّما للوصولية او طلبا لشكر وثناء وتكريم. اثنان كان همهما الاجر يوم الحساب من الخالق وليس من المخلوق، وما عدا ذلك كان تحصيل حاصل ليس الا. فلقد كانت ومازالت صفحاتهما بيضاء مثل اياديهما، وعطاؤهما جليلا لهذا البلد واهله ، كل في مجاله، في وقت تعصف فيه التيارات السياسية والطائفية وتنتشر الفتنة والمصالح الذاتية وتطيح به المذهبية التعصبية المجوجة والفساد الاخلاقي وتجمد الضمائر.فهل للصدفة دور في ان يعتزل هذان الاثنان الساحة مكرمين معززين وهما على رأس مراكزهما، وان يكون ذلك بطلبهما وبمحض اختيارهما رغما عن شعبيتهما المعروفة؟. ويبقى بيت القصيد انه وعلى مدى ثلاثة عقود، كم من امثالهما من ترك مركزا مرموقا برغبته ليس مقالا او مقادا.. يا ترى هل يعدون على اصابع اليد الواحدة، ولا نقول اليدين؟

ولهذا، ولعطائهما الوفير، فمنا لكل من العم بو حمد والاخ حمد دعاؤنا بموفور الصحة والعافية وطول العمر. وبارك الله في من يخلفهما، وليوفق الجميع بما فيه الخير واليسر.

عبدالعزيز حسين.. عملاق رحل

حمد محمد المرعي

«... وإنه لامتحانكم» وكأنه يشير اذا ما كنا نحن الاجيال «اللاحقة» كفؤا لهذا الامتحان.. وكأنه يقول من بين السطور انهم قد قاموا بما استطاعوا به منذ تاسيس الكويت الحديثة ـ كويت النفط والتطور او هكذا تهيأ لي ـ كان ذلك طرفا من محادثة مع استاذ الكويت العملاق المرحوم عبدالعزيز حسين، وكان ذلك اثناء مؤتمر جدة الشعبي اثناء الاحتلال وقبيل التحرير. كنت في وقتها اتحادث معه سائلا عن صحته، وكان يتعمد تحويل دفة الحديث والتركيز على محنة الاحتلال وتباشير التحرير.. وكأنه حينها يحاول نقل رسالة بان نكون مفتحي الأعين حذرين دائما بما قد يحيط بالبلاد من زوابع واعاصير. هكذا كان دائما استاذنا العملاق يده على قلبه حبا لوطنه وامته.

لقد كان عملاقا في تواضعه متواضعا في علمه ودرايته، هادئا في عنفه في سبيل بلاده عنيفا في هدوئه الذي تنقل به في عواصم العالم منذ ان كان يخرج الطلبة من معاهد العلم مرورا بتخليص الكويت من ازمة العراق الاولى مع الكويت او ازمة «الزعيم الاوحد قاسم» وبعدها بما انشاه او رعاه من مؤسسات ثقافية ووطنية. ولقد ظل قوة محركة مفعمة بالايمان في ريادته الثقافية والسياسية والاجتماعية. وبالفعل كان مناضلا من نوع آخر فقطع مسارا طويلا لم يكن ابدا سهلا وظل سائرا فيه الى ان استدعاه خالقه جل وعلا. ولكم تساءلنا كم ابخل هذا الرجل بحق نفسه من لحظات يقضيها لنفسه.

عرفته وحينها كنت صغيرا عندما كنا نتجاور في الربيع في بيوتنا على ساحل الراس، وتعلمت منه الثقافة وحينها كنت يافعا عندما كنت اقرأ له ما يورده في مجلات البعثة والرائد ومثيلاها ـ عندما كانت تلك الصحف مثل سلعة نادرة. وظللنا نتطلع اليه في علوه عندما قاد مسيرة العلم والثقافة. وبالتاكيد فإن حصر ما قدمه استاذ الجميع عبدالعزيز حسين ليعد ضربا من الخيال.

ولقد بادرت الوطن مشكورة بطرحها مشروعا لانشاء مكتبة تحمل اسم هذا العملاق، ويا حبذا لو سميت جائزة من جوائز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الخاصة بالآداب او الثقافة باسم هذا الرجل.. علما بانه ليس من اولئك المحبين لذاتهم ولا يمكن ان يكون. ولنقف لهذا الرجل تحية اجلال واكرام فقل في ايامنا هذه من كان مثله فليرحمه الله وليطيب مثواه.

عبدالعزيز حسين.. عملاق رحل

حمد محمد المرعي

«... وإنه لامتحانكم» وكأنه يشير اذا ما كنا نحن الاجيال «اللاحقة» كفؤا لهذا الامتحان.. وكأنه يقول من بين السطور انهم قد قاموا بما استطاعوا به منذ تاسيس الكويت الحديثة ـ كويت النفط والتطور او هكذا تهيأ لي ـ كان ذلك طرفا من محادثة مع استاذ الكويت العملاق المرحوم عبدالعزيز حسين، وكان ذلك اثناء مؤتمر جدة الشعبي اثناء الاحتلال وقبيل التحرير. كنت في وقتها اتحادث معه سائلا عن صحته، وكان يتعمد تحويل دفة الحديث والتركيز على محنة الاحتلال وتباشير التحرير.. وكأنه حينها يحاول نقل رسالة بان نكون مفتحي الأعين حذرين دائما بما قد يحيط بالبلاد من زوابع واعاصير. هكذا كان دائما استاذنا العملاق يده على قلبه حبا لوطنه وامته.

لقد كان عملاقا في تواضعه متواضعا في علمه ودرايته، هادئا في عنفه في سبيل بلاده عنيفا في هدوئه الذي تنقل به في عواصم العالم منذ ان كان يخرج الطلبة من معاهد العلم مرورا بتخليص الكويت من ازمة العراق الاولى مع الكويت او ازمة «الزعيم الاوحد قاسم» وبعدها بما انشاه او رعاه من مؤسسات ثقافية ووطنية. ولقد ظل قوة محركة مفعمة بالايمان في ريادته الثقافية والسياسية والاجتماعية. وبالفعل كان مناضلا من نوع آخر فقطع مسارا طويلا لم يكن ابدا سهلا وظل سائرا فيه الى ان استدعاه خالقه جل وعلا. ولكم تساءلنا كم ابخل هذا الرجل بحق نفسه من لحظات يقضيها لنفسه.

عرفته وحينها كنت صغيرا عندما كنا نتجاور في الربيع في بيوتنا على ساحل الراس، وتعلمت منه الثقافة وحينها كنت يافعا عندما كنت اقرأ له ما يورده في مجلات البعثة والرائد ومثيلاها ـ عندما كانت تلك الصحف مثل سلعة نادرة. وظللنا نتطلع اليه في علوه عندما قاد مسيرة العلم والثقافة. وبالتاكيد فإن حصر ما قدمه استاذ الجميع عبدالعزيز حسين ليعد ضربا من الخيال.

ولقد بادرت الوطن مشكورة بطرحها مشروعا لانشاء مكتبة تحمل اسم هذا العملاق، ويا حبذا لو سميت جائزة من جوائز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الخاصة بالآداب او الثقافة باسم هذا الرجل.. علما بانه ليس من اولئك المحبين لذاتهم ولا يمكن ان يكون. ولنقف لهذا الرجل تحية اجلال واكرام فقل في ايامنا هذه من كان مثله فليرحمه الله وليطيب مثواه.

ومتى كانت النيابة استرزاقا....؟!

بقلم: حمد محمد المرعي

وان كان ذلك كذلك فعلى النيابة وتمثيل الامة وتفضيل المصلحة العامة على الشخصية الف سلام، فعضوية مجلس الامة ليست وظيفة بالمعنى التشغيلي الصحيح، ولو كانت كذلك لفقدت اهم عناصرها اولا وهو السمو في حقوق الوطن والمواطن، فتمثيل الشعب ماهو الا تادية مهمة لم يستدع لها النائب بل سعى (او ركض!) وراءها بكل ما أوتي من قوة.. مستخدما كل ماتوفر من سلاح واداة بدءا من الشعبية والمواطنة الجادة الراسخة انحدارا الى ما تحتويه او تتطلبه اساليب الترويج والطرح التي قد لاتفترض الصدق في الوعد او الامانة في الاداء بل الكياسة في القول والحيلة في المضمون مما تستلزمه طرق السياسة والتسيس المعاصرة، معتمدا على نبل الغايات او عدمه.

وحيث انه من المفترض بل والمطلوب ان تكون النيابة من فروع الجهاد في سبيل الحق والعدل والصالح العام، فانه متى ما قيمت هذه ماديا لاصبحت موضع شبهة وتحول اداؤها الى تكليف او استئجار لقاء وظائف او خدمات وانتفى عنها تشريف ونزاهة المركز والصالح العام، فمن ناحية الاساس والمنطق تعتبر مهمة النائب من النوع الطارد وليس الجاذب، الا للمؤمنين برسالتها والقادرين عليها والقانعين بها وبمردودها الاجري الروحي وليس المادي، وعليه يتبع ان تكون المكافاة المادية (او مجازا الراتب) في ادنى الحدود بما يحفظ كريم العيش ويصد اولئك الذين يكون الطمع المادي او طريق الاستنفاع من اهدافهم.

ولذا فانه ليس من المنكر بشيء ان يكون اجر النائب عند الخالق تعالى في الاخرة - هذا ان صحت وصدقت النوايا، وان لم تصدق فانه اقل مايقال انه لا تجوز مجازاة النائب من المال العام (والتي هي اموال المؤمنين)، ولانه ليس في اليد حيلة فتترك مجازاته عند الله جل وعلا، او عدا ذلك وحيث انه للضرورة احكام فانه يتطلب، وللضرورة كذلك، ان يكون هناك بالمقابل محاسبة على الانتظام في الحضور وعدم التسيب والمشاركة (الفعلية) في الاعمال والجدية في تحقيق ماكان موعودا بها ومطالبا بها من الناخب والابتعاد عن التلكؤ والمهادنة والمحافظة على التزامات وقيم المركز، فحيث ان نوابنا دائما مايقارنون مجلسهم بمجالس البلاد المعتبرة فلماذا والى تاريخه نجد تعمنيا بل وتعنتا - بالرغم من مناداتنا ومناداة الغير ومنذ الدور التشريعي الرابع في السبعينات بضرورة ايجاد لجنة من نواب المجلس تكون بمثابة لجنة القيم تحافظ وتحاسب وتراجع وتتابع وتلاحق ماقد يصدر او يحدث من النواب من سلوكيات مما يخل بالقيم الاخلاقية او الوطنية او ا لعامة.

فلماذا اختار نوابنا راتب الوزير.. ولماذا لايكون اعلى او ادنى؟

الا يعلمون ان راتب الوزير مؤسس وفقا للدرجات الوظيفية المسلسلة في القطاع الحكومي؟ فهل تم اختيارهم هذا وفقا لتقييم ومقايسة وحسبة حقيقية ام اعتباطا فعلوها، وهل يستوي فيها المتعلم الكفؤ مع الذي لايعرف ابجدية الكلم هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى الا يعلم اصحاب الطرح ان الوزير مستدعى (وقد يكون في وظيفة افضل من ناحية العمل والمردود) ومطالبا بالامتناع عن اية اعمال اخرى، وبالاضافة الى ذلك فانه محاسب بل وعرضة ان يقال او يستبدل بين ليلة وضحاها.. بعبارة اخرى فان الوزير يعمل عند صاحب عمل الذي هو رئيس الحكومة، فهل النائب هكذا.. وهل بمقدوره ان يتواضع ليكون الناخب رئيسه من حيث إنه مصدر نيابته؟ واذا لم يكن هذا هكذا فلقد هزلت.

مغزى القول انه هل هناك نائب قطاع عام واخر قطاع خاص ومابين هذا وذاك قطاع مشترك؟ وماهي الضوابط هنا من ان لاتحاول الحكومة بشراء نوابنا عن طريق ماتغدق عليهم من مميزات عينية ومادية وراتبية!.

ومن ناحية اخيرة الا يعلم هؤلاء ان الوصول الى عضوية مجلس الامة بحد ذاته هو مكافاة سهلة، وتشرفهم بحمل الرسالة هو اقصى مايتطلع اليه المرء بالاضافة بالطبع الى المميزات والتسهيلات الماديةوالتفخيمات والتشريفات المصاحبة للمركز، ولا نورد هنا الابواب المفتوحة والواسطة التي قد تباع باعلى الاسعار.

ان ما اوردناه هنا نابع بالتاكيد عن احترامنا وغيرتنا واجلالنا للمؤسسة التي نسميها «مجلس الامة الكويتي» لكونها تمثل الشعب كل الشعب وليس بضعة افراد.

هل ذلك التمنع والتعنت نابع من كون نوابنا من جمهرة القديسين يا ترى! انه يجب ان لايخفى ان مجالس بعض البلاد المعتبرة لاتخلو من الشبهات ولكن هناك محاسبة وهناك تعزيرا بل وجلادين ايضا.

ونرجو ان لانختلف هنا في ان الاجرة (او الراتب او المكافاة) عادة ماتكون مقابل مردود يقدم في اطار وترتيب ونظم مشروطة ومتفق عليها وبلا هذا فلا - وهذه تفاصيلها كثيرة وليست موضوعنا، الا ان ايرادها ضروري من حيث كيفية اختيار نوابنا مماثلتهم «براتب» الوزير.. وباثر رجعي منذ تاسيس المجلس (لذر الرماد في العيون؟ كما حصل بسريان راتب عضو مجلس امة متقاعد؟).

No 1380 - Vol 33 - September 1997 - U.K £1.5 العدد ١٣٨٠ السنة ٣٣ سبتمبر ١٩٩٧

مشاكل التلوث في العالم

التلوث البيئي.. من المسؤول عنه؟ هل هي جمعيات ومؤسسات حماية البيئة؟.. وما هو دور هذه المؤسسات في التوعية.. وفي التصدي للجانب السلبي من حضارة التكنولوجيا.. التي تسببت منجزاتها في «توسعة» رقعة التلوث البيئي في جميع أنحاء العالم..؟! والذي إمتد ليشمل كل جوانب الحياة من : التلوث الجوي : ويسبب هذا التلوث الغازات الصادرة من المصانع وعوادم السيارات والآلات ومن الأشياء المحترقة عامة. التلوث المائي : ويسببه إلقاء النفايات ومخلفات المصانع والبناء ومياه المجاري في البحار أو الأنهار وكذلك المواد النفطية والزيوت التي ترميها ناقلات النفط . التلوث الحراري: ويتسبب من إلقاء المصانع ومحطات توليد الكهرباء لمياه التبريد الحارة في البحار مما يرفع درجة حرارة المياه ويتسبب في تغيرات لتركيبة المياه ويؤثر على الاكسجين الذي يحتويه مما يضر بالأسماك والكائنات في المياه. التلوث البري : ويتسبب من إلقاء النفايات والمخلفات للبيوت والورش وأعمال البناء مما يتسبب في انبعاث الروائح أو يسيء للمظهر الجمالي للشوارع أو الساحات أو الحدائق أو السواحل أو البر أو مناطق الفضاء . التلوث الصوتي (الضوضاء أو الضجيج) : ويتسبب من الأصوات العالية من المصانع والسيارات خاصة الكبيرة منها والآلات وخاصة غير المعتنى بها والطائرات والأجهزة المنزلية مثل الراديو والتلفزيون وصراخ الناس.

وكيفية حماية البيئة

الحالة البيئية.. ما لها وما عليها !!

وتعقيباً على حوارنا مع د. محمد الصرعاوي مدير عام الهيئة، فقد كان لنا هذا اللقاء مع السيد حمد المرعي الحاصل على بكالوريوس العلوم والدراسات العليا في الكيمياء الحيوية من الولايات المتحدة، ويعتبر خبيراً في الأمور البيئية، وله عدة مؤلفات ودراسات في هذا الشأن، وقد واكب مواضيع البيئة في الكويت منذ بداياتها في أوائل السبعينات، سواء المتعلقة بالمناطق الصناعية أو تلك المتعلقة بمنطقة الخليج، مشاركاً بالفرق واللجان التأسيسية إلى أن تكونت اللجنة العليا لحماية البيئة ومن ثم مجلس حماية البيئة والذي كان نواة لـ «الهيئة العامة للبيئة» فيما بعد.

ما هي استنتاجاتك لواقع الموضوع البيئي؟

إنه لمن الأهمية في النواحي البيئية الترقب والتوقع لمضار كل ماهو جديد مما ينتج عن تقدم وتطور البشرية بمجالاتها المختلفة. وذلك لأن الإضرار بالبيئة يعني كل ماتدخل في مكوناتها وسيرتها الطبيعية، فمن ناحية نحن نعرف بعض مضار التلوث الجوي والبري والمائي، وذلك نظراً لما تراكم لدينا من معلومات عبر عقود طويلة، ولكن ماذا عن المضار غير المعروفة -سواء بأسباب جهلنا بها أو بمصادرها أو بأسباب عدم إدراكنا بمداها وآفاقها. ومن ناحية أخرى، نحن نعرف عن بعض الأضرار للمواد الكيماوية، ولكن ماذا عن الأضرار البيولوجية؟ فهنا هو تأثير المبيدات الحشرية أصبح في حكم المؤكد وها هي مقاومة البكتيريا والميكروبات بدأ ينتج عنها أمراضاً وأوبئة أكثر انتشاراً وأكثر خطورة.. وأصبحت حتى المضادات الحيوية الفعالة عقيمة في مواجهتها، وما يمكن قوله عن النواحي الكيميائية والبيولوجية يمكن تعميمه على النواحي الفيزيائية، مثل الاشعاعات والموجات الكهرومغناطيسية بالنسبة لأضرارها على المدى القصير والبعيد، ولك أن تعرف أنه ليس الأفران الكهربائية أو التلفزيونات فقط تصدر عنها إشعاعات، ولكن كل الأجهزة الإلكترونية عندما تسخن فإنه تصدر عنها أبخرة وإشعاعات، وبالإضافة إلى ذلك، هناك الموجات الكهرومغناطيسية التي تصدر عن كابلات الجهد العالي وأجهزة وهوائيات إثبات الإرسال والاستقبال الاتصالاتي.. وهام جداً. وبلا شك فإن كل ما له موجات وترددات يكون له تأثير (ينقص أو يزيد) على الخلية الحية وبالتحديد على النواة وتحديداً على الكروموزومات، وقد يكون بعض هذه الأضرار من التي يمكن التعايش معها أو علاجها، ولكن ماذا عن تلك التي قد تحدث أمراضاً مستعصية أو تكون قاتلة أو تتدخل في النواحي الوراثية، ومن ثم في تكوين الجنس البشري وحتى الحيواني والنباتي، فهل نستطيع القول أنه متوفر لدينا فهرس أو جدول أو كشف شامل بالمصادر والمضار والنتائج؟ بالطبع لا.

أين وصلت إليه الحالة البيئية محلياً وعالمياً؟

أولاً وقبل كل شيء فإن الملوثات لاتعرف وطناً أو حدوداً أو تحديداً، فالنفايات بدأت تملأ القطب الجنوبي، وطبقة الأوزون تزداد تهلهلاً يوماً بعد يوم، والفضاء الخارجي بأسباب الغزو التكنولوجي أصبح ليس بفضاء أبداً، كما أن التغيرات المناخية باتت في حكم المؤكد، زد على ذلك التزايد السكاني الفلكي الرهيب، أما استنزاف الموارد وتراكم المخلفات فهي من سيء إلى أسوأ. وما النظام الاقتصادي الجديد والمسمّى بـ «اقتصاد السوق» إلا القشة التي ستقصم ظهر البعير. وذلك لأنه يؤكد جشع الإنسان وأنانيته إتجاه الطبيعة التي خلقها الله جميلة غنية موفورة النعم، إذاً فالتوازن البيئي الطبيعي في إختلال يوماً بعد يوم.

والكويت لايمكن فصلها عن محيطها الإقليمي أو العالمي - سواءً سياسياً أو إقتصادياً أو بيئياً، وهذا موضوع له شأنه الخاص. ولكن من الضروري استيعاب حقيقة أن الكويت شحيحة المصادر الطبيعية أصلاً، صغيرة المساحة سريعة التطور العمراني والصناعي، ومليئة بعمالة أقل مايقال عنها أن أكثرها لن يهمها تدهور بيئة بلد ليس لهم ويعتبرونه ورشة عمل فقط، ناهيك عن وعيهم بألف باء البيئة والمحافظة عليها، وذلك بأسباب كونها بلداً ناشئاً، وعلى هذا الأساس يمكن تصور الأهمية القصوى جداً جداً للمحافظة على البيئة.

خذ على سبيل المثال، بالإضافة إلى رقعة الأرض المحدودة، أنها تطل على بحر صغير هو جزء من خليج يعتبر بحيرة ضحلة وتكاد أن تكون مغلقة، وترمى فيها النفايات من كل حدب وصوب، وزد على ذلك ازدياد انتشار وسعة مكامن النفط التي تتحول من بعد استخراج النفط إلى تجاويف في باطن الأرض، وانظر الى التزايد المضطرد للسيارات ووسائط النقل ومعدات الصناعة ومتطلبات الإعمار وحجم المخلفات والنفايات بأنواعها، ومربط الفرس هنا كما يقولون هو أن لاننظر إلى الآثار والنتائج في هذا اليوم - إلا إذا كانت الكويت مؤقتة، بل ماذا سيكون عليه الحال بعد خمسين سنة أو مائة أو خمسة قرون، وهل هناك كويت ثانية يمكن أن نرحل إليها أو أحفادنا فيما بعد! هذا هو السؤال الملح.

إذاً ماهو تقييمك للوضع البيئي للكويت؟

إن الوضع البيئي إذا لم أبالغ القول بأنه لايبشر بالخير فإنه على الأقل يمر بمنعطف حرج إذا لم نشمر السواعد ونسخر الإمكانات لتدارك الأمور التي بدأت تستفحل، وهذا القول مبني على قاعدتين أساسيتين، عند تقييمنا للوضع البيئي، لايمكن أن نحيد عنهما، أولهما: أنه ليس بالأهمية الخطط والاشتراطات والقوانين وإنما بمدى صرامتها ومدى فعاليتها ومدى تنفيذ تطبيقها، وإذا ما عرفنا كيف تجري الأمور الأخرى وقسنا عليها فإن مايتعلق بالأمور البيئية لابد وأن تكون متراخية، وثانيهما: أن الرصد والكشف والمدروس أيضاً يجب أن يكون سبّاقاً لئلا تستفحل الأمور ويكون من الاستحالة معالجتها، أي أن العبرة تكون في الوقاية وليس في العلاج.■

المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة

يشكل المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية كل من:

- وزير الصحة.
- وزير التخطيط.
- وزير النفط.
- رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.
- وزير التجارة والصناعة.
- وزير المواصلات.
- رئيس المجلس البلدي.
- مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية.

كما تضم عضوية المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة كل من:

- د. أحمد يوسف مشاري الروضان.
- د. ضاري ناصر محمد العجمي.
- د. عبدالرحمن عبد الله العوضي.

وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

﴿ البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام !!! ﴿ الوضع البيئي الاقليمي حدث ولا حرج !!! ﴿ حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة !!!

الباحث / حمد مرعي

■ الإساءة الى البيئة.. والتسبب في تلوثها.. لم تعد مسؤولية الدول والحكومات والجمعيات والمؤسسات المعنية.. كلٌ على انفراد.. وإنما هي «مسؤولية جماعية».. ينبغي أن تكون «ملزمة».. ولها «ضوابط» و«روادع» أخلاقية و«سلوكية» من جانب الأطراف التي أشرنا إليها جميعاً.. فالحفاظ على البيئة.. وتوازنها الحيوي.. و.. تقليص «مساحة» و«نسبة» التلوث.. يحتاج الى جهود علمية.. وتكنولوجية.. وإعلامية.. ودعائية.. وأخلاقية.. ولهذا يمكن التنسيق بين الجهات والمؤسسات ذات الصلة بهذه القضية.. لإنقاذ البيئة من «عبث» الإنسان / الفرد و..«عبث» الدول والحكومات على الأقل لتقليص نسبة التلوث وحماية الانسان الذي من حقه تنسم الهواء النقي... خاصة بعدما تعرضت آبار النفط للاحتراق نتيجة الغزو العراقي للكويت وما آل إليه حال البيئة في بلدنا وماحوله.. فكيف يمكن أن تتكاتف الأيدي من أجل بيئة سليمة خالية من التلوث.

وقد التقينا الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي/ رئيس مجلس ادارة ومدير عام الهيئة العامة للبيئة حول قضايا البيئة وكيفية حمايتها من التلوث وكان هذا الحوار حول مدى تاثر الكويت وما جاورها بغزو العراق وحرب التحرير وما هي الحالة الحقيقية بعد ٦ سنوات من التحرير وهل هناك تحسن؟ وعلى ضوء الحقائق الحالية من:-

أ- صب النفط في مياه الخليج وحرق آبار النفط.

ب- بحيرات الزيت تلوث جوي وجوفي مائي.

جـ- الاسلحة المستخدمة تاثيراتها ومخلفاتها.

لم يتوقف التاثير البيئي الناتج عن غزو العراق للكويت عند حد حيث كانوا قد اتبعوا استراتيجية الإبادة البيئية عن طريق الضخ المتعمد للنفط الثقيل في مياه الخليج مكونة بقعة نفطية بلغ طولها حوالي ٦٠ ميلاً وقدرت كمية النفط في ذلك الوقت بـ (١١ مليون برميل) وقد شكل ذلك خطراً حقيقياً على الأحياء البحرية والطيور وأدى الى تدهور بيئات الشعب المرجانية وكذلك المحيط البيئي للانسان.

كما أن التلوث الناجم عن حرق آبار النفط الكويتية لايقل فظاعة وخطراً سواء من حيث المساحة التي شملها حيث طال العديد من البلدان أو من

الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي

ناحية الاضرار التي ألحقها بالبيئة وبصحة الانسان في منطقة الخليج فعملية احتراق النفط دفعت الى الغلاف الجوي كمية كبيرة من الدخان تقدر بحوالي (٣٠-٦٠) الف طن في اليوم بالاضافة الى المواد السامة التي تشكل خطراً مباشراً على صحة الانسان والموارد الزراعية والنباتية والحيوانية والثروة السمكية، وتسببت عملية حرق آبار النفط في تكوين البرك والبحيرات النفطية التي قدر عددها بحوالي ٣٠٠ بركة وبحيرة تحتوي حوالي ٢٠ مليون برميل من النفط وقد غطت البرك النفطية حوالي ٢٠٪ من مساحة الكويت وتسببت في تلوث ما يقارب ٥٠ كم من الاراضي.

وتؤكد بعض الدراسات في المجال البيئي ان تلوث النباتات بالنفط يؤدي الى التقليل من قدرتها على النمو والانتاج كما لوحظ فقدان بعض النباتات القدرة على إنتاج البذور. كما أن هناك نتائج بعيدة المدى غير معروفة حتى الان بشكل كامل وتخضع الان للدراسات والاختبارات العملية.

ما هي نظرتكم ومدى الجدية في تطبيق القوانين الخاصة باستخدام وقود السيارات الخالي من الرصاص وادخنة عادم السيارات وخاصة مع استخدام التكييف بالسيارات؟

ان نسب التلوث في الاجواء الكويتية الناتجة عن عوادم السيارات لاتشكل أي خطورة في الوقت الحالي وهناك اكثر من دراسة في مجال تلوث الهواء الناجم من عوادم المركبات تتعلق بقياس نسبة تركيز ملوثات الهواء الناجمة من عوادم السيارات العاملة بوقود البنزين.. وكذلك هناك دراسة اخرى بشأن قياس نسبة تركيز الدخان المنبعث من عوادم الباصات والشاحنات المسيرة بوقود الديزل.. كما تقوم الهيئة العامة للبيئة بمراقبة مستمرة للملوثات الهواء الجوي التي من ضمنها الملوثات الناجمة عن حركة المرور حيث يوجد ست محطات مراقبة موزعة على طول البلاد وعرضها تقوم بأخذ قياس تركيز ملوثات الهواء الجوي بصورة مستمرة وتعطي القرارات كل خمس دقائق.. كما أن الهيئة العامة للبيئة كانت قد أوصت بانتاج بنزين خال من الرصاص بهدف الحد من انتشاره في الهواء الجوي كما يقترح تركيب وحدة تحكم في انبعاث عوادم السيارات وبالاخص الاكاسيد النتروجينية والابخرة الهيدركربونية.

نرى كثيراً من الورش تتخلص من مخلفاتها من مواد وزيوت بإلقائها في المجاري... ما الإجراء الذي تتخذونه بصفتكم مسؤولون عن حماية البيئة في مثل هذه الحالات؟

ان هذه القضية من القضايا الهامة والتي تعطيها الهيئة الكثير من الاهتمام حيث تسعى وبالتعاون مع الجهات المعنية لوضع أفضل الوسائل للتخلص من مخلفات الزيوت وهناك الان مصنعاً لإعادة تأهيل واستخدام الزيوت مرة ثانية ونظراً لان طاقة المصنع محدودة مقارنة بكميات الزيوت المتجمعة فإنه يتم تخزينها لحين التصرف فيها.

ما مدى فعالية اشراف الهيئة على المنشآت بدءاً من إنشائها ومن ثم رصد ما قد تنتجه من ملوثات «اي من بداية تقديم دراسة الجدوى»... وما هو دور الهيئة في اختيار مناطق المنشآت الصناعية وتحديد المنشآت الملوثة ودرجات تلوثها؟

تضع الهيئة النظم والاشتراطات الواجب توافرها عند تحديد الموقع أو انشاء او استخدام او إزالة أي منشأة او انتاج مواد او القيام بأية عمليات أو اي نشاط قد يؤدي الى تلوث البيئة وتشترط الهيئة عمل وتنفيذ دراسات المردود البيئي للمشاريع التنموية **ويجب ان يراعى في هذه الدراسات مايلي:-**

اي اثر بيئي على التجمعات السكنية وكذلك اي اثر بيئي على النظم الايكولوجية للمناطق الواقعة تحت تاثير المشروع، واي تدهور محتمل في الخصائص الجمالية أو الطبية أو أي خصائص بيئية أخرى... واي تهديد للتوازن البيئي والكائنات الحية واي زيادة في الطلب على الموارد الطبيعية خاصة الشحيحة منها واي تاثير بيئي تراكمي يمكن حدوثه نتيجة للأنشطة الحالية أو نشاطات تراكمية مستقبلية. اي تأثير بيئي على منطقة أو مكان أو مبنى له أهمية جمالية أو أثرية او معمارية او ثقافية او تاريخية او علمية او اجتماعية او قيمة خاصة اخرى بالنسبة للحاضر او الاجيال القادمة.

ما مدى تعاون الجهات الرسمية الاخرى مثل « وزارة التجارة- بلدية الكويت- وزارة الصناعة- ادارة الشعيبة والشركات النفطية» مع الهيئة؟

هناك تعاون مثمر وبناء بين الهيئة وكل من وزارة التجارة وبلدية الكويت ووزارة الصناعة والشركات النفطية والهيئة العامة للصناعة خاصة ان جميع الجهات المذكورة ممثلة سواء في عضوية المجلس الأعلى للهيئة وكذلك مجلس الادارة والجميع يعمل لهدف واحد هو حماية البيئة في الكويت والمحافظة عليها.

كلمة اخيرة للقارىء عبر مجلة اسرتي:

انتهز هذه الفرصة لمناشدة كل رب اسرة العمل على حماية البيئة والمحافظة عليها وان يكونوا القدوة الصالحة لأبنائهم وان نبدأ بانفسنا ومن نعول فكلنا راع وكلنا مسؤول عن رعيته، وحماية البيئة هي مسؤولية الجميع سواء المواطنين أو المقيمين.

الحـــالة البيـــــئية

ماهـا وماعليها !!

بقلم: حمد محمد المرعي

أســـــرتي ــ سبتمبر ١٩٩٧

المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة

يشكل المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية كل من:

* وزير الصحة.
* وزير التجارة والصناعة.
* وزير التخطيط.
* وزير المواصلات.
* وزير النفط.
* رئيس مجلس البلدي.
* رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.
* مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية.

كما يضم عضوية المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة كل من :-

* د. أحمد يوسف مشاري الروضان
* د. عبدالرحمن عبدالله العوضي
* د. ضاري ناصر محمد العجمي وذلك لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد.

﴿البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام !!!

﴿الوضع البيئي الإقليمي حدث ولا حرج !!!

﴿حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديد !!!

وتعقيبا على حوارنا مع د. محمد الصرعاوي مدير عام الهيئة، فقد كان لنا هذا اللقاء مـــع الســـيد حمد المرعي الحاصل على بكالوريوس العلوم والدراسات العليا في الكيمياء الحيوية من الولايات المتحـــدة، ويعتبر خبيرا في الأمور البيئية، وله عدة مؤلفات ودراسات في هذا الشأن. وقد واكب مواضيع البيئـــة فـــي الكويت منذ بداياتها في أوائل السبعينات، سواء المتعلقة بالمناطق الصناعية أو تلك المتعلقة بمنطقة الخليج. مشاركا بالفرق واللجان التأسيسية إلى أن تكونت اللجنة العليا لحماية البيئة ومن ثم مجلس حمايـــة البيئـــة والذي كان نواة لـــ "الهيئة العامة للبيئة" فيما بعد.

❑ **ما هي استنتاجاتك لواقع الموضوع البيئي؟**

أنه لمن الأهمية في النواحي البيئية الترقب والتوقع لمضار كل ما هو جديد مما ينتـــج عـــن تقديـــم وتطور البشرية بمجالاتها المختلفة. وذلك لأن الإضرار بالبيئة يعني كل ما تدخل فـــي مكوناتـــها وســـيرتها الطبيعية، فمن ناحية نحن نعرف بعض مضار التلوث الجوي والبري والمائي، وذلك نظرا لما تراكم لدينا مـــن معلومات عبر عقود طويلة. ولكن ماذا عن المضار غير المعروفة ــ سواء بأسباب جهلنا بها أو بمصادرهـــا أو بأسباب عدم إدراكنا بمداها وآفاقها. ومن ناحية أخرى، نحن نعرف عن بعض الأضرار للمواد الكيماويـــة، ولكن ماذا عن الأضرار البيولوجية؟ فها هو تأثير المبيدات الحشرية اصبح في حكم المؤكد وها هي مقاومـــة البكتيريا والميكروبات بدأ ينتج عنها أمراضا وأوبئة أكثر انتشارا واكثر خطورة.. وأصبحت حتى المضـــادات الحيوية الفعالة عقيمة في مواجهتها، وما يمكن قوله عن النواحي الكيميائية والبيولوجية يمكن تعميمه علـــى

النواحي الفيزيائية، مثل الإشعاعات والموجات الكهرومغناطيسية بالنسبة لأضرارها على المدى القصير والبعيد، ولك أن تعرف أنه ليس الأفران الكهربائية أو التلفزيونات فقط تصدر عنها إشعاعات، ولكن كل الأجهزة الإلكترونية عندما تسخن فإنه تصدر عنها أبخره وإشعاعات، وبالإضافة إلى ذلك، هناك الموجات الكهرومغناطيسية التي تصدر عن كابلات الجهد العالي وأجهزة وهوائيات إثبات الإرسال والاستقبال الاتصالاتي.. وهام جدا. وبلا شك فإن كل ما له موجات وترددات يكون له تأثير (ينقص أو يزيد) على الخلية الحية وبالتحديد على النواة وتحديدا على الكروموزمات، وقد يكون بعض هذه الأضرار من التي يمكن التعايش معها أو علاجها، ولكن ماذا عن تلك التي قد تحدث أمراضا مستعصية أو تكون قاتلة أو تتدخل في النواحي الوراثية، ومن ثم في تكوين الجنس البشري وحتى الحيواني والنباتي، فهل نستطيع القول أنه متوفر لدينا فهرس أو جدول أو كشف شامل بالمصادر والمضار والنتائج؟ بالطبع لا.

- **أين وصلت إليه الحالة البيئية محليا وعالميا ؟**

أولا وقبل كل شيء فإن الملوثات لا تعرف وطنا أو حدودا أو تحديدا، فالنفايات بدأت تملأ القطب الجنوبي، وطبقة الأوزون تزداد تهلهلا يوما بعد يوم، والفضاء الخارجي بأسباب الغزو التكنولوجي اصبح ليس بفضاء أبدا، كما أن التغيرات المناخية باتت في حكم المؤكد، زد على ذلك التزايد السكاني الفلكي الرهيب، أما استنزاف الموارد وتراكم المخلفات فهي من سيئ إلى أسوأ. وما النظام الاقتصادي الجديد والمسمى بـ "اقتصاد السوق" إلا القشة التي ستقصم ظهر البعير. وذلك لأنه يؤكد جشع الإنسان وأنانيته اتجاه الطبيعة التي خلقها الله جميلة غنية موفورة النعم. إذا فالتوازن البيئي الطبيعي في اختلال يوما بعد يوم.

والكويت لا يمكن فصلها عن محيطها الإقليمي أو العالمي – سواء سياسيا أو اقتصاديا أو بيئيا. وهذا موضوع له شأنه الخاص. ولكن من الضروري استيعاب حقيقة أن الكويت شحيحة المصادر الطبيعية أصلا. صغيرة المساحة سريعة التطور العمراني والصناعي، ومليئة بعمالة أقل ما يقال عنها أن أكثرها لم يهمها التطور العمراني والصناعي، ومليئة بعمالة أقل ما يقال عنها أن أكثرها لن يهمها تدهور بيئة بلد ليس لهم ويعتبرونه ورشة عمل فقط، ناهيك عن وعيهم بألف باء البيئة والمحافظة عليها، وذلك بأسباب كونها بلدا ناشئا. وعلى هذا الأساس يمكن تصور الأهمية القصوى جدا جدا للمحافظة على البيئة.

خذ على سبيل المثال، بالإضافة إلى رقعة الأرض المحدودة، أنها تطل على بحر صغير هو جزء من خليج يعتبر بحيرة ضحلة وتكاد أن تكون مغلقة، وترمي فيها النفايات من كل حدب وصوب، وزد على ذلك ازدياد انتشار وسعة مكامن النفط التي تتحول من بعد استخراج النفط إلى تجاويف في باطن الأرض. وانظر إلى التزايد المضطرد للسيارات ووسائط النقل ومعدات الصناعة ومتطلبات الإعمار وحجم المخلفات والنفايات بأنواعها، ومربط الفرس هنا كما يقولون هو أن لا ننظر إلى الآثار والنتائج في هذا اليوم – إلا إذا كانت الكويت مؤقتة، بل ماذا سيكون عليه الحال بعد خمسين سنة أو مائة أو خمسة قرون، وهل هناك كويت ثانية يمكن أن نرحل إليها أو أحفادنا فيما بعد ! هذا هو السؤال الملح.

- **إذا ما هو تقييمك للوضع البيئي للكويت؟**

أن الوضع البيئي إذا لم أبالغ القول بأنه لا يبشر بالخير فإنه على الأقل يمر بمنعطف حرج إذا لم نشمر السواعد ونسخر الإمكانات لتدارك الأمور التي بدأت تستفحل، وهذا القول مبني على قاعدتين أساسيتين، عند تقييمنا للوضع البيئي، لا يمكن أن نحيد عنهما، أولهما: أنه ليس بالأهمية الخطط والاشتراطات والقوانين وإنما بمدى صرامتها ومدى فعاليتها ومدى تنفيذ تطبيقها، وإذا ما عرفنا كيف تجري الأمور الأخرى وقسنا عليها فإن ما يتعلق بالأمور البيئية لابد وأن تكون متراخية، وثانيهما: أن الرصد والكشف والمدروس أيضا يجب أن يكون سباقا لئلا تستفحل الأمور ويكون من الاستحالة معالجتها، أي أن العبرة تكون في الوقاية وليس في العلاج.

سور الديرة

«يا بوسالم عطنا سلاح»

بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥، كنت اقضي الصيف مع اسرتي في مصيف حمانا الجميل في لبنان والذي كان ولا يزال يرتاده المصطافون الكويتيون ناشدين للراحة والهدوء، واتذكر في ذلك اليوم العصيب الذي تبدل فيه شعور الراحة والطمأنينة بشعور القلق والتوتر كنت شابا صغيرا ولكن اعي تماما ما يدور حولي واستمع الى الاخبار واقرأ الصحف انما يشدني اكثر قراءة مجلة «السندباد» و«سمير» وكالعادة اليومية اذهب مع والدي الذي عودني منذ الصغر على مخالطة مجالس الرجال، فاذهب معه الى (مقهى العرب) في بلدة حمانا وهو ملتقى الكويتيين اليومي في الصباح وبعد الظهر والمساء، ولكن اعتدت الذهاب معه صباحا، وعندما يجتمع الحضور يتخلل احاديثهم طابع المرح وسوالف، ايام الغوص والسفر حيث كان من بينهم اعداد كبيرة من (النواخذة) كما يمارس الحاضرون لعب الورق (كوت بوستة) ولعبة «الدامة» التي جلبوها معهم من الكويت، ففي صباح ذلك اليوم، ذهبنا الى المقهى، ولم يكن الوضع طبيعيا فقبل الوصول الى المقهى بوقت قصير سمعت صوت مذيع اذاعة الكويت ينبعث للمرة الاولى من المقهى ولم نكن قد اعتدنا على سماع صوت المذياع في المقهى لعدم وجوده اصلا، فالمذياع كان قد حصل عليه احد رواد المقهى من الكويتيين، عندما اقتربت اكثر مع والدي لاح لنا الوجوم والاسى الذي خيم على وجوه رواد المقهى، وكان المذيع قد انتهى للتو من الرد على اكاذيب عبدالكريم قاسم الواهية، وكان عدد المتواجدين في المقهى على غير الايام المعتادة، حيث لا يصل عددهم الى العشرين، انما في ذلك اليوم فقد جاوز الخمسين اضافة الى اعداد اخرى شدها التجمع ووقفت عند باب المقهى وبدا الانفعال والصخب والغضب واضحة على الرواد، وكنت في هذه اللحظة منبهرا وعلمت ان شيئا ما حدث في الكويت وادركت بعد برهة ان عبدالكريم قاسم يهدد باحتلال الكويت، واحاديث وتعليقات الرواد المسموعة يتردد صداها بصوت عال وما سمعته: (سواها عبدالكريم قاسم).. (خلاص مالنا قعده.. الردة باجر).. (الشيخ عبدالله السالم.. طلب قوات من لندن).. (لازم انرد للكويت.. الوطن بحاجة لنا).. (يقولون جمال عبدالناصر يبي يدز قوات حق الكويت) الى آخر ما هنالك من التعليقات والتكهنات التي تنبعث من كل ركن وصوب من المقهى، وفي ظل هذا الجو المكهرب حمل احد الرواد بيانا قام بقراءته بصوت عال وموجه للشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه للتعبير عن رفض الكويتيين المتواجدين في بلدة حمانا لتهديدات عبدالكريم قاسم وان جميعهم وضعوا انفسهم واموالهم في خدمة الكويت، وان جميع المتواجدين ابتداء من كبار السن للتوقيع على البيان.. جاء دوري للتوقيع معهم فخاطبني حامل البيان: اي صف؟ فقلت: ثاني متوسط.. فقال: زين.. وقع تحت، واضاف: عفية عليك.

هذا بالنسبة للكويتيين المتواجدين في لبنان انذاك، اما الوضع في داخل الكويت فكان مختلفا تماما، فمع لهيب الصيف ارتفع شعور الحماس الوطني لدى المواطنين وانطلقت مظاهرات صاخبة تنديدا بتصريحات عبدالكريم قاسم الواهية، فكانت عبارة (يا بوسالم عطنا سلاح) يرددها كل كويتي للذود عن حمى الوطن.. وصاحب جموع المتظاهرين اندفاع شديد بالتوجه الى قصر السيف فاطل عليهم المغفور له الشيخ عبدالله السالم، وخاطب ابناءه المواطنين بحنانه الابوي وهدأ من انفعالهم وشكرهم على روحهم الوطنية العالية مؤكدا لهم بان الكويت ستتخذ جميع الوسائل للذود عن حماها وكيانها واستقلالها.

وتم فتح مراكز في المدارس لتدريب الكويتيين على حمل السلاح ووصل لواءان مدرعان من المملكة العربية السعودية الشقيقة بوقت قياسي واتخذا مواقعهما الدفاعية عند حدودنا الشمالية ووصلت تباعا القوات البريطانية والعربية.. الى ان تراجع عبدالكريم قاسم خوفا وجزعا.. واتذكر ما قاله (هسة موحچي اللي جايبينه.. ما اتفقنا على هيچي).

الصورتان المنشورتان اليوم من اهداء الاخ الكريم حمد محمد المرعي وهما من تصويره بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥ للمظاهرات الصاخبة التي قام بها المواطنون تعبيرا عن تأييدهم للكويت والتنديد بتهديدات عبدالكريم قاسم وبالمناسبة الصور التي التقطها الاخ حمد المرعي بكاميرته الصغيرة التي يقول انها من نوع «بوكس» وثمنها ٢٠ روبية نحو ثلاثة دنانير.. وما زالت صالحة للاستعمال.

عادل محمد العبدالمغني

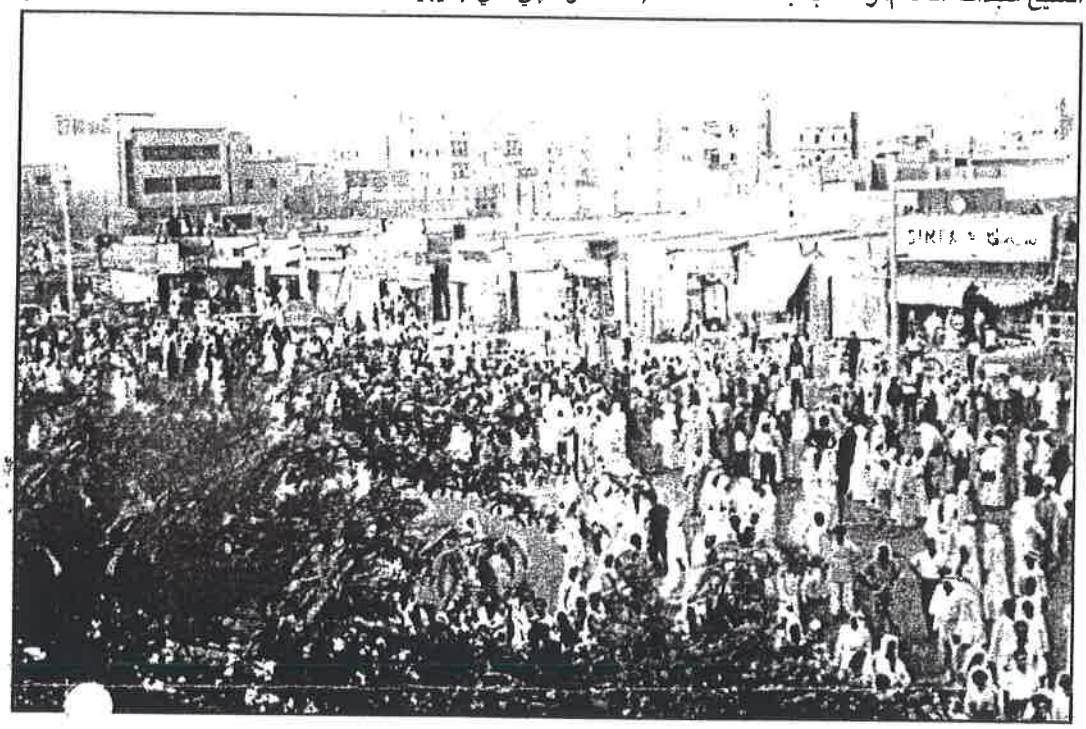

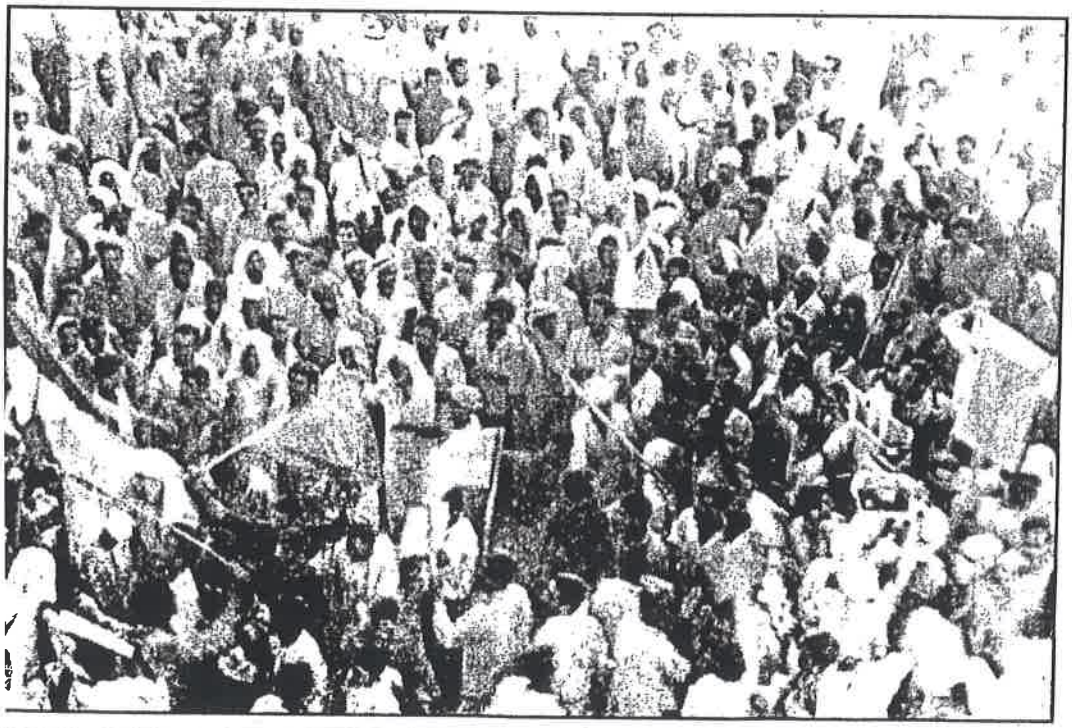

سور الديرة

مقهى سلطان

القبس ٢٣/١١/١٩٩٧

في حلقات سابقة من «سور الديرة» تحدثنا عن المقاهي القديمة في الكويت وجاء ذكرمقهى «ابو ناشي» كاول مقهى عرف في تاريخ الكويت، وكان له الطابع الرسمي الذي يختلف عن اي مقهى اخر، فرواده من الشيوخ وكبار التجار.

وكانت تتم في هذا المقهى بالماضي المباحثات الرسمية والسياسية وكذلك عقد الصفقات التجارية، ويقدم المقهى في بداياته الاولى لزبائنه القهوة والشاي فقط وذلك للمحافظة علي طابعه الرسمي. كما جاء الذكر في الحلقات السابقة عن «مقهى عبدالرحمن» ويعتبر رواده من نواخذة الغوص ويقدم بالاضافة الى الشاي والقهوة، (القدو) وكان يسمع على مسافة بعيدة من القهوة «تبربر القداوه» (جمع القدوه) و«القداوه» هي بمثابة الارجيلة ولكن مع اختلاف الشكل، وتحدثنا كذلك عن قهوة «البرازيلية» التي تقع عند مدخل «سوق الزل» في الناحية الجنوبية وعرفت بهذا الاسم لانها اول مقهى في الكويت تدخل البن البرازيلي منذ بداية الثلاثينات. حلقة اليوم تتضمن بعض المعلومات عن «مقهى سلطان» في منطقة الصالحية بمدينة الكويت القديمة، وكذلك صورة قديمة لبعض رواد المقهى ويعود تاريخها الى ١٩٥٤/٩/١٢. وتفضل باهدائها للزاوية الاخ الكريم حمد محمد المرعي وله الشكر والتقدير. وذكر لي الاخ حمد المرعي بعض المعلومات عن هذا المقهى وكذلك تحديد موقعه وبعض المعالم التي كانت تحيط به انذاك والتي لا يزال يتذكرها رغم مضي فترة طويلة جاوزت الاربعين عاما. اما بالنسبة لموقع المقهى، فانه يقع في ساحة خلف بلدية الكويت القديمة وتعرف هذه الساحة (جازخانه) نظرا لوجود محلات فيها لبيع (الكيروسين) الذي كان يجلب في (تنكات) من مصفاة عبادان آنذاك، ويقع بالقرب من هذه الساحة مسجد الغربللي وورش لتصليح السيارات وتقع في طرف الساحة مدرسة المرحوم «ملا الخنيني» ويجاور هذه الساحة من الناحية الجنوبية قصر نايف ونادي المعلمين، فمقهى سلطان كان يقع في هذه الساحة وعرف بهذا الاسم من صاحبه الذي اسمه سلطان ويقوم بخدمة الزبائن بنفسه.

الصورة، تضم مجموعة من رجالات اهل الكويت من رواد هذا المقهى في الماضي (من اليمين): المرحوم براك عبدالمحسن العجيل، المرحوم محمد حمد المرعي،المرحوم منصور عبدالله الغانم اما الذي يبدو واقفا في الخلف فهو سلطان صاحب المقهى وتاريخ التقاط الصورة كما ذكرنا آنفا هو في ١٩٥٤/٩/١٢ والشكر والتقدير للاخ حمد محمد المرعي على الاهداء.

عادل محمد العبدالمغني

سور الديرة

شهادة تصريح حمل سلاح عمرها ٥٣ عاما

نواخذة السفر الشراعي في ماضي الكويت الذين وصلوا باشرعة سفنهم عبر المحيط الى الشواطئ المترامية في شبه القارة الهندية والاخرى المطلة على البر الافريقي، تعودوا في معظم الحالات حمل اسلحة من البنادق والمسدسات للمحافظة على ارواحهم وسلامة البضائع التجارية التي تحملها سفنهم، لسبب ان مياه اعالي البحار المفتوحة وحتى مياه الخليج العربي شهدت حالات قرصنة بحرية كان يقوم بها قراصنة محترفون، ويروي لنا التاريخ حالات قرصنة وسلب ونهب للبضائع التي كانت تحملها سفن الشراع الكويتية والاخرى من دول الخليج العربي، فكان اشهر قراصنة القرن الماضي (ارحمة بن جابر) وهو منشق عن جماعة الجلاهمة وكّون له اسطولا حربيا من السفن ضم اكثر من ٢٠ سفينة كبيرة مجهزة بالمدافع والاسلحة القتالية وتعمل تلك السفن تحت اوامره ورايته، واخذ يجوب مياه الخليج العربي وبحر العرب ومياه المحيط الهندي للاستيلاء على البضائع والاموال التي تحملها السفن التجارية، الامر الذي ادى الى شكوى (النواخذة) واصحاب السفن ومرتادي البحر فطالبوا دولهم بالحماية من شر القرصان المتمرد (ارحمة بن جابر) مما ادى الى اتصالات مع السلطات البريطانية التي تجاهلت البلاغات المتكررة، لسبب ان (ارحمة بن جابر) كان لا يشكل خطرا على السفن التي كانت تحمل التاج البريطاني، وسبب آخر هو: عدم تواجدها الفعلي في عقد اتفاقيات مع دول المنطقة، وسبب آخر ايضا لضرب قوة القواسم البحرية بواسطة تحرشات القرصان المتمرد، ولكن لم يستمر الحال هكذا دون رادع، ففي حوالي عام ١٨٢٥، عقدت العزم السلطات البحرينية بمساعدة قوة بحرية كويتية لانهاء امر القرصان المتمرد (ارحمة بن جابر) والقبض عليه لمحاكمته وتم بالفعل محاصرة اسطوله الحربي واشتد القتال بين الطرفين الا ان (ارحمة بن جابر) ابدى استبسالا ومقاومة واخذ بالدفاع بما امتلك من قوة واسلحة دفاعية ثقيلة فاشتد وطيس المعركة البحرية وتم طلب قوات اضافية وسفن امداد من البحرين لتضييق الخناق على سفن (القرصان) المتمرد وتم التراشق بالمدفعية واخذت النيران تشتعل وتلتهم سفن (ارحمة بن جابر) الواحدة تلو الاخرى وكان مصيرها الغرق تباعا ولم يتبق سوى سفينة القرصان الذي بالفعل تمت محاصرته من كل صوب فهو مطلوب القبض عليه حيا لتسليمه للعدالة لمحاكمته، فتيقن تماما ان لا مجال للهرب، فجميع سفنه قد اشتعلت بها النيران وغرقت في البحر، وكانت سفينة (ارحمة بن جابر) يحتوي مخزنها على كمية هائلة من (الديناميت) ففكر في الانتحار دون الوقوع بالاسر، فاخذ لفافة من القماش واشعلها وقذف بها الى مخزن (الديناميت) وما هي الا لحظة واحدة حتى اصبحت السفينة كتلة مشتعلة متطايرة في الهواء، واحدث الانفجار دويا هائلا اضطربت من خلاله السفن المحاصرة له، ولم يتبق اي اثر لسفينة (ارحمة بن جابر) القرصان المتمرد، وهكذا كانت نهاية اشهر قرصان في منطقة الخليج العربي هدد مصالح حكومات دول المنطقة التجارية.

اما الوثيقة المنشورة في حلقة اليوم فهي من اهداء الاخ حمد محمد المرعي وهي تصريح صادر عن المعتمد السياسي البريطاني في الكويت عام ١٩٤٤، للنوخذة المرحوم منصور احمد الخرافي لحمل عدد من قطع السلاح على ظهر (البوم سمحان) دفاعا عن النفس من اعمال القرصنة البحرية وفيما يلي الترجمة الحرفية للتصريح:

المعتمد السياسي
الكويت
٢٧ اغسطس ١٩٤٤
تصريح رقم ١٢٢٨/٣/٢

هذا لابلاغ حامله النوخذة منصور احمد الخرافي على (البوم سمحان) رقم ٤٠٠ المملوك للسيد براك عبدالمحسن العجيل والمبحرين الى شط العرب - الهند - اليمن - وزنجبار - بالسماح له بان يحمل على ظهر البوم للدفاع عن النفس ثلاث بنادق و١٥٠ طلقة ذخيرة، كما هذا التصريح ليس للمبادلة ومدة صلاحيته سنة واحدة من تاريخ اصداره، وللملاحظة فان سيد البوم (النوخذة) عليه من الاوامر لابراز البنادق والرصاص الى مراكز الشرطة ومراكز الجمارك ولا يحق له انزالها الى البر دون موافقة السلطات المختصة.

التوقيع
المعتمد السياسي - الكويت

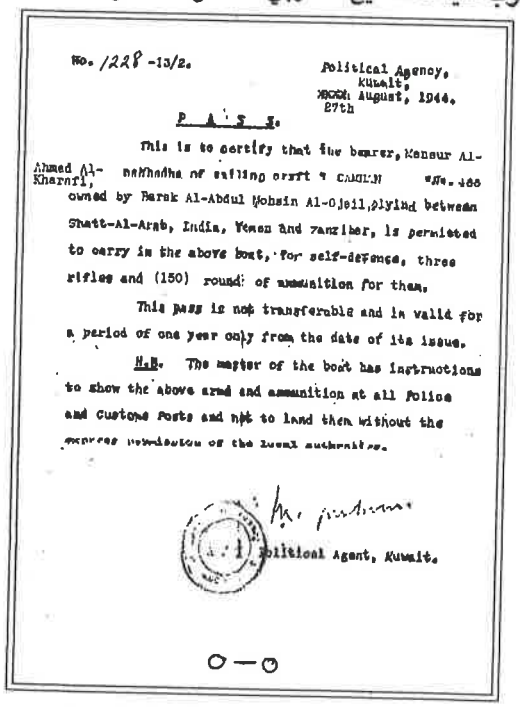

No. /228 -13/2.

Political Agency,
Kuwait,
27th August, 1944.

P a s s.

This is to certify that the bearer, Nasour Al-Ahmed Al-Khamfi, nakhoda of sailing craft "CHAIN" Nr. 400 owned by Barak Al-Abdul Mohsin Al-Ojeil, plying between Shatt-Al-Arab, India, Yemen and Zanzibar, is permitted to carry in the above boat, for self-defence, three rifles and (150) round: of ammunition for them.

This pass is not transferable and is valid for a period of one year only from the date of its issue.

N.B. The master of the boat has instructions to show the above arms and ammunition at all Police and Customs Ports and not to land them without the express permission of the local authorities.

Political Agent, Kuwait.

٥—٥

* * *

وفي الختام الشكر والتقدير للاخ حمد محمد المرعي الذي زودني بنسخة من التصريح المنشور اليوم ومن المفارقات والمصادفات التي تتكرر معي دائما، ان التصريح يخص والد زميلنا المستشار طلال منصور الخرافي، والذي حجرته تجاور حجرتي في العمل فعندما زودته بنسخة من التصريح تفاجأ به وقال شممت من خلاله رائحة المرحوم والدي الذي فارقني منذ سنين طويلة.

عادل محمد العبدالمغني

القبس الثلاثاء ١٩٩٨/٤/٢١ - العدد ٨٩١٩

حكومة بلا امرأة

بقلم: حمد محمد المرعي

كنا نتوقع، كما توقع الكثيرون، مشاركة المرأة في هذه الحكومة، خصوصا بعد ان خذلنا مجلس الامة الكويتي، (ولا نعرف اذا كان ذلك بأسباب كونه كويتيا وليس كويتية او لكونه مجلس امة وليس مجلس تعدد الحريم) وذلك في احقاقها (ولا نقول اعطائها) حقها في الانتخاب والترشيح اللذين حفظهما لها الدستور. وحيث اننا لا نستغرب لمجلس كهذا ان لا يرتقي بتفكيره ومسؤولياته بدل ان يهدر معظم وقته وطاقات البلد واموالها على مسائل هامشية لا تشبع ولا تغني من جوع، الا اننا لنستغرب من الحكومة، حين حانت لها الفرصة لوضع النقاط على الحروف، وبخاصة بعد تلك الزوابع والعواصف المفتعلة والتي تحقق عن طريقها تغيير بالحكومة السابقة.. ان تساير الامور وتتهيب المواجهات.

والان وقد بدأ التكوين الوزاري الجديد يتولى مسؤولياته، فانه من الضروري النظر لبعض الامور بجدية وتجنب حالات عدم الاستقرار او الاسترخاء او التهميش لما لا يجب ان يهمش، فالوضع والوقت والاحوال كافة ضدنا وليست معنا، سواء كان ذلك سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او حتى امنيا. ونحن هنا لا نحاول تصفيف الكلام او بناء القوافي، ولكن نود ان نحدد وبالذات ما حدث لوزارة الصحة وكل من وزارتي التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي الجديد. فحين كانت ووزارة الصحة خالية من وزير دائم لفترة لم تكن بالقصيرة، وكانت كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي يرأسها وزير لم يتهيأ له ان يعرف مدى اقامته فيها، حيث كانت الوزارة وكما يعرف الجميع او يردد تصريحا او تلميحا، خلال العامين الماضيين شبه مؤقتة وشبه مشلولة قبل عودة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، عافاه الله، من رحلة العلاج الطويلة.

انه لمن المنطقي ان يستنتج ان ما حدث قد لا يكون الا دليلا على الاهتمام من عدمه لاهم ثلاثة مرافق تتصل بما هو من اهم الخدمات، ان لم تكن اهمها اطلاقا، حيث انها تتعلق بالامور الصحية والتربوية والتعليمية (وبأي ترتيب تشاء). فان كان الأمر كذلك، فان هذا لا يؤكد الا احد امرين لا ثالث لهما: اما ان يكون نتيجة تلخبط الاولويات (ونرجو ان نكون على خطأ هنا لانه لامر مفجع بعد كل هذه الاعوام والظروف التي مررنا بها). او ان يكون نتيجة «خربطة» المفاهيم وان الجميع مقتنع ومستكف بانه بالشعارات يمكن خلق مجتمع معافى وان التشدق بالانجازات، غير الملموسة او حتى المحسوسة، ما هي الا من دلالات المجتمع المتربي والمتعلم. وفي كل الاحوال، فالمحصلة النهائية لا يمكن الا ان تنعكس على مدى مصداقية هكذا اسلوب في التعامل مع المهام ذات الاهمية.

ولهذا، وحيث ان الوقت (والى الان فقط) ليس متأخرا، بدليل ان السلطة نفسها قد اخذت حيطتها بوضع اثنتين من تلك الوزارات الثلاث تحت رعاية وزير بالوكالة (التربية والتعليم العالي)، وحتى لا يكون الحال من المحال وتتسرب ضا[illegible] بعض التوجهات ذات الافاق الضيقة، ولئلا تتمكن بعض الفئات من تكوين مخطط لا ترى السلطة منه مخرجا غير المساومة وتكوين التحالفات الهشة التي لا يمكن الا ان تنحدر بالبلاد من سيئ الى اسوأ، او بقول اخر حتى لا تميّع الامور اكثر مما هي مائعة ولئلا تهمش اكثر مما هي مهمشة، فعليه ان الوقت قد حان لاتخاذ القرار الجاد. وان لا يتخذ مثل هكذا قرار الا باسلوب ونمط مغاير لما هو متبع والانفكاك عما عُوِّدنا عليه من نهج في تخريج مثل هذه القرارات في كذا وكذا حالات. فكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي مناط بها تهيئة اجيال الكويت الناشئة.

ولولا ان حظيت كل من تلك الوزارتين بوكيلين من ذوي الكفاءة والقدرة على تحمل الاعباء الملقاة عليهما وتقديرهما بالفعل لا بالقول للمسؤوليات والمهام المناطة بهما، لقلنا على جيلنا الناشئ الف سلام. فاللعب او الاستهانة بمستقبل هذه الاجيال يعتبر من المحرمات الشرعية وتعد جريمة وطنية ليس بعدها من جريمة. ويجب ان لا تنال هذه الاجيال ما نالها من مساس بمواردها الاقتصادية المستقبلية. وذلك كما حصل لصندوق الاجيال القادمة الذي اصبح اسما اكثر مما هو مسمى، او كما يحصل من استنزاف للثروات ارضاء لجشع البعض او ما هناك من اخطاء سياسية واجتماعية واقتصادية والاصرار على تغييب الحكمة الفطرية، مما ادى الى ان تكون البلاد كما هي الان: ترضخ تحت معاول الهدم وفؤوس الخراب.

وحيث ان الامر ليس متأخرا وكل من وزارتي التربية والتعليم العالي مازالتا شاغرتين، فلماذا لا تسلم حقيبتهما لامرأة من ذوات الكفاءة والاختصاص والمقدرة؟ ومع ان هناك العديدات ممن تتوافر لديهن هذه الصفات، الا انه لا يغيب عن البال شخص الاستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح. هذا اذا كان لديها الاستعداد لاكمال مسيرتها في الانجاز وخدمة بلدها العزيز كما كانت دوما وكما عودتنا عليه. ونحن على يقين بان توزير مثل هذه الطاقة وهذا العقل المتفتح مقرونا بالكفاءة والشخصية لهو مكسب ايما مكسب وخاصة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

وللحديث صلة.

حكومة بلا إمرأة

2 / 1

حمد محمد المرعي

لندن ـ ابريل 1998

كنا نتوقع وكما توقع الكثيرين من غيرنا أن تشارك "المرأة" بهذه الحكومة، وخاصة بعد أن خذلنا "مجلس الأمّه" الكويتي (ولا نعرف إذا كان ذلك بأسباب كونه كويتي وليس كويتية أو لكونه مجلس أمه وليس مجلس تعدد الحريم) وذلك في إحقاقها (ولا نقول إعطائها) حقها في الإنتخاب والترشيح الذي حفظه لها الدستور. وحيث أننا لا نستغرب لمجلس كهذا أن لا يرتقي بتفكيره ومسؤولياته بدل أن يهدر معظم وقته وطاقات البلد وأموالها على مسائل هامشية لا تشبع ولا تغني من جوع، إلاّ أننا لنستغرب من السُلطة، حين حانت لها الفرصة لوضع النقاط على الحروف، وخاصة بعد تلك الزوابع والعواصف المفتعلة والتي تحقق عن طريقها تغيير بالحكومة السابقة، لنستغرب منها أن تساير الأمور وتتهيّب المواجهات.

والآن وقد بدأ التكوين الوزاري الأخير يتولى مسؤولياته، فإنه من الضروري النظر لبعض الأمور بجدّية وتجنب حالات عدم الاستقرار أو الإسترخاء أو التهميش لما لا يجب أن يهمش ـ فالوضع والوقت والأحوال كافة ضدنا وليست معنا، سواء كان ذلك سياسياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً أو حتى أمنيّاً. ونحن هنا لا نحاول تصفيف الكلام أو بناء القوافي، ولكن نود أن نحدد وبالذات ما حدث لوزارة الصحة وكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي الجديد. فحين كانت وزارة الصحة خالية من وزير مقيم لفترة لم تكن بالقصيرة، وكانت كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي يرأسها وزير لم يتهيأ له أن يعرف مدى إقامته فيها، حيث كانت الوزارة وكما يعرف الجميع أو يردد تصريحاً أو تلميحاً خلال العامين الماضيين شبه مؤقتة وشبه مشلولة وفي إنتظار عودة صاحب القرار سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عافاه الله من رحلة العلاج الطويلة.

26213 Safat - 13123 Kuwait الكويت ٢٦٢١٣ الصفاة ـ 13123

إنه لمن المنطقي أن يستنتج أن ما حدث قد لا يكون إلاّ دليلاً على الإهتمام من عدمه لأهم ثلاثة مرافق تتصل بما هو من أهم الخدمات، إن لم تكن أهمها إطلاقاً. حيث أنها تتعلق بالأمور الصحية والتربوية والتعليمية (وبأي ترتيب تشاء). فإن كان ذلك كذلك، فإن هذا لا يؤكد إلا أحد أمران لا ثالث لهما: إما أن يكون نتيجة تلخبط الأولويات (ونرجو أن نكون على خطأ هنا لأنه لأمر مفجع بعد كل هذه الأعوام والظروف التي مررنا بها). أو أن يكون نتيجة "خربطة" المفاهيم وأن الجميع مقتنع ومستكفٍ بأنه بالشعارات يمكن خلق مجتمعاً معافاً وأن التشدّق بالإنجازات، الغير ملموسة أو حتى محسوسة، ما هي إلاّ من دلالات المجتمع المتربي والمتعلم. وفي كلا الأحوال فالمحصلة النهائية لا يمكن إلاّ أن تنعكس على مدى مصداقية هكذا أسلوب في التعامل مع المهام ذات الأهمية.

ولهذا، وحيث أن الوقت (وإلى الآن فقط) ليس متأخراً، بدليل أن السلطة نفسها قد أخذت حيطتها بوضع اثنتان من تلك الوزارات الثلاث تحت رعاية وزير بالوكالة (التربية والتعليم العالي)، وحتى لا يكون الحال من المحال وتتسرب ضغوط بعض التوجهات ذات الآفاق الضيقة، ولئلا تتمكن بعض الفئات من تكوين مخطط لا ترى السلطة منه مخرجاً غير المساومة وتكوين التحالفات الهشة التي لا يمكن إلاّ أن تنحدر بالبلاد من سيئ إلى أسوأ. أو بقول آخر حتى لا تميّع الأمور أكثر مما هي مائعة ولئلا تهمش بأكثر مما هي مهمّشة، فعليه إن الوقت قد حان لإتخاذ القرار الجاد. وأن لا يتخذ مثل هكذا قرار إلا بأسلوب ونمط مغاير لما هو متّبع والإنفكاك عن ما عُوّدنا عليه من نهج في تخريج مثل هذه القرارات في كذا وكذا حالات. فكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي مناط بها تهيئه أجيال الكويت الناشئة. ولولا أن حظيت كل من تلك الوزارتين بوكيلين من ذوي الكفاءة والقدرة على تحمل الأعباء الملقاة عليهم وتقديرهم بالفعل لا بالقول للمسؤوليات والمهام المناطة بهم، لقلنا على جيلنا الناشئ الف سلام. فاللعب أو الإستهانة بمستقبل هذه الأجيال يعتبر من المحرمات الشرعية وتعد جريمة وطنية لا بعدها من جريمة. ويجب أن لا ينال هذه الأجيال ما نالها من مساس بمواردها الاقتصادية المستقبلية. وذلك كما حصل لصندوق الأجيال القادمة الذي أصبح اسماً أكثر مما هو مسمّى، أو كما يحصل من استنزاف للثروات إرضاءً لجشع البعض أو ما هناك من أخطاء سياسية واجتماعية واقتصادية والإصرار على تغييب الحكمة الفطرية، مما أدّى بأن تكون البلاد كما هي الآن: ترضخ تحت معاول الهدم وفؤوس الخراب.

وحيث أن الأمر ليس متأخراً وكل من وزارتي التربية والتعليم العالي لازالتا شاغرتين، فلماذا لا تسلم حقيبتهما لإمرأة من ذوات الكفاءة والاختصاص والمقدرة. ومع أنه هناك العديدات ممن تتوافر لديهن هذه الصفات، إلاّ أنه لا يغيب عن البال شخص الأستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح. هذا إذا كان لديها الاستعداد لإكمال مسيرتها في الإنجاز وخدمة بلدها العزيز كما كانت دوماً وكما عودتنا عليه. ونحن على يقين بأن توزير مثل هذه الطاقة وهذا العقل المتفتح مقروناً بالكفاءة والشخصية لهو مكسب إيما مكسب وخاصة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

يتبع 2/2

ولكن لماذا الاستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح..؟ 2/2

حمد محمد المرعي

لندن ـ ابريل 1998

مع أنه ليس المجال هنا من كتابة سير ذاتية، وخاصة أن هذا قد يطول عند التعرض لشخصية مرموقة مثل الدكتورة رشا، إلاّ أنه هناك ثلاث نقاط أساسية لابد أن تحدد ليكون استنتاجنا منطقياً وذا توجه سليم.

فأولاً هناك كفاءات هذه الشخصية والتي يطول الكشف في استعراضها ولكنه لا يمكن لاثنان أن يختلفا عليها. فهي موثّقة ومشهوداً عليها ليس محلياً أو إقليمياً بل عالمياً ومن أرقى المؤسسات التربوية والتعليمية. وبالإضافة فهناك الخبرة العالمية والمحلية والتي تدرّجت في إكتسابها والتي قدّمت من خلالها الإنجازات الجليلة في الميدان التربوي والأكاديمي التعليمي. يضاف إلى ذلك علاقاتها الشخصية والمهنية المرموقة مع أبرز الجهات والمؤسسات الدولية.

وثانياً فإنه يتوفر لديها من الخصال ما قد ينعدم في الكثير من المسؤولين القياديين ونحدد بالذات خصلة التواضع وخصلة الانفتاح الذهني. وبالطبع هذا إضافة إلى أو في إطار الكفاءات والقدرات العملية والمرونة في التحرك التي تمتلكها ويفقدها الكثير مما تعودنا مطالعة وجوههم النضرة صباح مساء. وفوق هذا وذاك فها هي قد وصلت إلى مركز وكيلة وزارة لتكون أول امرأة في هذا المنصب ليس على مستوى الكويت فقط بل على المستوى الخليجي بأجمعه. وليس هذا فقط، بل هي وصلت إلى ذلك المركز لا عن الطريق الشائع لدينا ـ ونقصد تفصيل وتجهيز المنصب للشخص، ولا عن طريق كونها مفتاح انتخابي أو مخلّصاً للمعاملات أو ما شابهه. بل وصلت إليه عن طريق ما يشبه التدرج الوظيفي من مدّرسة جامعيّة ثم أستاذة ثم عميدة إلى وكيلة وزارة. فليس هناك قفز ولم يكن هناك واسطة أو ضغوط من وراء الكواليس مما هو شائع هذه الأيام ولا هم يحزنون.

26213 Safat - 13123 Kuwait الكويت ٢٦٢١٣ الصفاة ـ 13123

وبعد هذا وذاك فهي من النوع النادر الذي يقدر الجهود ويكافئ الإنجازات ومُدمنة تطوير، وهمّها الأول والأخير المصلحة العامة. فهي تنغمس شخصياً بروحها ووجدانها لتتحسّس القضايا والمهام المناطة بها سعياً لإيجاد الوسائل العلاجية المنصفة وذلك لئلا تبقى القضايا معلقة وتكون عقبة في سير أداء العمل أو استمراره أو عائقاً في طريق الإنجازات المطلوبة.

وبلا شك فإن ما يهيئها لذلك هو انفتاحها الذهني ومرونتها الفكرية وتواضعها الشخصي وجرأتها القاسية عندما تكون على حق. أو ليست هذه هي الصفات التي تتطلبها المجتمعات المتطلعة للتطور والتي تمقت الركون والتقوقع متمسّكة بالبقاء ولو على هامش الوجود أما بأسباب غياب القرارات الجريئة أو تردد شجاعة أهل القرار.

وقد يأتي من يقول وهل هذا من معايير الإختيار السليم للتوزير! وإذ يكون هناك بعض الحق في تساؤل مثل هذا، إلاّ أن الردّ لذو شقين: فأولاً منذ متى كانت هناك نصوص ملزمة ومكتوبة لشأن مثل هذا. وثانياً منذ متى اتبعنا نحن هكذا معايير (إن وجدت) في عشرات الحكومات التي مضت. فالقضية تنحصر في أهداف وطموحات وأحوال. وقد تذبذبت حكوماتنا الحديثة السابقة فيما بين بيروقراط الى تكنوقراط إلى هذا "ولد فلان وذاك ولد علاّن" ليصل الأمر إلى مجاملة ومحاباة وكسب ولاءات. وكل هذا تم تحت شعار "الإصلاح".. إلاّ أن ما انعكس على واقع الأمر لهو العكس. ولو تفحصنا الأوراق بدقّة والقينا نظرة على حكومات الستينات والسبعينات ـ فماذا نجد ؟ إنه لا يخفى أن أعضاء الحكومة في تلك الآونة كانوا من رجالات الدولة البارزين (والذين أصبحوا الآن بأسباب لا يجهلها أحد من "العملة النادرة"). كما لا يخفى أن منهم من دفع بعجلة التقدم والتطور لتصل البلاد إلى أرقى مراحلها بجرأة فطرية وانفتاح ذهني، فلا نيات مبيته أو انضواء فئوي أو طائفي.. وقد كان بعضهم من الأسرة التعليمية أو من امتهن التعليم في وقتها. ولا عجب هناك في هذا. فقد أدّوا رسالتهم خير أداء وأنجزوا خير إنجاز وذلك بما قاموا به من نقلة حضارية لكويت ما قبل الخمسينات إلى كويت ما بعد السبعينات.

وثالثاً، فهناك أبعاد أخرى ولها أهميتها المعتبرة في هذا العصر الذي تمر به البلاد. فمن جهة، فلقد آن الآوان لأن تشارك المرأة (ونقصد به المرأة الإنسان وليست تلك المتقوقعة أو التابعة أو المتخفيّة أو المقيّدة بأهل الأمر والنهي) وأن تُشرك بالوزارة. فها نحن نتشدق

بأنها أصبحت وكيلة وزارة وسفيرة...و و الخ. فما الفرق وخاصة أن التوزير ليس منّةً منزلة من السماء لجنس الرجل فقط. وبالأخص أن تلك المرأة موضوع حديثنا هذا قد أصبحت بالفعل وكيلة وزارة.

ومن جهة أخرى، ولدحض الحجة بالحجّة، فإن كون هاته الشخصية بالذات "امرأة" لفيه الجواب الكافي والدواء الشافي. أو ليست المرأة هي مربية الأجيال بكون الأم خلقت "امرأة" ولم تخلق رجلاً والتي أنيط بها تربية النشأ. أو ليس من قوانين الخلق أن المرأة خلقت للتربية ـ أو هكذا ما يتغنّى به ليل نهار مرشدينا ومفتينا في الدين والدنيا.

ومن جهة أخيرة، والكويت رائدة في النهج الديموقراطي في المنطقة، وكانت من أوائل من اهتم بالمرأة تعليماً كان ذلك أو خلق كفاءات أو إناطة بمهام هامة، ألم يحين الوقت لكسر حالة التردد وعقد العزيمة والتوكل على الله مؤمنين بخلقه البشر "سواسية" ومبتعدين عن السفسطة الممجوجة وتحريف الكُلم وقراءة آيات الخلق بالمعكوس.

ورابعاً، قد يكون هناك من يقول أن وزارتي التربية والتعليم العالي ليست مما يطلق عليه "وزارات السيادة". ولكن بالتبصر والتمحيص وتجنب قراءة آيات الخلق بالمقلوب فإنه ليتبيّن أن هاتين الوزارتين لأهم من تلك المصنفة بـ "وزارات السيادة". وذلك لأنّه عبرها وعن طريقها تتكون قيادات "وزارات السيادة" تلك. ونربط هذا حتى لا يأتي من يقول أن أ.د.رشا الصباح هي من الأسرة الحاكمة فكيف تتولى وزارة شعبية... ناسين أو متناسين أن الدكتورة رشا لم تلقب نفسها بـ "الشيخة رشا الصباح" أبداً، وهي مواطنة قبل أن تكون من الأسرة الحاكمة ـ وفوق هذا وذاك فإنه ليس ولن يكون لدينا. في هذا البلد المؤمن مما يمكن تسميته "محابين أو عملاء" للأسرة الحاكمة والتي اختارها الشعب بنفسه ويعزها ويوقرها حتى عندما كانت البلاد في أحلك أيامها.

وأخيراً، نحن ومثل الكثيرين غيرنا لا نرى أية بدعة في موضوعنا هذا، بل البدعة في ما يغاير هذا. ونعتقد بجد وجدية أن التحفظ أو التخوف من هكذا أمر ليس له أي أساس. ونعتقد أيضاً أن الفرصة قد حانت لهذه الحكومة ويجب اغتنامها وقطع دابر مقولة "مشتهين

نزاهة القضاء ونزاهة القبس

بقلم: حمد محمد المرعي

نزاهة القضاء وعدالته اصبحتا مقولة حق يراد بها باطل. هذا ما قد يستشفه الكثيرون بعد ما حدث مؤخرا لجريدة «القبس» الغراء والفاضل السيد رئيس تحريرها محمد جاسم الصقر. فالامر لمن يقرأ بين السطور لا يتعلق بنزاهة القضاء البتة.. فالقضاء ليس باجراءاته ونياته وإنما بتوجهاته وتدبيراته. لأن القضاء يعتمد بشكل اساسي على آليات ومحددات من وضع الانسان هي ما نسميها بـ «القوانين».

واننا مثل الكثيرين غيرنا لنستغرب اشد الاستغراب حينما تجلجل وسائل اعلامنا الرسمية وغير الرسمية ليلا نهارا لما يحدث في بلاد الدكتاتوريات بما يتعلق بحرية الصحافة والرأي والصحافة الموجهة والصحافة المقيدة او المراقبة، في حين يحدث في عقر دارنا، الكويت، ايقاف صدور صحيفة لها مواقفها المشرفة في الوطنية والولاء، وسجن رئيس تحريرها، وهو الرجل الوطني المثابر والنزيه. وعلى ماذا كان ذلك؟ كان بسبب جزئية او فقرة، كتبت في صفحة مغمورة مدفونة بين طيات صحيفة «القبس» العملاقة، والتي لا نظن ان مغزاها يغيب عن فطنة قراء «القبس»، وبعد هذا وذاك ندّعي بكويت الحريات وكويت الديموقراطيات وكويت تعدد الآراء واحترامها.. وكويت نزاهة القضاء بآلياته وتفسيراته المثقلة. ونتساءل: ماذا كان سيحدث لو ان شيئا اخطر من هذا نشر في الصحافة؟ لربما ستقوم على اثره الدنيا ولن تقعد.

لقد توخينا ان تكون الكويت بعد التحرير لابسة حلة جديدة زاهية وبعقلية متفتحة ونهج جديد عنوانه الحرية والديموقراطية، لا ينشد في توجهاته تسييل الدماء وشعارات زائفة لا يمثلها الواقع القومي وحتى لكائه «وزار مهري» بألوانه غير المتناسقة. فأين منا عن اللون الازرق لون البحر الذي نشأنا منه وعليه، والابيض لون السلام والاستقرار الذي ننشده؟ بل لقد كان املنا بغير حدود بعد مؤتمر جدة في اكتوبر ١٩٩٠ في ان ترسخ اسس الديموقراطية والحريات العامة اكثر واكثر، على قاعدة صلبة تعتمد على الثوابت ولا تتأثر بالمتغيرات.

والا فكيف لنا تبرير ذلك التناقض الصارخ امام انفسنا وامام الغير، حين توقفت جريدة وطنية كانت تمثل احد اعمدة تحرير الكويت باصدارها «القبس الدولي»، حينما كان شعب الكويت وحكومته مشتتين في بقاع العالم. وها هي «القبس» ما زالت على عهدها، مواصلة رسالتها بأمانة ووطنية في الحفاظ على ولائها لبلدها ورسالتها في دعم اسس الديموقراطية، وحرية الرأي المقدسة بنهجها الجريء الذي عهدناه منها. بل، كيف لنا في مواجهة انفسنا، والغير، بسجن رئيس تحرير كويتي معروف بمبادئه الجريئة وشجاعته في صموده تجاه كل ما يلوث الديموقراطية ويحتكر حرية الرأي، وبنزاهته الحقيقية في هذا وذاك، وليست المزيفة. وهو بالذات من حصل على الجائزة التقديرية من احدى كبريات مؤسسات حرية الرأي العالمية، الا وهي «لجنة حماية الصحافيين». واننا والكل ليستغرب كيف يمكن ان تقوم الكويت بالافتخار بشخصية كهذه لمواقفها وفي الوقت نفسه بسجنها لتلك المواقف نفسها؟! انها لسابقة خطيرة، ليس في بلادنا العزيزة بل وفي بلاد كثيرة ممن تأسست على المبادئ الدستورية، التي تعتبر صحفها صرحا من صروح البلاد الوطنية. ويكفي لـ «القبس» ورئيس تحريرها في هذا الموقف ان التاريخ سوف يسجل هذا ولن يغفر. ويكفي لـ «القبس» ورئيس تحريرها تلك المواقف التضامنية، من داخل الكويت وخارجها، ممن يقدسون الوطنية الحقيقية والمبادئ غير المزيفة.

وللحديث صلة..

عبداللطيف البحر.. ثلث قرن من الوفاء والتضحيات

بقلم: حمد محمد المرعي

«لو ان المسؤولية مورست كما مارسها بوخالد لنعمت الكويت ولما آلت الى ما هي اليه». هكذا قال لي أحد الأصحاب اثر استقالة الأخ والصديق العزيز عبد اللطيف البحر من مركزه وكيلا لديوان سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء. واستطرد صاحبي قائلا «وهل يعقل أن يترك أحد مثل هذا المنصب في وقت تعودنا فيه على التشبث بالمناصب وتوريثها في بعض الأحيان.. ولا منقذ إلا الإحالة إلى التقاعد أو إلى الدار الآخرة»؟.

أكثر من ثلث قرن وبحر بوخالد يموج في عطائه وفيَ وفائه وفي تواصله وفي تضحياته. وتجده وهو على رأس أكبر مؤسسة حساسة وحيوية وقراراتها مصيرية زامنها منذ بداياته قبل أكثر من ربع قرن وشارك في لبنات تأسيسها وبذل جهودًا مهنية وشخصية في تطويرها لتصل إلى ما وصلت إليه. ولم يكن ذلك سهلاً، فالأعمال المتلاطمة في مهنته ومركزه هي من النوع الفجائي في طبيعتها والمستمرّة بلا توقف في متابعاتها والمعقدة في تركيباتها من حيث معالجتها لأمور هي متصادمة ومتضاربة في ذاتها.

وذلك لكونها وظيفة التزامات ومتطلبات لا تتوقف، كما هي مهنة معالجة أزمات داخلية وخارجية من التي لا ترد كلمة «استرخاء» في قاموس أعمالها. كيف لا وهي التي لا ترتبط بالتوقيت المحلي للبلاد ولا حتى بتوقيت غرينتش العالمي؟. وبالحق والحقيقة فإذا ما كان يومنا ٢٤ ساعة فإن يوم بوخالد، حفظه الله، لا يمكن أن يقل عن ٢٨ ساعة لاستمرارية الأعمال وترابطها من جهة وتزاحمها من جهة أخرى وحجمها من جهة أخيرة.

أكثر من ثلث قرن كرّس نفسه للخدمة العامة بتفانٍ وإخلاص نادرًا ما نجدهما في بعض أشخاص غيره من الذين يجنّدون مصالح البلاد لمآرب أخرى. وغنيّ عن القول فإن هذا الرجل لم يكن، ولن يكون بحاجة إلى مركز أو منصب حسّاس وشائك ناهيك عن وظيفة أو امتيازاتها بتدّينها المعروف. ولو أنه كرّس نصف ذلك الزمن لأعماله ومصالحه الخاصة لكان ذلك من حقّه المشروع على نفسه وواجبه تجاه مصالحه.. ولكن ليس بوخالدنا هذا.. الكونه من العملات النادرة التي بدأت في الإنقراض من بلادنا الصغيرة هذه؟.

لقد جاء في وقت لا الدولة ولا مؤسساتها قد اكتمل نضوجها، وعاصرها في أوقات أقل ما يقال عنها تميّزها بالتطور السريع المطرد وافرازاته المرهقة الإجتماعية كانت أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها. وواصل مسيرته معها في أزمنة حملت معها انسجاماتها وتناقضاتها الداخلية والخارجية. فترة من الزمن لا يستهان بها تلاطمت فيها أمواج وعتيت فيها أعاصير قضاها هذا الرجل في خدمة بلاده بلا توانٍ ولا تردد. وبالطبع لم يكن ذلك بلا ثمن أو بلا مردود. فالمردود كان إنجازات متكاملة متلاحقة أما الثمن فبالتأكيد كان على حساب الراحة النفسية والصحة الجسمية. وها هو قد سلم المركز للغير بعد أن أدّى رسالته بل وزيادة بالتمام والكمال بعد أن شرّف المكان والزمان. وها هو كما وصل إلى ما وصل إليه مختارًا تركه مختارًا.. منزّهًا ومشرّفًا.

ومع هذا فلم يجد أحد في شخص وشخصية ذلك الإنسان إلا تلك الابتسامة اللطيفة والكلام الهادئ والجدية المتناهية في الإخلاص والحكمة في تدبير الأمور لهدف كان واضحًا يتميّز بالإنجاز المتكامل ولكن بالأسلوب الصحيح. وإن كان كذلك، فهل هي فطرته في الهدوء العنيف أو أنه العنف الهادئ. فلم يجده أحد يومًا إلا مرحبا بمطالبهم ومتابعتها شخصيًا بلا كلل، ولم يتوان لحظة عن توصيل مظالم الناس الى الجهات المسؤولة بلا ملل. ونقول ذلك بيقين من الواقع حيث ان الأمور في موقع مثل موقع بوخالد لم تكن لتجري وكأنها عسل ينساب صافيًا ولا يمكن أن تكون كذلك. ومع هذا وذاك، وعلى عكس كل التوقعات، أو بالأحرى ما يطيب للبعض من القياديين بمن يتخذ من زحمة العمل ذريعة، فلم نجده إلا وافيًا ومتواصلاً باستمرار في التزاماته الاجتماعية والأدبية وتراه وفي تزاوره ينشد أمور الغير بادئًا ولا ينتظر مبادرتهم بها. وكأنه في هذا الأب الحنون أو الأخ الودود أو الصديق الوفي للجميع. هكذا كان بوخالد - لا ولم يتوانَ في التفاني بعطائه، سواءً كان ذلك بما يمليه حكم وظيفته أو ما يستدعيه نبل شخصه. ولهذا كانت أعماله إنجازًا وإنجازاته تضحيات متواصلة بالوقت والجهد والراحة والصحة. ولكن لا الزمان ولا المكان يمكنهما من استهلاك طيبة وعملية مثل هذا الشخص الكريم.

وأخيرًا، لك عبداللطيف عبدالرحمن البحر، ومن الجميع، أطيب التمنيات ودوام السعادة في حلّك وترحالك. وها نحن والجميع يتطلع إن كان بالإمكان كتابة مذكراتك ولو بإيجاز.. لأن الحقبة التي عاصرتها بمركزك المرموق كانت حقبة هامة وحساسة في تاريخ هذه البلاد وتطورها. ومع هذا وذاك فإن تاريخك سوف يسجّل بأسطر ناصعة. ولك أن تعرف أن ما ورد هنا ليس تكريمًا وإنما كلمة طيبة لمناسبة طيبة.. أما التكريم في بلادنا العزيزة وحفاظًا على ثوابت التراث والتقاليد فلا يكون إلاّ للموتى أما الأحياء أطال الله في عمرك فلهم الله من غير عباده.

وختامًا فاستميحك المعذرة أن يأتي هذا ممن هم أصغر سنًا وأقل مركزًا وأدنى دراية وخبرة. ولكنها مع هذا وذاك فهي الحقيقة لما أنتم عليه من إنسانية ونبل. فتقبّل هذا من أخ مخلص.

ومن الحضارة ما قتَل (١)

خلق " إبليس " جديد

بقلم : حمد محمد المرعي

قانون الغاب، وما ادراك ما قانون الغاب، هو السائد في الحضارة الغربية، وهو المفهوم العام غير المرئي الذي يحدد قيم واخلاقيات تلك الحضارة، وانماطها ومقوماتها الكونية، والفظيع اذا ما كان في الامر من فظاعة، هو تسخيرها لكل الاساليب والوسائل والطرق - مشروعة كانت ام غير مشروعة - لتكسية اهدافها بحلّة مزرية، ولكن مزركشة بكل سبائك ونقوش الاخلاق والقيم السامية لم تبدأ تلك الحضارة بسرقة حضارات الغير وتجييرها باسمها. ولم تبدأ بغزوات الاسكندر الاكبر الطائشة او بالحروب الصليبية او بالاكتشافات الجغرافية او باحتكار ثروات الغير وجعلهم بشرا مضطهدين من الدرجة الدنيا. ولم تبدأ بتلك الحروب المدمرة للبشرية عام ١٩١٤ او عام ١٩٣٩. لا، ولن تنتهي بتلك الاداة القنبلية المدمرة لتقتل وتصلّي وتيتم وتشرد وتغيق مئات الالوف مما خلق الله من بشر في مأساة هيروشيما في اغسطس ١٩٤٥.

وكيف تنتهي وقد البسوا تلك القنبلة المصنوعة من نار جهنم أبهى الحلل واجملها، باسم انهاء حرب طال زمنها عليهم واجهادها لهم كانوا هم البادئين بها والمخططين لاهدافها؟

وكيف تستقيم هكذا حضارة وهم حالما انتهوا من حرب الأفيون في الصين، تلتها حرب الفلبين مرورا بتقسيم الهند، ثم الحرب الكورية لتتلوها حرب فيتنام المقوتة، ومن بعدها حرب افغانستان الملتهبة. اما الحروب العربية - الصهيونية برعاية تلك الحضارة النزيهة فحدث ولا حرج. وما دام الامر مستطيبا لهم فلا بأس من مساندة اي دكتاتوريات ظالمة او عزل شعوب فقيرة ضعيفة مضطهدة (راجع قانون الكونغرس الاميركي الغريب بانه يصح حصار الشعوب وتجويعها الى الموت واغتيال الافراد، ولكن لا يصح معاقبة حكام تلك الشعوب المظلومة الدكتاتوريين من امثال صدام والذين هم اصل المشكل والبلاء).

بل وتستمر افعال تلك الحضارة بتدمير اي اقتصاد قد ترى فيه، ولو من بعيد، اي تهديد لاحتكاراتهم وسيطرتهم على نعم الله التي عمّها المولى على البشرية للبشرية جمعاء: ولم يكن ما حدث لاقتصاد شرق آسيا، وتدني اسعار النفط العربي مجرد مصادفة زمنية او عارض حدثي، وانما مسألة كان لها ميقات ، فسحب البساط وفرملة العجلة لتُعتبر من اهون الامور لديهم وهكذا هي مصداقيتهم.

وان لم يكن الامر كذلك فليحدثونا عما جرى في البوسنة، وما يجري الآن وفي عز النهار في كوسوفو، وقبل هاته وتلك مذابح دير ياسين والخليل في فلسطين وتكسير العظام وبقر بطون الحوامل بشاتيلا في لبنان.. والكشف يطول. اما رواندا وبوروندي الافريقيتان، فالحال من المحال. ولنتذكر ولو لمجرد الاستذكار استقالة (او ابعاد) سايروس فانس من لجنة الامم المتحدة الاشرافية في حرب البوسنة: هل كانت وليدة قناعة ام مبادئ ام اشمئزاز وجبن وضيق حيلة في مواجهة ما يحدث هناك؟ عندئذ كانت اميركا تماطل بالتدخل بادعائها انها مسألة اوروبية، واوروبا بدورها تغمض العينين بادعائها انها مسألة داخلية.. ونسيت اميركا، وتناست اوروبا ونسينا نحن معهما انها مسألة انسانية بحتة - لا اقل ولا اكثر. المهم في الامر لديهم ان تطول فترة التدمير ليتحقق اكبر قدر من البلاء ليخرجوا لنا، وكأنهم حماة البشرية، وانه لولاهم لقضي على الجزء اليسير مما تبقى من الانفس البشرية.. نساء واطفالا وشيوخا. وهكذا كان وما زال قانون الغاب لديهم. فالغرب هو من يجوّع الشعوب ليتشرف بارسال المساعدات لهم، والغرب هو من يقتل البشرية ليمشي في جنازتها.

فهذا القانون المسمى لديهم بـ «القانون الدولي» يلوّنونه حسبما شاؤوا او شاءت لهم الظروف.. وهم بهذا فنانون مبدعون. فالابيض بمشيئتهم يتحول الى اسود والاحمر الى ازرق، وتختلط الالوان ليتحول الامر غير المشروع إلى حقيقة مشروعة والعكس صحيح. فالتضليل والتحايل وتحوير الكلم، هم لها قادرون ومتمكنون، فمؤسساتهم وتنظيماتهم وتجمعاتهم الاعلامية والمخابراتية، وبالطبع المالية، ولا ننسى العسكرية التي تعمل ليلا ونهارا وبمثابرة مستمرة ومنقطعة النظير، وعلى الدوام.. جاهزة تحت الطلب كيفا وكمّا وتوقيتا.

فغسل المخ لا يوجد الا عند غيرهم اما عندهم فهو المنطق والعقلانية، شاء الغير هذا ام ابى، ان كان له ان يأبى. والغرب اوجد هذا القانون المطاط ليوظفه متى ما كان يؤمن مصالحه، ولو على حساب مصالح وارواح الآخرين. ولو لا يتورع عن اجهاض هذا القانون مرة تلو المرة متى ما كانت انانيته على المحك فقانونه الدولي هذا «اعور» لا يرى ولا يبصر الا بعين واحدة، تماما مثلما تتلاعب شعارات الديموقراطية وحقوق الانسان.. الخ الخ المنادين بها. فهي للعنصر الغربي وحده وما عداه حتى ولا حقوق الحيوان!

وهكذا حضارة، لا يمكنها التعايش مع غيرها على أرض الله الواسعة من دون عدو لها. ولهذا كان عليها ان تخلق «ابليسا» من اي كان لتستقيم معادلة الخير والشر حسب مفاهيمهم المغلوطة ووفقا لقيمهم المقلوبة. او هل هي «نظرية القناص» الذي لا فائدة للبندقية التي بين يديه في غياب فريسة يهدّف عليها ليقنصها؟ فان كانت أبالستهم في القدم العلماء او السحرة، ثم المذاهب الدينية ثم حركات التحرر فلقد اتوا اخيرا بالشيوعية. والآن وعلى ابواب القرن الحادي والعشرين من تقويمهم الميلادي، وكأنه لم يكن قبل ميلاد نبيّهم من خلق بشري وحضارات انسانية ازلية، لم تذهب ألا بعد ان قدمت ما قدمته واضافت ما اضافته للبشرية والانسانية، وها هم بعد ان تحققت سيطرتهم العالمية جاؤوا بابليس جديد الا وهو الارهاب، وعلى وجه التحديد، «الارهاب الاسلامي» ليمثل إبليسهم الجديد. حتى لكأن جائزة «نوبل للسلام» خلقت في معبد رباني وليست في معمل متفجرات.. وللموضوع صلة.

ومن الحضارة ما قتل (٢)

الارهاب والارهاب المضاد

بقلم: حمد محمد المرعي

الغرب خلق بجينات عنف تتملك حواس السلم والتعاطف عنده.. والغرب لديه العنصرية من قمة رأسه الى أخمص قدميه. هكذا علمتنا مدرسة التاريخ. والعنف لا يراقص الا الارهاب، وهكذا فالارهاب بدأ من نزله، ولا يزال ينخر في قعر داره. فالمحارق البشرية والمقاصل واجتثاث رؤوس الاحياء بالفؤوس لم تبدأ الا في الغرب، والاسلحة الميكانيكية التقليدية او غير التقليدية مثل: الذرية والنووية والكيماوية والبيولوجية لم تبدأ الا في الغرب. والمتفجرات واجهزة تفجيرها وتوقيتها لم تبدأ الا في الغرب. والحروب الكونية والاقليمية والمحلية لا تزال بصمات الغرب واضحة عليها.

ومدن الغرب هي الوحيدة التي فيها مناطق محظور الاقتراب منها. وبيوت الغرب تجدها محصنة وكأنها قلاع، وشوارع وطرق الغرب يزدهر العنف فيها ويترعرع الارهاب. وليس لنا الا ان نتذكر حركات «الكوكلكس كلان» و«الدافيديان» ومجموعات «مونتانا» ومدينة اوكلاهوما سيتي والملعب الاولمبي في اتلانتا وعيادات الاجهاض ومبنى الكونغرس والسجون الممتلئة بسكانها والمحاكم المكتظة بقضاياها. وعام ١٩٧٣ ليس بالبعيد عندما بدأت اشارات واشارات فقط بايقاف ٥٪ من النفط العربي عن الولايات المتحدة، عندها بدأت السكاكين تلمع في ايادي طوابير رواد محطات الوقود متربصين بكل من يتخطى الدور. اما تجارة اجهزة الامن والحماية ومكاتب الحرس الخاص فلقد اصبحت من المؤسسات العملاقة.

بل ولا يحدث الا في الغرب بان يشيع اغتصاب: يغتصب الاب ابنته او الاخ اخته او يقتل الابناء والديهم او يعذب الوالدان اطفالهما حتى الموت. اما التصدع العائلي او التفكك الاسري او الترويج للدعارة والاباحية بطرقها واساليبها المتنوعة فحدث ولا حرج. واما حمل الاطفال للاسلحة وقتل زملائهم ومدرسيهم في وسط مدارسهم فهذا لا يحدث الا في الغرب. واما الرعاية الرسمية لعصابات المافيا المنظمة فهو امر لا يخفى على الكثير. ولو واصلنا الحديث في هذا الشأن لاحتجنا لعدة مجلدات، مما يشيب الشعر من هوله.

من هكذا رحم نشأ الارهاب المنظم والارهاب الدولي منذ أزمنة. فالغرب نشأ على اغتصاب اراضي الغير واستعباد الشعوب واستملاك ثرواتها وسن الرقيق بأنواعه والمتاجرة به لمئات السنين. أوليس الغرب من قدّم التاريخ الى مراحل وفقا لعنفها؟ فهناك الحرب الباردة وتلك المجمدة وهناك الحرب الساخنة وتلك التي تصلي؟ ولهذا ايضا ابتدعوا ما يسمى بالحصار الاقتصادي والتفاوض الدبلوماسي والاحتواء المزدوج ومبادئ الاستيطان (وليس التعايش) ومناطق النفوذ والمحافظة على المصالح وظواهر التطبيع بأنواعه وكيفما يرونه. انها ظاهرة التسلط والطغيان المتأصلة لديهم. ومن كتف هذا تطفلت الصهيونية وترعرت واصبحت هي السيدة بدلا من التابعة. وهل نسي الغرب اسقاط الطائرة الليبية فوق سيناء، او الايرانية فوق مياه الخليج، او تحويل مسار الكورية الى الاراضية السوفيتية ليسقطها السوفيت، او قصف المدن الليبية بحثا عن القذافي ليموت مئات الابرياء، او القصف المستمر للبنان، او ما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة.. الخ. هذا من ذاكرة لحظية فقط فما بالك لو اعددنا بحثا تاريخيا؟ وهل نستغرب عدم تجديد رئاسة كارتر لأن مهمته انتهت بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، وعدم تجديد رئاسة بوش لانه حجز قرضا لاسرائيل اذ كان بعضه سيصرف لانشاء المستوطنات، او جيك قضية لوينسكي مع كلينتون لانه حاول الوقوف مع نسبة الـ ١٣٪ من الاراضي في المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية.. والكلام يطول.

والحضارة الغربية بمفاهيمها المقلوبة وقيمها المشتتة عندما استملكت التكنولوجيا اصبحت كالطفل الفرح بلعبته الجديدة، يلعب بها ما شاء ما لم يجد من يوجهه ويفهمه بالأصول. فها هي تضرب بصواريخها من أعماق البحار وأعالي السماء وأقاصي الارض ذات اليمين وذات الشمال من غير وازع ولا رادع. وهي بهذا تدمر الاخضر واليابس، البريء والمشبوه. وهي التي غذت الحركات الارهابية والاصولية ومولتها ودربتها لتستخدمها في انجاز مهماتها حتى انقلب السحر على الساحر. (ابحث عن مسألة صواريخ ستنغر في افغانستان والعلاقات الاميركية السابقة مع بن لادن) فالخالق يمهل ولا يهمل وخلقه ينظر ويصبر ولكن لا ينسى ولا يجزع. وليس هناك من يرغب في الارهاب او الارهاب المضاد.. ولكن لنا ان نفرق وندقق في المفردات والتسميات التي بدأت في الشيوع في العقدين الاخيرين. فالارهابي عند البعض هو مجاهد عند البعض الآخر - لا فرق ان كان هذا البعض اميركيا او افغانيا، سودانيا او صهيونيا. وضحايا كلا الارهابيين هم الابرياء والعزل والضعفاء. ولكنه البشر الضعيف عندما ينفد صبره من الاضطهاد والظلم او البشر القوي عندما يطغى ويتسلط. ولانقاذ البشرية من هذا التدمير والبؤس المستديم فانه يجب على الغرب ان يطلّق بالثلاثة عنصريته وطغيانه وتسلطه وان يفهم ان القرن الحادي والعشرين حسب روزنامته له تقييم آخر: الا وهو تحقيق العدالة ومحاربة الفقر والمرض من بين أمور كثيرة. اما محاربة الارهاب بالارهاب فهو اصرار على معادلة حضارته المعكوسة والتي كانت مصدر بؤس للبشرية والانسانية جمعاء. فالخطأ لا يمكن ان يصحح الخطأ.. بل يضاعفه، وهذا ما يقوله لنا منطق العقل والحكمة.

حلف الناتو: نهاية الوهم (١)

بقلم: حمد محمد المرعي

لم اتصور انني سأعود يوما ما مرة اخرى لهذا الحلف، اول وآخر مرة تناولت هذا الناتو كانت في العام ١٩٧١ - قبل اكثر من ربع قرن وذلك في بحث اكاديمي - ميداني - جيوبوليتيكي مطول عندما كنت طالب دراسات عليا في العلاقات الدولية في احدى الجامعات الاميركية. كنت حينها قد التقيت في مناقشة مطولة مع الاستاذ جيمس افري جويس، وكان استاذا زائرا وناشرا لكتاب جدلي عنوانه NATO:End of an Illusion (عنوان هذا المقال نفسه والذي استعرناه منه). وقتها كانت الحرب الباردة ساخنة جدا وكانت معارك فيتنام في اوج نهاياتها البائسة. ولكن وقتها ايضا كان جميع حلفاء اميركا في الناتو - حكومات وشعوبا، ضد حرب فيتنام تلك، حتى كاد ان لا يبقى من الحلف الا اسمه.

اعود لهذا الموضوع بعد اكثر من ربع قرن وقد ظهرت عوامل ومعطيات ومتغيرات جديدة، وبعد ان انتهت الحرب الباردة وانهار جدار برلين، واصبح العالم معسكرا غربيا واحدا. نعود الان بعد ان اندثر حلف وارسو وانتقل الى العالم الآخر وانتفت فائدة الناتو لنجد بدل ان ينتهي امر هذا الحلف ان عدد دوله قد تضاعف بعد انضمام دول اوربا الشرقية - يسرا او قسرا - لهذا الحلف. كان الهدف الظاهر لحلف الناتو، او بالاصح لاتفاقية شمال الاطلسي الدفاعية، هو حماية دول غرب اوروبا من الشيوعية، او تحديدا من الاتحاد السوفيتي. اما الهدف الحقيقي فهو حماية الولايات المتحدة، عن طريق تحجيم اوروبا، من الحركات الشيوعية ولحفظ عذرية اميركا الرأسمالية من التدنيس والامتهان. ولنتذكر فقط الفترة المكارثية التي زامنت انشاء الناتو، عند اصرار القائد الجنرال مكارثي على قصف الدول الشيوعية بالقنابل الذرية وعندما بدأ الكونغرس الاميركي برج المثقفين والفنانين من ذوي الميول الاشتراكية في السجون او قطع ارزاقهم وفقا لما يسمى بـ «القائمة السوداء». لقد كان حلف الناتو في الحقيقة غزوا اميركيا لقارة اوروبا حينما وقعت تلك القارة فريسة جاهزة للتوسع الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية. فبعد خطة «مارشال الاقتصادية» لاعادة بناء وتنمية اوروبا، تمثل ذلك الغزو في انتشار الافلام والصحف والثقافة الاميركية في شوارع اوروبا وانشرت مطاعم الوجبات السريعة وغيرها من البضائع والكماليات. ولكن كان هذا ما هو ظاهر، اما ما هو خاف وهو الاهم فهو ظهور الشركات الدولية العملاقة تحت الهيمنة الاميركية. ولكن الاهم من كل هذا وذلك هو انتشار القواعد الاميركية، من جنود المشاة الى القواعد الذرية، في طول اوروبا وعرضها، ليس ذلك فقط بل ادخلت الاجهزة الدفاعية الاوروبية في منظومة الدفاع الاميركي وتحت قيادته وهيمنته الى ادنى التفاصيل. ومن منا لا يعرف الجدل الكبير حول هذا الامر وانسحاب فرنسا ديغول جزئيا من ذلك الحلف في الستينات.

كذلك كان الامر وهو لايزال هكذا، الاختلاف الوحيد هو انه في هذا القرن الحادي والعشرين الجديد، كان من الضروري ان تجد اميركا لهذا الحلف دورا جديدا، ليس لابقائه واستمراريته فقط بل ليتناسب مع ما احتلته اميركا من هيمنة دولية بعد تفكك المعسكر الشرقي واندثار الكتلة الشيوعية والتي كانت ذريعة انشاء حلف الناتو اساسا. ولا يخفى ان يكون هذا الدور تجديدا، وكما تريده الولايات المتحدة، هيمنة اميركية دولية بلا منازع، وهكذا يجب ان تكون الامور. والا فكيف لنا ان نفسر انه في الوقت الذي يجب ان تكون صلاحية هذا الحلف قد انتهت مع اندثار المعسكر الشرقي والكتلة الشيوعية، نجد ان هذا الركض الاميركي لادخال دول اوروبا الشرقية، عن طريق الانتقاء حينا والتحايل حينا آخر، في هذا الحلف، مع انها دول عديمة القدرة وعديمة القرار المستقل. كانت هذه المقدمة الخلفية ضرورية لالقاء بعض الضوء على ما يجري في سماء اوروبا من سحب ملتهبة، او تحديدا قصف الناتو لاول مرة في تاريخه، وخارج كل الاطر الدولية، لدولة اوروبية لها اهمية تاريخية واستراتيجية لدرجة ما، الا وهي يوغسلافيا، والتي كانت يوما ما قطبا من اقطاب دول عدم الانحياز في اوج مجابهات حلفي الناتو - وارسو. نحن نعتقد ان حماية مسلمي كوسوفو الالبان هي المبرر والذريعة، ولكن لا يمكن ان تكون السبب الحقيقي. فكوسوفو لا تحتل حتى مكانا بائنا على الخارطة الاوروبية ولم يكن لها او لقضية مسلميها - وهم جزء بسيط او لما يلاقونه من الهوان وهو امر شائع في اوروبا العنصرية، بل لقد طال مسلمي اوروبا من غير كوسوفو هوان ومعاناة ابشع واقسى في عصرنا الحديث. نحن نؤكد انه حتى الغاء استقلال كوسوفو الذاتي لم يكن حتى ليجلب بعض اهتمام بعض من الـ١٩ دولة في حلف الناتو (وخاصة ان اكثرها له علاقات تاريخية واقتصادية واستراتيجية مع يوغسلافيا)، ناهيك عن قصفهم النووي لها. وللعلم فقط فان تكاليف مشاركة الولايات المتحدة في قصف يوغسلافيا زادت عن ٦٠ مليون دولار يوميا وذلك في الاسبوع الاول من العمليات وقبل زيادة الاساطيل البحرية والجوية مؤخرا. ولذا فنحن نؤكد ايضا ان السبب الحقيقي، والذي يجب ان لا يكون خافيا لمن قرأ في التاريخ والسياسة الاميركية، هو شيء آخر ومآرب اخرى لزعيمة حلف الناتو. ولهذا فانه يجب ان لا يخفى علينا ولو لوهلة واحدة ان اكثر دول حلف الناتو لم يكن لها حول ولا قوة في هذه المسألة اليوغسلافية التي خرجت علينا فجأة من الظلام الدامس. ونضيف ان صور الفظائع والاجرام الصربي في البوسنة مازالت طرية في اذهان القيادة الاميركية والقيادات الاطلسية. اما المناطق الآمنة تحت حماية عساكر الناتو فقد كانت نكتة القرن. لقد ظلت المذابح البوسنية تغطي شاشات التلفزيون في مخادع رؤساء دول حلف الناتو الاصلية ولمدة تزيد على السبع سنوات، حدث فيها ما بدا بالتجاهل ثم التحايل ثم التضليل ثم محاولات الاخفاء والتغطية ليحظى بعدها ما تبقى من عجائز ومعاقي مسلمي البوسنة لجزء من دولة ذات استقلال وسيادة جزئية وبمشاركة من الصرب والكروات!! ولقد تم ذلك من خلال مؤتمر دايتون الاميركي وليس الاوروبي. ولقد كانت مسرحية حتم عنصر التضليل فيها اختفاء موفد الامم المتحدة وزير الخارجية الاميركية الاسبق سايروس فانس وكثرت الاستقالات لمسؤولين كبار في وزارة الخارجية الاميركية احتجاجا على تهاون الادارة الاميركية الواضح في مسألة مذابح البوسنة. والا فكيف نفسر انه حينما اصبحت القضية البوسنية مؤخرا قضية اميركية (ولنتذكر الجدل الكبير بين دول اوروبا الرئيسية مع الولايات المتحدة حول هذا الشأن وما تم بعده من حساسيات واختلافات) بينما كانت القضية الكوبية وانهاء الاحتلال العراقي قضية تحالف دولية اما اوجلان واكراد تركيا فهي شأن تركي وغير هذا الكثير. والا فكيف لنا ان نفسر تجاهل مذابح اكراد حلبجة العراقيين والمليوني توتسي على يد الهوتو في رواندا الافريقية، وغير هذا الكثير في شتى بقاع الكرة الارضية. وكل هذا تم تحت انظار الناتو وبعد اندحار حلف المعسكر الشرقي وارسو؟ (الجدول (١) بين بعض المهجرين والمذبوحين).

جدول (١)

البلد	مهجرون	مذبوحون
كمبوديا	٢ مليون	١,٥٠٠,٠٠٠
البوسنة	٢ مليون	٢٥٠,٠٠٠
رواندا	٣ ملايين	١,٠٠٠,٠٠٠

ان الامر بعد الدراسة والتمحيص والتحليل والقراءة بين السطور وخلفها لتوضح لنا امرين لا ثالث لهما: اما ان الامر يخفي في طياته تشريد مسلمي كوسوفو بدل تجميعهم، وتوزيعهم شتاتا في قارات العالم الخمس كما حدث للارمن والاكراد والفلسطينيين. او ان اميركا لا تطيق ان يكون هناك كوريا شمالية او كوبا او عراق وسط القارة الاوروبية تكون كسكين اخرى في خاصرة اميركا اليمنى بعد كوبا التي اصبح امرها في عداد المنتهى منه، وبعد سكين كوريا الشمالية في خاصرتها اليسرى والتي تستميت اميركا في محاولاتها القضاء عليها او تدجينها بطريقة او باخرى او ادخالها للهيمنة الاميركية بالاغراء احيانا وبالتهديد احيانا اخرى. [الجدول (٢) بين المهجرين الكوسوفيين في الاسبوع الاول فقط من معركة يوغسلافيا]

شتات الكوسوفيين جدول (٢)

ألبانيا	٣٠٠,٠٠٠
مقدونيا	١٢٠,٠٠٠
مونتينيغرو	٦٠,٠٠٠
البوسنة	٢٥,٠٠٠
تركيا	١٠,٠٠٠
دول أخرى*	١٠٠,٠٠٠

الخ * اميركا، كندا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، ايطاليا

(يتبع)

...لف الناتو: نهاية الوهم (٢)

لاثنين ١٩٩٩/٥/٣ - العدد ٩٢٩١

...ب الناتو والمغالطات السياسية الحادي والعشرين ونعود ونقول، ...ستغراب البتة، في انه لا يمكن ...عقبة من الزمن، وهي بصدد قيادة ...ي والعشرين - وربما ما بعده - في ...رك او منازع او يظهر من يتمرد ...اوروبا مثل يوغسلافيا، وخاصة ...ي موال تاريخيا ودينياً لروسيا ...لسلاف الارثوذكس.

...اميركا الأمر بيدها، تحت غطاء ...رة ذلك بأن القضية اوروبية بحتة. ...دة بائسة الى الاقليمية العنصرية ...س الانجلوسكسوني البروتستانتي ...قديم.

...الذي لا يخفى على المطلعين، فانه مع ...سوفية لا يمكن عزلها عن نطاق الامم ...م يكن لأميركا الا المسارعة، وبطريقة ...ع الطريق على ذلك الجهاز الأممي، ...تخطيط ودراية بأنه ليس من صالح ...ة، ولا نقول مسلمي كوسوفو، أن ...هكذا مصالح أميركية - وذلك مثلها ...ركا مع القضية الفلسطينية وقضايا ...ينية. انه إشعال الإشكالات واحتكار ...ح عنصرية أنانية في أبشع صوره - ...هب الارثوذكسي ليس ذلك المذهب ...لأميركي. ومن جهة أخرى، انه ابتزاز ...ي حالة إفلاس وتخبط، أو ضياع ...اعي، والمحاولة في أن يتم احتواؤها ...كامل وكأنها جزيرة صغيرة بحيث لا ...عد الآن، وذلك للتفرغ للصين وثقلها ...سادي العالمي الكبير. ولنستذكر فقط ...ا في حرب الفلبين في القرن الماضي ...اقتطاع «جمهورية تكساس» من ...تحايلية، وذلك لضمها الى مقاطعات الولايات المتحدة آنذاك، أو معركة خليج الخنازير في كوبا.

والكشف يطول هنا. انه التوسع الأميركي على حساب الغير، والذي بدأ بإبادة هنود الغرب الاميركي. فجذور وأساس نشأتها يحتم عليها أن لا استمرارية لها إلا بالحروب، وهكذا صنيعتها المسخ إسرائيل.

وبنظرة واحدة ولو سطحية للتكتيك الأميركي في حرب يوغسلافيا نخرج بأكثر من سؤال وأكثر من علامة استفهام: إذ كيف يتسنى لحلف الناتو حماية مسلمي البوسنة بتكنولوجيا القصف الجوي فقط؟ بل كيف لأميركا ان تضمن عملياتها الحربية وهي التي تذيع على الملأ ليل نهار عن أن بعض عملياتها سوف تبطئ بأسباب العوامل الجوية أو عدم صلاحية مطارات البانيا مثلا لطائرات «الأباتشي»؟ والمضحك المبكي إعلانها وتأكيدها أنها لن تدخل في حرب برية، علما بأن الحرب البرية هي لازمة وضرورية للدفاع عما هو فوق الأرض من بشر، ان الحرب حيلة وخداع، وحتى ان كانت أميركا تخشى الحرب البرية، فعلى الأقل يجب ألا تعلنها وتؤكدها وكأنها تقول ليوغسلافيا «قدر يا ثور افهم يا بقر». لو ان صدام العراق حظي بثلث ما حظي به ميلوسيفيتش الصربي من معلومات عن سير الخطط الحربية لتغيرت حرب الخليج الثانية بالتأكيد.

ان المتابع لمؤتمرات الناتو الصحفية والتقريرية ليفهم أنها أعمال علاقات عامة تلميعية أكثر منها خوض في الحقائق الصلبة. هل هو التناقض أم النفاق الأميركي؟ بالتأكيد ليس التناقض، لأن التناقض لا يصدر إلا من جاهل في الأمور، وحاشى حلف الناتو هذا. إن ما يحدث في كوسوفو هو نسخة طبق الأصل لمذبحة دير ياسين فلسطين قبل أكثر من نصف قرن بعد الانسحاب البريطاني المفاجئ من فلسطين وتركها فريسة سهلة للصهاينة اليهود. الفرق فقط هو تأكيد أميركا على أنها لن ترسل قوات برية الى كوسوفو الا بعد فرش سجاد أحمر لجنودها وبعد أخذ اذن من زعيم الصرب. وهكذا يترك ضعفاء المسلمين في كوسوفو ليساقوا كقطيع الخراف الى مسالخ الصرب أمام نظر الناتو وأبصاره والعالم أجمع. إن هذا التسارع غير المعقول وغير المقبول لقصف يوغسلافيا أدى الى التهور والتخبط والحسابات الخاطئة لمجريات الأمور. إنه لم يؤد إلا الى إعطاء الضوء الأخضر لصور المذابح البشرية لمسلمي كوسوفو على أيدي الصرب. ولتغطية هذا التخبط وسوء التقدير نجد الناتو، بزعامة أميركا، يهدد ويتوعد بمحاكمة مجرمي الصرب، مع إضافة بند إن عاجلا أو آجلا.

إن هذا لاستغفال سخيف ما بعده استغفال. ألا يرون مجرم الحرب الصربي كارادزيتش ومجموعته يمرحون ويسرحون أمام أعين العالم أجمع بمن فيهم عساكر حلف الناتو؟ ولكن والحق يقال فإنه يجب علينا أن نعتذر عن إغفالنا لبند أو شرط للناتو بأنه لمحاكمة هؤلاء المجرمين، عليهم أن يسلموا أنفسهم أولا لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، وليس من مسؤولية الناتو مطاردتهم أو حتى القبض عليهم إلا من خلال مصادمات عسكرية. إنه نفاق ما بعده من نفاق. إلا أن الأمر اليقين ليس هكذا ولا يمكن ان يكون، الأمر ببساطة يتلخص في أن في تاريخ أميركا الحربي المعاصر مجرمي حرب، وهم كثر، قد يؤدي الإصرار على هذا الأمر لمحاكمتهم أيضا، خاصة أنه ليس هناك حدود زمنية لهكذا جرائم في حق البشرية. ومع كل هذا فإن التاريخ قد علمنا أن مجرمي الحرب هم فقط من تعرض للدم اليهودي المقدس (حتى ولو بطريق التزوير أو الكذب وهو أسلوب شائع، شئنا والعالم أجمع هذا أم أبينا) خلاصة هذا أن قصف يوغسلافيا لم يكن من دوافعه إنسانية حلف الناتو تجاه مسلمي كوسوفو.

ولتوضيح بعض من هذا النفاق للنظر الى قضية تفجير طائرة الـ «بان أميركان» فوق لوكيربي

بقلم: حمد محمد المرعي

الاسكتلندية والقائمة مشكلتها حاليا. لقد أقامت هذه القضية الدنيا ولم تقعدها. وفي البداية أشير الى سوريا ثم الى ايران بأنها وضعت المتفجرات في الطائرة في مطار فرانكفورت الى ان استقر المطاف باتهام ليبيا.

ولكن ماذا حدث للطائرة الليبية المدنية التي فجرتها اسرائيل فوق سيناء او الطائرة المدنية الايرانية التي قصفتها البوارج الأميركية فوق الخليج؟ أو أين هي قضية قصف المدفعية الاسرائيلية لفرقاطة حليفتها «ليبرتي» الاميركية في البحر المتوسط في حرب ١٩٦٧؟ بالطبع بالنسبة للناتو وأميركا فهذه قضايا غير ذات أهمية ومن السهولة ان يدفها التاريخ حية.

إن أميركا وبعض دول اوروبا في حلف الناتو لاتريد جنسا مثل الصرب أو جنسا مثل المسلمين لأن هؤلاء لهم تطلعات قومية. ولهذا كان هناك إحراج خفي من بعض دول الناتو الجديدة الضعيفة من جيران يوغسلافيا عندما استدرجوا عميانا للانضمام للناتو، وحالما تم ذلك بدأ التسارع الغريب لقصف يوغسلافيا. أما الإحراج فما هو إلا بسبب كون هذه البلاد جيرانا ليوغسلافيا، وستكون كذلك الى أبد الآبدين إضافة الى روابطهم التاريخية والجيوبوليتيكية معها. ونذكرنا هذا بـ «مجلس التعاون العربي» (العراق، الأردن، مصر، اليمن) الذي أنشأه صدام في طريق غزوه للكويت. إنه للغز مدهش حينما يكون الناتو مثل مجلس التعاون العربي بينما يكون ميلوسيفيتش تلميذا عند صدام. ولا شك ان المطلع المتابع سيلاحظ مدى تطبيق ميلوسيفيتش لجميع تكتيكات وأساليب صدام سواء في حرب البوسنة أو في حرب كوسوفو. وهذا ما حاول تأكيده لي أيضا صديق أميركي في نيويورك يتعامل مع هكذا أمور. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن أميركا كونها محكومة بالآلة العسكرية والصناعة العسكرية ذات اللوبي الأخطبوط، لا بد لها أن تجرب تكنولوجية أسلحتها باستمرار، وتدرب جيوشها، ليس في مناورات صورية، بل في معارك حية حقيقية. وإن لم تكن هناك مناطق ساخنة في العالم فلا بد من خلق واحدة. وإلا فكيف يقتنع أصحاب القرار في الكونغرس الأميركي وتجار السلاح وعملاؤهم من الابداعات التكنولوجية الحديثة لصناع الأسلحة الأميركية؟ ان صناع الأسلحة وشبكات التلفزة الإخبارية صنوان لا يفترقان. كلاهما يرتزق على المناطق الساخنة والأحداث الساخنة وبئس من يطوله هذا، أو من لا يرضى بهذا.

وهكذا يتحقق لأميركا رضى حلفاؤها في الناتو أو لم يرضوا، من ضرب ليس عصفورين، بل ثلاثة عصافير بحجر واحد: إنهاء التطلعات الصربية والإسلامية القومية في اوروبا، والقضاء على اقتصاد واستراتيجية يوغسلافيا الاوروبية، واستعراض عضلاتها العسكرية بعد أزمتها في الصومال عام ١٩٩٢، وفي الوقت نفسه تلميع سمعتها بعد أزمتها في البوسنة عام ١٩٩٤. ولكن قد يكون مع هذا جس نبض روسيا في مداولات أو حتى مصادمات عسكرية للقضاء عليها او على سمعتها بالكامل.

وهذا موضوع وارد. أو أن أميركا ستتخذ من نفسها، تحت غطاء الناتو، شرطيا عالميا، ولكن ليس لارساء العدالة الانسانية، بل للقضاء على كل من اختلف معها. وهذا أمر وارد أيضا، ولكن ليس هنا مجال هذه الأمور. ولنستذكر فقط قضية نوريغا - نيكاراغوا، والعرب الأفغان، وتجارب أميركا الذرية على مواطنيها وتجارب المخابرات الأميركية لأدوية الهلوسة وعلى مواطنيها أيضا. والكشف يطول. وما لنا الا ان نستذكر كذلك ان صدام حسين ما زال باقيا رغم مئات البلايين من الدولارات التي ابتزت من ثروات بلدان الخليج المهزوزة. ولنا فقط أن نعلم ان حماية اسرائيل هي الهدف الأول من القضاء على العراق وترسانته الحربية، ولا غير هذا ولا يحزنون.

البحث عن دور جديد أو ضياع في المجهول

بقلم: حمد محمد المرعي

لقد وفق الأخ الفنان عبدالوهاب العوضي أيما توفيق بكاريكاتيره الرائع في جريدة «القبس» قبل أيام بتصويره الكوسوفيين يتساقطون الى الهوة السحيقة من طائرات الناتو، وأوجز ما تعجز عن تبيانه المجلدات من الكتب. انها بلا شك حرب كلينتون غير المعلنة. ولنختم بحثنا المقالي عن الناتو ولو مؤقتاً، فلا بد لنا من ان نستذكر مذابح البوسنة والحصار العسكري عليها تحت مقولة «حتى لا تتأجج النار ضرامة اكثر»، علماً بأن السلاح كان يتدفق للصرب والكروات من كل جهة إضافة لما تنتجه مصانعهم. وبعد أن طالت المدة بدأت دول النفوذ بالتدخل خوفاً من فقدان مصداقيتها وانزلاقها تحت أضواء وضغوط الرأي العام العالمي بما فيه شعوبها. وكلنا يعلم نتائج السنوات الطوال التي استحلت فيها دماء المسلمين، وكلنا يعلم نتائج منع السلاح، وكلنا يعلم مصير «المناطق الآمنة» تحت رعاية الجنود البولنديين. ولكن الذي لم نستبصره هو طمس قضية كوسوفو في ملفات هذا الحلف الى يوم كان موقوتا.

هل هي مصادفة أن يختتم «مؤتمر - رامبوييه» في باريس بحضور واعلان فشله على لسان وزيرة الخارجية الأميركية بوعدها للمفوضين الكوسوفيين خيراً حتى تحول بعد سويعات قليلة الى شر ما كانوا يتوقعون أسوأ منه طوال قرونهم الستة في كوسوفو؟ وهل كانت مصادفة ان تدق ساعة قصف يوغسلافيا ورئيس وزراء روسيا كان في طريقه جوا الى واشنطن وعلى بعد ساعتين فقط منها ليدور ٣٦٠ درجة كاملة عائداً من حيث أتى، حتى انه غير مساره خوفاً من قصف الناتو لطائرته عن طريق الخطأ (وما أكثره عند الناتو)؟ وهل حقاً كانت مصادفة ان تكون زيارة رئيس وزراء الصين في الأيام الأولى من قصف الناتو، تلك الزيارة التي كانت مبرمجة سابقاً ولم تك وليدة لحظتها؟ وهل كانت مصادفة حقاً ان يبدأ قصف الناتو حتى قبل ان يجف حبر انضمام الدول الثلاث الجديدة له. وبعد هذا وذاك، هل هو التناقض او ضحك على الذقون ما يجرى على الحدود الألبانية - الكوسوفية حين تعجز قوات الحلف المتواجدة في كل من البانيا ومقدونيا بعشرات الآلاف من الرد على القصف الصربي لقرى ومخيمات اللاجئين الحدودية، وذلك تحت عذر ما أقبح منه الا الفعل من أن الناتو (أو أميركا) لم تعلن الحرب بعد على يوغسلافيا. ذلك العذر الذي ورّط كل هذه الأساطيل والقنابل والتدمير ما هي الا حفلة سمر ماسوتشيه؟ انها لا تطوف حتى على طالب الابتدائية العسكرية والسياسية وجوب تهيئة الأمور على الأرض قبل الجو. فهل كان الناتو فعلاً غافلاً عن إيجاد قوات ولو للردع فقط على طول حدود يوغسلافيا؟ لك ان تعلم أن جميع الدول المتاخمة فاتحة أيديها ترحاباً لهكذا تواجد، إن لم يكن لمبدأ، فعلى الأقل انتظاراً للمكافأة الاقتصادية السخية؟ وهل هو جهل او ضحك على الذقون أيضاً قصف احدى استديوهات تلفزيون بلغراد الرسمي وذلك لتعطيل الارسال التلفزيون والذي عاود الارسال مرة اخرى بعد أربع ساعات فقط (وليس أربعة أيام) وذلك لأن الارسال يتم عن طريق المرسلات وليس عن طريق مواقع ادارية او استديوهات؟.

وإن كان ذلك كذلك، فها هو عيد ميلاد الناتو يختتم احتفاله في واشنطن عاصمة هذا الحلف وقائدته بتلك الصور الرائعة البراقة. ولكن الى أين؟ لقد تعددت دول الحلف الى ١٩ دولة وست اخرى على الطريق القريب. ولكن يجب أن لا يفوتنا ان تركيبة هذا الحلف غير منطقية: فليس هناك تمازج وليس هناك انسجام بل ومن المستحيل ايجاد هكذا عناصر. فدول الحلف تنقسم الى أربع فئات: دول النفوذ والسيادة الأربع بقيادة الولايات المتحدة، ودول الدرجة الثانية، والتي ضمت للحاجة، وليس للمبدأ مثل اليونان وتركيا (قارن هنا حلف الناتو وقضية قبرص) وبعدها أسبانيا (هذه الدول لا تعتبر من العنصر الأبيض الأصلي)، وهناك الدول التي لا حول لها ولا قوة ولا نريد أن نسميها هنا، وأخيراً هناك الدول التابعة المستجدة والكل يعرفها. ولكن ما هي أهداف هذا الحلف في القرن الجديد الذي أصبح العالم فيه قرية واحدة بأسباب ثورة الاتصالات ومعسكراً واحداً بأسباب اختفاء المعسكرات الأخرى. هل هناك من يجهل أن الوحدة الأوروبية تكاد تكون مكتملة ولديها من يحمي أمنها من خلال «هيئة الأمن الأوروبي»؟ اذاً حماية اوروبا من خلال اميركا هو مبدأ أو سياسة جوفاء. وما موقف حلف الناتو فيما بعد اذا ما أدخلنا في المعادلة «منظمة الدول الاميركية» ويجب ان لا ننسى ما حدث بين بريطانيا والارجنتين في السبعينات من حرب شرسة حول جزر الفوكلاند.

ولكن السؤال الأهم والذي يطرحه حتى أعضاء الناتو هو: الناتو يحمي من؟ وممن؟ انني جدا مقتنع بوجهة نظر ليس أمام الناتو الا حماية هذا الحلف من الناتو نفسه»، او بتعبير آخر «حماية نفسه من نفسه»، وقد صدق حيث ان النفس أمّارة بالسوء، ولهذا فانه يجب أن لا نختلف ان اوروبا بؤرة قوميات (والمطلع في تاريخ دورة الحضارات يعلم هذا)، والولايات المتحدة برفعها راية «بوتقة انصهار القوميات» لتحارب بزوغ القوميات بكل قواها. ومن منا ينسى محاربة عبدالناصر والقومية العربية.. والكشف يطول. واذا ما أردتم السبب فالولايات المتحدة نفسها تحتوي على ما تعجز عن عده من قوميات حتى يكاد العنصر الأنغلو سكسوني البروتستاني ان يكون أقلية في بلاده.

ولهذا فان ظهورا عالميا للقوميات، شاء له من الزمان ما شاء، لفيه كل الضرر على تلك الولايات المتحدة، ومن أراد الاستزادة فله كتاب «اوروبا: القارة الداكنة» لـ مارك مازووير ((Dark Continent, Mark Mazower أو كتاب «المرأة الأخيرة الباقية» لـ وانانا لادوك (Last Standing Woman, Wanana LaDuke) وغيرهما الكثير. فالقضية ان أوروبا هي مهد ومنشأ القومية والعنصرية ودائما من خلال مجاري الدم وليست كما في دول الشرق الروحانية. والرؤية هي ان اميركا وقعت ٣٥٠٠ اتفاقية مع سكان اميركا الاصليين (الهنود الحمر)، واحترمت كل تلك الاتفاقيات ما عدا ٣,٥٠٠ منها.

والآن، وبعد انتهاء حفل عيد الميلاد ذاك، فما هو المصير. أخذ الحلف بمضاعفة قواته البحرية والجوية مرات ومرات، وأصبحت حرب الأيام المعدودة تمتد ليس لأسابيع، بل لأشهر لأنه وفقا لقادة الناتو مؤخراً «أن الأجواء المطرة تقف عقبة أمام قصف الناتو وأن أحسن الأجواء المناخية هي في شهر يونيو وما يتلوه». وها هي الولايات المتحدة تطلب تخصيص ستة بلايين من الدولارات كخطوة مرحلية اضافة الى ما صرف خلال الثلاثين يوما السابقة بما يزيد عن ثلاثة بلايين. اما النتيجة فيعرفها الجميع، بما فيها دول هذا الحلف: تدمير دولة مدنياً (وليس عسكرياً) والاضرار البيئية بما انتشر من سموم حرائق النفط والمصانع المقصوفة.

وعساكر الناتو ليست بقادرة على بلد مثل يوغسلافيا محدود الامكانات المادية والاقتصادية والعسكرية، بل ويعتبر من دول العالم الثالث بكثير من المقاييس. ان المطلع ليعلم ان من سيقدم التنازل ليس ميلوسيفيتش، بل حلف الناتو نفسه. وكل الدلائل الجارية تدل على هذا. فها هي «القنابل الذكية» بدأت كمياتها في الاضمحلال من ترسانة الناتو، مما أوجب تشغيل مصانع أميركا على مدار الساعة لتغطية النقص - وليس الاحتياطي. وها هي أولى طائرات «قافلة الأباتشي» ترتطم بالأرض ولكن في البانيا وليس كوسوفو.

ولنا أن نعلم ان هذه الحرب غير المعلنة قد بدأت تأخذ طابعاً واتجاهاً مغايراً ومختلفاً عن توقعات أميركا. إنها بالفعل لـ «ورطة». ورجوعاً الى سؤالنا الأساسي عن دور حلف الناتو في القرن الحادي والعشرين فان جوابه نوجزه بأنه عندما اختفت الشيوعية كان لا بد من خلق شيطان بديل جديد يحل محلها وتمثل لهم ذلك بـ «الأصولية الاسلامية»، اما الآن فليس هناك اجابة أفضل مما اختاره الصديق العزيز د. خلدون النقيب، في دراسة له في «القبس» (١٩٩٩/٤/٢٧)، من عنوان دال أوجز فيه بثلاث كلمات كل الاجابات «بلقنة الصراع الدولي».

اما ما بقي من «القضية الكوسوفية» فهو أكثر من مليون يساقون قطعاناً كالأغنام مشردين من بلد لآخر، وأكثر من ربع مليون مختبئون في الجبال والوديان والكهوف وأكثر من ثلث مليون لا يعلم أمرهم الا الله.. وسلوبودان ميلوسيفيتش.. ولكن بالتأكيد ليس «حزب الناتو».

وأما ما بقي للناتو فكلنا يعلم بما حدث لـ «بطرس غالي» أمين عام الأمم المتحدة وعزل الولايات المتحدة (قائدة الناتو) له، فقط لاعلانه على الملأ مسؤولية اسرائيل في ملاحقتها وقصفها الاطفال والنساء والشيوخ في ملجأ الأمم المتحدة «الآمن» في «قانا» لبنان. وكأنها بذلك تعلن للقاصي والداني انه لن يشغل مثل ذلك المركز في «الهيئة الدولية» الا من كانا «مأمورا» في وزارة الخارجية الاميركية.

وما بقي لنا نحن الا التألم للموسيقي المشهور «شتراوس» وهو يتقلب في قبره حزناً وأسى على «والتز الدانوب الأزرق» الذي تحول الى دانوب أسود بفضل قصف الناتو. وبعد هذا لن يستطيع أحد من العشاق أن يتهادى على مياهه التي كانت صافية أو التنزه على

الأربعاء 12 من مايو 1999

144

محاكمة «مجلس»

حمد محمد المرعي

نعم.. ليس المهم أن يحل «المجلس» بل الأكثر أهمية أن يُساءل من قبل المواطن ويحاكم على إنجازاته الضئيلة الضعيفة السلبية، وعلى الأزمات المتكررة التي يختلقها هنا وهناك لإثبات دوره الرقابي، ولو راقب نفسه لرأى المنغصّات والهوائل. وعلى القرقعات والمشاحنات والأسئلة والاجابات التي تملأ «وانيّات» لا من دواعي مبدأ مشروع بل من أجل ذرّ الرماد في العيون. وعلى إهماله وتقاعسه عن القضايا الحيوية والجوهرية وتهميشها لهثا وراء ما يخدم المصالح الشخصية أو مدّ جسورها.

وأن يحاكم على الأعراف التي ساهم في تدنّيها بالغياب المتكرر والتقاسع هربا أو تهربا أو كونه في مهمة طرق أبواب أو تملق المسؤولين ناشدا المقسوم. وعلى فتحه باب الفساد على مصراعيه حتى أصبحت البلاد في مهب الريح، وعلى الضمائر والقيم التي بيعت في «حراج» الديمقراطية ومزاداتها حتى أصبح المجلس جسر عبور من خانة الملاليم إلى محطة الملايين ومن المغمورية إلى القلاع العاجية، وعلى إصراره بسبقه لكل موضوع نقدا وتخطئة عبارة «مع تقديري واحترامي» لأن التقدير والاحترام لا تتبعه النية المبيتة لقصف رأس أو شنق فكر، فمسؤولية الكلمة في أسلوب المخاطبة وبروتوكول المناقشة مبدأ مطلوب أما التناقض والمناقضة فدائما مرفوضة، ولا يستوي النور والظلمات، وعلى الحصانة التي استغلت ذريعة للتشمت على الآخرين كونه محيطا أبوابه بأقفال فولاذية، وعلى ظاهرة الواسطة التي بدل أن يحاربها قضى حل وقته في تجذيرها وتوسيعها وتفريعها وتوريثها حتى تمكن من تأصيلها كإحدى قيم المجتمع السائدة، وعلى تكتيمه الحريات واحتكاره الفتاوى والآراء والصراط السوي بادعائه الوصاية الإلهية والقوامة الدينية. وأن يحاكم على عدم استغلاله فرصة توتر السلطة السياسية إثر تبعات الغزو والاحتلال وتخبط السلطة التنفيذية في متاهات الولاء، والتشبث بها حتى وإن كانت بلا قفل ولا عروة، أو تحويل ذلك الكرسي إلى أداة بيد من يفترض مراقبته ومحاسبته. وعلى تقسيم مجتمع لا يصل تعداده سكان قرية إلى طوائف وفئات وتكتلات وشلل وأحزاب تحت أغطية وأقنعة وبراقع جاهلا بأنها مكشوفة للملأ أجمع مهما تكنت ستائرها.. وأن يحاكم أخيرا وليس آخرا، تخطيه القوانين والشرائع واختراقها القفز عليها تحت مظلة كونه السلطة التشريعية، فهو فوق كل القوانين والشرائع، ناسيا أو متناسيا أن ما يطلق عليه «مجلس الأمة» بالكاد لا يمثل حتى 20 في المئة وبمشيئته من متماثلي الجنس، ونصفهم أو يزيد من المهرولين وراء مبدأ تسهيل إجراءات ما تخلقه الدولة من شبكات ومتاهات في المعاملات، وليس لمبدأ الديمقراطية والحرية والوحدة الوطنية.

إن المطلوب ليس «مجلس أمة» بل وعي أمة ومسؤوليات ومساءلات أمة وفوق كل هذا وذاك تنشئة وتأهيل أمة. لأنه بدون هذا وذاك فلا غرابة فيما آلت إليه البلاد من تدن وثرواتها من ضياع ومواطنوها من مزيد من الإحباطات، وصدق الله تعالى «ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور».

القبس الاربعاء ١٩٩٩/١٢/٨ - العدد ٩٥١٠

على هامش المؤتمر النفطي العالمي (١)

حقول النفط وعقول اللغط

بقلم: حمد محمد المرعي

لو لم تكن هناك خبرات اجنبية - وبالذات الـ «غربية» منها، لما استدل لا في الكويت ولا في غيرها من دول المنطقة على ثرواتنا الاقتصادية (ونعني النفط) التي اوصلت بلادنا الى هذه المصاف، ولولا هذه الخبرات لظلت هذه الثروة دفينة التراب ليس فقط لاعوام مقبلة بل لعقود قد يطول بها الاجل. وعندها لما كان لنا هذا اللسان وهذه الشروط التي نتباهى بها على الساحة الدولية، وبقليل من التواضع فلو لم تكن هناك هذه السيارات والطرق والنظم المرورية المفصلة، باسلوب او باخر، بتصميم وتصنيع وتطوير اجنبي - وايضا وبالاخص «غربي» - لماتباهينا نحن او هؤلاء او اولئك المعارضون او المتحفظون او المترددون او المسيّسون لذات الحال والمدججون بالبياجر والهواتف النقالة ايضا والمستوردة ايضا، وبقطع غيارها من الخبرات الاجنبية، وكما هو معروف للجميع فالكشف هنا يطول، ولكن ليس هذا بيت القصيد، والا لانتهينا بانه ومن دون الخبرة الاجنبية فانه قد لا يمكن لنا حتى توفير الزيتون والجبنة في احسن الاحوال.

وان كان ذلك كذلك فلا الكويت ولا سائر دول المنطقة بمساحتها وسكانها وثرواتها ومواردها، الاساسية والهامشية المحدودة، يمكنها من ان تضاهي مدينة او مقاطعة مما تزخر بها هذه الكرة الارضية الشاسعة والمزدحمة وذات الديناميكية الفائقة، وعليه فان الانفتاح السياسي الدفاعي الاقتصادي الاجتماعي الفكري الثقافي العلمي التقني (باختصار: الحضاري) في عصرنا الحاضر لا يمكن ان يعتبر ترفا او خيارا بل مطلبا حيويا اساسيا ليس لنا حرية المساومة عليه، ويجب ان لا يخفى على من يتحفظ ان لـ«العولمة» مساوئ على ان لكل ظاهرة ايجابياتها وسلبياتها، الا ان الحقيقة تظل ان «العولمة» مورست وتمارس منذ بدء الخليقة وتنوعت وتكثفت بدرجات رقي الخلق عبر العصور الى ان اصبحت تكاد تكون فرضا واجبا بداية بعصر الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية الى ان وصلت الى تقنية الاتصالات وثورة المعلومات. والطريق بكل تاكيد مازال سالكا لمزيد من الرقي في الحضارة الانسانية والبشرية ولمزيد من الاتصال والتواصل، نعم قد يكون هناك غبن او هناك ظلم او هناك ازدواجية في عدالة توزيع المصالح، ولكن تخطي هذا، وكما علمنا التاريخ، لا يمكن ان يكون بالعزلة والانكفاء على الذات بل بزيادة الانفتاح على الاخرين، والا لقبرنا انفسنا بانفسنا.

والفرق بين العولمة الخيرة والعولمة السيئة - ان جاز التعبير، هو ما تمليه علينا الحكمة والتعقل في الاختيار ومتطلبات الاحتياج والتعامل،وان كان رسولنا الكريم قد اوصانا بـ «اطلبوا العلم ولو في الصين»، فان طلب المعرفة من اصحابها واستعارة ادواتها وتقنياتها المتطورة ممن هم اخبر منا لا يمكن ان يكون عيبا او انتقاصا او «استعمارا!» بل هو فطنة وذكاء وضرورة في ادنى احوالها، اولم يذكرنا سبحانه وتعالى في صادق كتابه الكريم «وفضلنا بعضكم على بعض درجات»،اولم يستعر او يسرق الغرب، عندما كان يغط في سباته العميق،الكثير من انجازاتنا العربية عندما كانت في كامل اوجها الحضاري؟ انظر: «الخوارزمي: ابوالجبر» لـ عائشة حمد المرعي، وكذلك «شمس العرب تسطع على الغرب» للمورخة زيغريد هونكة (ترجمة: فاروق بيضون). وهل المطلوب منا اختراع العجلة مرة اخرى ولكن بمواصفات كويتية مثلا؟ ترى هل ستكون مثلثة ام مربعة ام ماذا؟!!.

من ذلك فان هذا الموضوع يجب ان لا تطول مناقشته الا اذا كان هدف البعض تسييس هذه المسالة وخلط الاوراق وبعثرة الجهود ومواقع المساءلة لتاتي النتيجة عكسية على الادارة والاقتصاد والتطلعات كما يحدث في كثير من امورنا المطروحة. وخاصة اذا ما روعي ان البدائل المتوفرة امام الاقتصاد الوطني ضئيلة وضيقة الى ابعد الحدود، وكل ما قيل ويقال عن قنوات ومنافذ لمصادر دخل وطني داعم او مواز لا تعدو او تتعدى في شكلها ومضمونها كونها هامشية او غير عملية او ان تكلفتها المادية او الفنية اوالادارية اذا لم تساو فانها تزيد عن مردودها.

ولهذا فان الاستعانة بالخبرات والمعارف والاستثمارات الاجنبية لهي السبيل المختصر لاستنهاض المجتمعات، وبالاخص في عصرنا الحاضر، الذي تعاني فيه منطقتنا من التبعات الاقتصادية لغزو الكويت وحرب تحريرها، وما يجري هناك من توحيد للدول الاوروبية وبالاضافة لانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، في وقتنا الحاضر على الاقل، بعد تفكك النظام السوفيتي وتلاشي التقطب الدولي، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان استعانة دول المنطقة بالخبرات الاجنبية للاستكشاف واستثمار مواردها النفطية او غير النفطية هو امر لا بد ان نسلم به في اوقاتنا العصيبة هذه على الاقل. والا فكيف نحل لانفسنا الاستثمار في بلاد الغير ونحرّم على الغير مشاركتنا الاستثمار في بلادنا؟ بالطبع هناك ضوابط وقيود وشروط تمليها الرقعة الجغرافية والتوجهات الاقتصادية.. الخ. الا ان هذ يجب ان لا يقف حجر عثرة امام تطوير البلاد والمنطقا قبل فوات الاوان، او قبل الزيادة في التخبط والتدهو الاقتصادي الجاري حولنا.

وما المؤتمر النفطي العالمي الذي عقد في الكويت اخيرا الا بداية طيبة نرجو ان لا تكون متاخر لاستمرار تنمية هذا البلد الخير المعطاء، وللحديث بقية عن بعض الابعاد الاخرى لهذا الموضوع الهام ا شاء الله.

على هامش مؤتمر النفط العالمي (٢)

عولمة اقتصاد ثرواتنا

بقلم: حمد محمد المرعي

بداية لا بد من ان نستذكر عنصرين مهمين لا يمكننا اهلهما عند التطرق لموضوع حقول الكويت النفطية: الاول ان منطقة الخليج بشاطئيها ترسو على بحيرة نفطية ثل مخزونها ٦٥٪ من الاحتياطي العالمي، والثاني ان طور السريع لعلوم وتكنولوجيا الطاقة لابد من ان يؤدي الى تطوير او اكتشاف مصادر اخرى في المستقبل القريب (ناهيك ان كل الدلائل والمؤشرات تدعم هذا)، مما يهمش - والى حد ما - ثرواتنا الوحيدة ان لم نستفد منها عاجلا لاستكمال اوجه التنمية وترسيخها. يضاف الى ذلك حاجتنا لاستغلال جزء من ثرواتنا المخبأ في طن الارض لتعويض خسائرنا الجسيمة بأسباب احتلال كويت وحرق آبارها النفطية وحرب تحريرها من جهة. ومن جهة اخرى المحاولة لرفع حصة او Quata الكويت في سديرها لنفطها الخام مع مجموعة اوبك OPEC وهذا حق شروع ومطلوب تحقيقه.

للاستزادة مثالا وليس حصرا، تراجع البرامج "تلفزيونية التسجيلية التالية:

١) «مقابلة شخصية»، حوار: هشام الناظر - وزير النفط السعودي الاسبق - تطورات قضايا النفط في المنطقة، تقديم عماد الدين اديب - شبكة اوربت - القناة الثانية نوفمبر ١٩٩٩).

٢) «مقابلة شخصية: استراتيجية النفط»، الدكتور احمد زكي يماني - وزير النفط السعودي الاسبق، تقديم: عماد الدين اديب - شبكة اوربت القناة الثانية (اكتوبر ١٩٩٠).

٣) «حوار مع الغرب: تسييس النفط» حوار الدكتور عبدالمحسن المدعج - وزير النفط الاسبق، ليو دروالس - دير مركز الطاقة (لندن)، جيمس أيكنز - سفير الولايات المتحدة السابق في السعودية ومدير مكتب الطاقة والنفط السابق في وزارة الخارجية الاميركية، تقديم: محمد لشناوي - تلفزيون MBC «نوفمبر ١٩٩٦».

٤) «قضايا وردود: النفط»، حوار السادة: علي البغلي - وزير النفط الاسبق، عدنان عبدالصمد - عضو مجلس الامة، عبدالجليل الفريللي - المستشار الصناعي، تقديم: يوسف عبدالحميد الجاسم والدكتور يوسف الابراهيم (وزير التربية ووزير التعليم العالي حاليا) - تلفزيون دولة الكويت (ابريل ١٩٩٣).

وهذا بالطبع يلزمنا، رغبنا في ذلك أو لم نرغب، بالاستعانة بالشركات الغربية وخبراتها في الوصول الى ما نصبو اليه. وفي هذا الخصوص فانه يجب ان لا ننسى ان الشركات الغربية هي اول من اكتشف مصادرنا النفطية وكانت وما زالت مصدر خبرات وتقنيات عملياتنا - فهي اذا اولى وادرى، زد على ذلك ارتباطاتنا المتشابكة مع دولها الغربية سواء كانت لمصالح سياسية او اقتصادية او دفاعية او ثقافية وغيره. وزد على ذلك ايضا ان من المؤكد ان الشركات الغربية كونها شركات رأسمالية، فانها ستحقق الهدف المنشود بأقل التكاليف (قارن لو اسندت هكذا مشاريع لجهات وطنية والتاريخ والتجربة تشهد لانتهينا بمردود رجعي).

الا ان كل هذا يجب ان لا يعفينا من ان ما نطمح اليه خال من المحاذير في استثمارنا لحقول الشمال النفطية والضوابط والابعاد المطلوبة لهكذا امور. والمجال لا يسمح لنا بالتفصيل هنا ولهذا نوجزها على النحو التالي:

اولا: ان تكون الاهداف والتطلعات واضحة وعملية لغايات وطرق واساليب التعامل مع الشركات والالتزامات والشروط المعقولة والمرنة. والضرورة تحتم علينا الاستفادة من تجارب السابق والخبرات الوطنية المؤهلة وذات الدراية والمطلعة على هكذا اعمال.

ثانيا: ان يكون الشق الاكبر من التعامل مع الشركات الاجنبية هو تكوين خبرات وطنية - سواء تم ذلك في الكويت او خارجها، وسواء كان ذلك في القطاع الاداري او الفني او الاقتصادي. بمعنى ان لا يترك الحبل على الغارب ونستمر في تأصيل مقولة «قوم مكاري» المعجوجة.

ثالثا: وايضا ان يكون الشق الاكبر لعائدات الحقول الشمالية هو تدويرها للاستثمار مرة ومرات، وتجنب ممارساتنا كما في العقود الخمسة الماضية (خذ من ماله وعيّده)، لينتهي بنا المطاف الى ما حصل من مبان مؤقتة مهلهلة واعادة تبليط ورصف الطرق عشرات المرات في اليوم الواحد وخدمات ومرافق عامة تسوء يوما بعد اخر وتكوين بطالة مقنعة تراكمها بازدياد مستمر، وليعود بنا الامر مرة اخرى الى اسطوانة تخصيص ثم تأميم لاعادة تأميم ثم تخصيص لمرافق الخدمات او قطاعات الاقتصاد.

بايجاز، ما نود توضيحه هو ان تستغل الثروات النفطية لحقول الشمال بكاملها كرأسمال يستثمر ولا يدخل في الميزانية العامة ومخصصاتها الا ناتج او ريع استثماره فقط، لان في غير هذا مخالفة لبديهيات المنطق والحكمة، وتعود الكويت كما عادت حليمة الى عادتها القديمة، وعندها تخسر البلاد ونخسر نحن حقول الشمال.

رابعا: غني عن القول حساسية وميول البعض من الدول الاخرى وخاصة المعادية او المتصيدة لثغرات هنا او هناك لنوايا سياسية او اغراض اعلامية. وعليه فان الحكمة تتطلب ترتيبات مسبقة وتمهيدا مدروسا ومتبلورا لسد اي ثغرة قد يحاول البعض من خلالها المساس بأمن البلاد واستقرارها او وضعها في موضع الدفاع عن مصالحها. وغني عن القول ان المنطقة برمتها، وكما هو معروف، هي منطقة نزاعات وتحالفات اقليمية ودولية ومناطق نفوذ.. الخ.

خامسا: الاعتبارات والمسألة البيئية، وهذا في منتهى الاهمية. فلا يجوز ان نستثمر مادة لامر وقتي على حساب البيئة وديمومة سلامتها. وليس ذلك الا لأن من الاستحالة اعادة البيئة الى طبيعتها الاصلية في اغلب الاحيان، وان عمليات الاصلاح في الاحيان الاخرى تتعدى عشرات اضعاف مردود استثمارها. وعليه فان من الضرورة اجراء ما يلزم لمعالجة امور اعمال الحفريات والنقل والتجميع او ما يختص بمواضيع مكامن النفط المفرغة وخاصة انه، وكما هو معروف، فان اراضي الشمال غنية بالمياه الجوفية العذبة (ما يعرف بـ «حقل الروضتين») ولهذا فانه في غاية الاهمية ان تكون الاولوية لسلامة مخزون هذه المياه او ما قد يعتبر «المخزون الاستراتيجي» وخاصة لمنطقة صحراوية فقيرة في المياه مثل منطقتنا فكل الحقائق تشير الى ان المستقبل هو للمياه، وليس النفط، وان النزاعات والحروب ستكون بشأن مصادر المياه وليس النفط، وان الحياة بأكملها ستظل وكما عهدناها معتمدة على المياه وليس النفط. وصدق تعالى في قوله الكريم «وجعلنا من الماء كل شيء حي». فالماء هو الذي احيا الله به الكائنات لتفنى وتتحلل الى مواد نفطية وسبحانه جل وعلا.

واخيرا، فتهانينا لمن قام بالمبادرة وترتيبات «المؤتمر النفط العالمي» الذي عقد في الكويت فقد كانت، كما علمنا رائعة وكذلك ما اطلعنا عليه من مواضيع الاوراق المقدمة فقد كانت موضوعية وان اختلفنا او تحفظنا على بعضها.

(انتهى)

في أمان الله «بو محمد» جاسم المطوع

147

«.. دائما ما يكون الموت بالمرصاد، وهذه سنة الخليقة، وبهذا يكون الموت حقا، وما يخلد الحياة الا طيب الذكرى والثرى». بهذا المعنى اوجز المرحوم زميلنا العزيز جاسم محمد المطوع حقيقة الوجود.. ولكن ايما ايجاز، وهكذا عمق مغزى الحياة.. ولكنه سميم العمق.. كنت حينها في زيارة له في مكتبة في يونيو ١٩٩٦ عندما كان «رئيس تحرير الوطن»، وكان موضوعنا العم الراحل المرحوم عبدالعزيز حسين طيب الله ثراه بعيد وفاته، وكانت مناقشاتنا حول مشروع انشاء مكتبة باسم العم الراحل، وكان المرحوم جاسم المطوع حينها بادئا ورائدا ومتبنيا بصورة شبه شخصية لذلك المشروع. وكانت زيارتي تلك له استكمالا لما سبق ان تحدثنا بشانه في وقت سابق، وما زلت اتذكر انني كنت يومها حاملا لنسخة اصلية لمقال كتبته في رثاء العم الراحل وقد سبق ان ارسلته لجريدة الوطن بالفاكس. فاخذه المرحوم بومحمد حينها وحوله مباشرة لهيئة التحرير في الجريدة بدون ان يترك لي الفرصة للكلام او الشرح. ولهذا نشر ذلك الرثاء مرتين وفي عددين متتابعين. وفي اتصال لي معه فيما بعد حول هذه السابقة علق بقوله ان ابا هاني «يستاهل اكثر».

وهكذا كان ذلك المقال الرثائي اول مقال ينشر مرتين وفي نفس الجريدة وفي عددين متتابعين. وكنا دائما ما نتنادر حول هذا فيما بعد. او هكذا كان اصراره على تخليد انجازات من رحلوا والذين بدون شك هو منهم.

كنا نعرف بعضنا من بعيد في مرحلة الدراسة الثانوية - فقد كان المرحوم بومحمد

حمد محمد المرعي

في القسم الادبي وكنت حينها في القسم العلمي، وتعمقت معرفتي به عندما كنت اكتب بشكل متواتر في جريدة الوطن في بداية الثمانينات عندما كان المرحوم رئيس التحرير فيها، ولا ازال متذكرا تلك الجولة الطويلة التي رافقني فيها في مبناها الجديد. وكان موضوع حواراتنا دائما ما يدور حول «البيئة والسلامة» واحوالها المحلية المتعثرة، بل انه باستمرار ما يطلب من التواصل معه في الكتابة حول هذه الامور الحيوية. وقد كان امله في ان تنشا في وسط الكويت منطقة مزروعة مثل «هايد بارك لندن» لتكون «رئة» لتجديد اكسجين الهواء وتلطيف الجو.. هذا الامل الذي اصبح حلما بوفاة صاحبه رحمه الله هل من الممكن تحقيقه يا ترى؟ وتعددت لقاءاتنا في «ديوانية الاسكندرية» عند اخينا الكريم حمد محمد البحر، ولم اكن من طلبة «الاسكندرية» وكان دائما ما يعتب على عدم تواصلي في الحضور للديوانية واذا ما كان السبب هو تجنب مصاريف ودوخة دورية العشاء. وهكذا توالت الايام في «الديوان الفكري» عند اخينا الفاضل برجس البرجس. فقد كان كما كانت طبيعته دمث الخلق دائم الابتسامة ميالا للهدوء حتى انه لم يعرف يوما برافع لصوته على الاخرين الا عندما يستدعي الامر انصاف حق او احقاق عدل. ولعل ما يلصق بالذهن في مناقشاتنا تفضيله على مناداته بـ«بومحمد» بدلا «الاخ جاسم» وكانه رحمه الله يصر بذلك على فلسفته في الحياة بشان تواصل الاجيال.

ذاك الشخص وتلك الشخصية

حمد محمد المرعي

قبل فترة قريبة كان الاولاد يغيرون في توزيع اللوحات الفنية الجدارية في المنزل عندما انتبهت احداهن، ممن لهن بعض الميول في «التصوير الفوتغرافي» وسبق ان انجزت دراسة في هذا المجال بعنوان «الرسم بالضوء»، متسائلة عن لوحة مكبرة لاحد صقور القنص او الصيد «طير شاهين» واين موقعه من الاعراب ما بين لوحات «ديناميكية لسيرياليزم» والاخرى مثل «تعبيرية التشكيل» وما بين هذا وذاك من «خطوط ومكعبات بيكاسو» وغيره. فما كان الا ان اوجزت لها ان هذه اللوحة هي صورة حقيقية مكبرة لطير القنص هذا صور فوتغرافيا وعلى لطبيعة. والذي حقق هذا مشكورا وفي لحظات وبدون اي توان او تردد بل بالترحيب المحرج هو الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح، وكان ذلك في بزرعته في الفنطاس عام ١٩٨١.

والدكتور ابراهيم الدعيج الصباح هو من تلك الفصيلة التي لا تحتاج لتعرفه بان تتعرف عليه او ان تتعرف به. وكما الحياة تكونها التقاطعات وغالبا ما توجهها المصادفات ان لم تقدها، فلقد كان اتصالنا محض مصادفة املاه تقاطع عمل وجيز بزمنه ضئيل ببعده قبل قرابة العقدين من الزمن. الا انه ومنذ ذلك الحين لم ينقطع الاتصال من ذاك الطرف ولا التواصل من هذا ولسوف يظل ما شاء الله فهو ذاك الانسان الذي يبهرك بشخصه قبل شخصيته... او هل هو العكس! بل وان الامر ليس هكذا فقط، فبالاضافة الى ما يضفيه من لطف ويضيفه من مرح وتفقده لجلسائه حتى وان كان لا يعرفهم فانه وليس غريبا عليه ان يبادر قولا وفعلا ليجعلك مرتاحا مستقرا بوجودك في مجلسه المتمثل في شخصه وشخصيته. وان كان ذلك كذلك، فما ان يستقر بك الامر الا وتكتشف – وللوهلة الاولى وليس ما بعدها، ان ما وراء شخص تلك المجالسة الا وتتاصل شخصيته تدور بك في فلك الفكر والثقافة يمينا وشمالا، وما ان تتجاوز تلك الوهلة حتى لتكتشف ايضا ان هذا لم يكن ابدا على حساب الاحاطة العميقة بقضايا الساعة – القريبة والبعيدة، او حتى بتلك وما يتصل بالامور الحياتية المتشعبة بل انها قد تكون من خلالها وضمنها ومن حولها. ولدي احساس ان هذا لم يك الا لتعطشه لمغارف المعرفة بانواعها وتوقه التعمق في كل شيء وحتى اللاشيء واننا لنتسائل احيانا ان كان هذا يتم بعمله او من الذي يجد له مكانا في خلده... فهل هو يعرف ذلك عن نفسه لست ادري! ولهذا فانه لا غرابة عندما لخص الدكتور بوصباح احدى القضايا الجدلية من التي اقام الناس عليها الدنيا ولم يقعدوها بعد، بل واختصر جميع تفرعاتها وتشابكاتها ومداخلاتها بما لا يتعدى الثلاث جمل فقط لا غير وبابسط الكلمات: «الاجماع مفقود والمصلحة تحكم والدين يسر ولا عسر». انه لايجاز منطقي موضوعي ما بعده من ايجاز لاحدى قضايا الساعة الجدلية والحامي وطيسها الا وهي قضية «حقوق المرأة السياسية».

أو ليس هذا ما يسمونه في الفقه وعلم الكلام والقياس وحتى وبالاخص في العلوم الطبيعية بـ «الاجادة في الربط بين العلاقات والمحاور واستخراج المتوازيات والمتماثلات والمتخالفات بغية الوصول الى التجريد الموضوعي المنطقي للحقائق. الا انه فوق هذا وذاك فاذا كان ذلك هو الجانب الفكري عميقا ما كان لهذا المرؤ، فان الجانب الروحي لديه يتمثل في البساطة في طبيعته والفطرة في مجلسه حتى لانها تغلب عليه وتتغلب عليه. ولذا فانت لا تحرج منه الا لتواضعه المتاصل والمتمثل بعلم الانسان لقدره ومعرفته بقدره. فقد تصادف البعض ممن تجدهم متراخين حتى لمصافحتك ناهيك، وكما تمليه حميد العادات والتقاليد، عن القيام والسلام حتى وان كانوا بضيافة من يبادر منتصبا مرحبا تجسيدا لحنيف مكارم الاخلاق لمن يحل عليه وعلى جلساته مكرما له ولمجلسه. ولكن لا هكذا الامر مع الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح، فهو بلا شك يمثل المشيخة المتجذرة بقيمها وقوامها وليست مجرد غلاف لظاهر الشخص لتغطية ماخفي من الشخصية. ولهذا دائما ما تجدك عزيزا كريما عنده بدون ان تدري متشرفا به وبشخصه بدون ان يدري.

ولكن ليس هذا ما ينقرد به البتة. فمع ان مشاغله مستمرة ومتواصلة ويومه لابد وان يتعدى طول دوران الساعة، الا ان هذه الاعاقة المبررة لم تتخذ مبررا معيقا لاقامة ديوان عامر يشبه ولا يقل كيانه عن منتدى فكري ثقافي. وكيف لا وهو الذي بتصميمه وتوه كسر حاجز الطموح بحصوله على «شهادة الدكتوراه» وفي احد اوسع مدارك المعرفة واشق افاق الدراسة محيطا وجدلا. وليس ذلك فقط، بل ومن خلال نظام ونظم ان لم تكن غريبة علينا فهي بعيدة كل البعد عنا. فالدراسات الدستورية من ضمن المحتوى الديني الاسلامي، في بلاد اضافة الى كونها مسيحية غريبة فهي غربية اللسان والاسلوب، مهمة لا يستهان بها ولا يمكن ان يستهان بها.

وحتى ان لم يكن ذلك كذلك فاين اتي بالوقت كون الوقت ركيزة كل الاحوال والمدارك واشكالية كل الازمان والمواقيت. بل وهو الذي لم يتفرغ لهكذا «مهمة علمية»، وعندما نعلم ان مسؤوليات الوظيفة كانت متداركة بوجوده وانه ليس هناك من سوق يبتاع منه الوقت ولا مصرف يقرضه، فانه بلاشك قد استعار او لعله استرق هذا الوقت وهذا المجهود على حساب شخصه واهله واحبائه. فهل هذا هو الطموح او هي التضحية من اجل الطموح؟ ولكن قبل هذا وذاك فهل كان محتاجا لمال او مركز ليسعى لهكذا شهادة اكاديمية او درجة علمية. بالتأكيد لا نعتقد انه في عوز الى مال وحتى ان كان ذلك فدرجة «الدكتوراه» ليست بالمؤهل المطلوب لهكذا غرض. بل ولا كذلك المركز الوظيفي، فشهادة «تخصصية» من هذا النوع حتى ولو علا شأنها فليس فيها الجواب الكافي للسؤال الوظيفي الشافي.

فلقد تبوأ هو المراكز الوظيفية العديدة والمتنوعة ولم يكن بحاجة اليها بقدر ما كانت تمثل له المواطنة الحقة وخدمة الوطن. وحتى عندها فلم يبدأ من القمة، بل تدرج في سلم المسؤوليات ودار في ردهات الواجب الى ان اخذ التقدم الوظيفي مجراه الطبيعي ووصل من خلاله الى ما وصل اليه. حتى الى ذلك وعندها فلم يعترض عندما اصبح مركزه في اقاصي شمال البلاد وفي فترة خطرة امنيا حرجة وظفيا، حين نستذكر في هذا الشأن فترة ما بعد الغزو الغاشم والاحتلال الغادر مباشرة. بل وبالاضافة فانه، وفي حين يستنكر الكثير مقر عمل ابعد من مدى النظر او ابعد من اقرب زاوية الى السكن، بل وحيث الغير ايضا دائما ابدا ما يتوقع ان التقدم في المركز الوظيفي يعني تخفيف المتاعب والمشاق والاعباء، فاننا نجد الدكتور ابراهيم يستلم مسؤولية منطقة يعتبر الوصول اليها سفرا ومن اكبر مناطق البلاد مساحة واكثفها سكانا، وزد على هذا ما يكمن فيها من جل المشاكل الامنية والاجتماعية باسباب موقعها الجغرافي وتطورها البشري والعمراني. انها بلا شك ولمن خبرها وعرف خباياها لمهمة من المهام التي قد يتردد الكثير، وخاصة بعد قضاء السنين الطويلة في الوظيفة العامة، في تحمل اعبائها وتبعاتها وذلك وفقا للقول المأثور بان يكون «ختامها مسك» فهل كان قبوله لهكذا عمل سعيا لمركز او تطلعا لمميزات وظيفية؟ الجواب لابد وان يكون في خانة النفي لهذا وذاك. فمن جهة اولى لا هكذا مركز ولا هكذا وظيفة تخدم هكذا اهداف. ومن جهة اخرى، فان تحقيق هكذا اهداف قد يتم وبسهولة اكبر وايسر خارج مجال الوظيفة والمركز عند التحقق من قدرات وامكانات والقنوات المتاحة لهذا الرجل. فاذا لا يظل غير عنصرين لا يمكن اغفالهما باي حال من الاحوال بهذا الشأن كونهما من مقومات الشخص ومتصلة مباشرة بابعاد الشخصية ومكوناتها: الطموح والتفاني او ما يطلق عليه مجازا او عرفا «الشخص المشارك» لا المشاهد في مسرح الحياة» اقلهذا دائما ما نجده متفانياً وغير متوان مطلعا على احوال منطقته ومدبرا لامورها على الدوام ومكرما لابنائها وكانه اب لهم. ويتم كل ذلك بدون التطبيل الاعلامي او الهالات الاضائية مما تعودناه من مسؤولين ادنى منه مركزا واضعف منه تفانيا واقل منه انجازا او عطاء.

فهل يا ترى نحن امام، بما ورد من هذه «الشذرات» ان جاز التعبير او ما اوجز من بعض الملامح، تاصل في التحضر والثقافة او سعة في الاطلاع والانغماس الفكري؟ او هل هو كل هذا مقولبا باطار ثقة النفس وصفاء الذهن والثراء الروحي. وان كان ذلك كذلك فلا غرابة اذن، وبعد كل هذا وذاك، في انه يثريك بدون علمك ويقنعك بدون علمه. فهذا هو الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح.

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد محمد المرعي

Hamad M. Al-Marei

ذاك الشخص وتلك الشخصية

قبل فترة قريبة كان الأولاد يغيرّون في توزيع اللوحات الفنيةالجدارية في المنزل عندما أنتبهت إحداهن، ممن لهن بعض الميول في"التصوير الفوتغرافي" وسبق أن أنجزت دراسة في هذا المجال بعنوان "**الرسم بالضوء**"، متسائلة عن لوحة مكبّرة لأحد صقور القنص اوالصيد (طير شاهين) وأين موقعه من الأعراب ما بين لوحات "ديناميكية السيرياليزم" والأخرى مثل " تعبيرية التشكيل" ومابين هذا وذاك من "خطوط ومكعبات بيكاسو" وغيره. فما كان إلا أن أوجزت لها أن هذه اللوحة هي صورة حقيقية مكبرة لطير القنص هذا صور فوتغرافياً وعلى الطبيعة. والذي حقق هذا مشكوراً وفي لحظات وبدون أي توانٍ أو تردد بل بالترحيب المحرج هو **الشيخ الدكتور إبراهيم الدعيج الصباح**، وكان ذلك في مزرعته في الفنطاس عام 1981.

والدكتور إبراهيم الدعيج الصباح هو من تلك الفصيلة التي لا تحتاج لتعرفه بأن تتعرّف عليه أو أن تتعرّف به. وكما الحياة تكوّنها التقاطعات وغالباً ما توجهها المصادفات إن لم تقودها، فلقد كان اتصالنا محض مصادفة أملاه تقاطع عمل وجيز بزمنه ضئيل ببعده قبل قرابة العقدين من الزمن. إلاّ أنه ومنذ ذلك الحين لم ينقطع لا الاتصال من ذاك الطرف ولا التواصل من هذا ولسوف يظل ما شاء الله. فهو ذاك الانسان الذي يبهرك بشخصه قبل شخصيته.. أو هل هو العكس!. بل وإن الأمر ليس هكذا فقط، فبالإضافة إلى ما يضفيه من لطف ويضيفه من مرح وتفقده لجلسائه حتى

26213 Safat - 13123 Kuwait الكويت ٢٦٢١٣ الصفاة - 13123

وإن كان لا يعرفهم، فإنه وليس غريب عليه أن يبادر قولاً وفعلاً ليجعلك مرتاحاً مستقرّاً بوجودك في مجلسه المتمثل في شخصه وشخصيته. وإن كان ذلك كذلك، فما أن يستقر بك الأمر إلاّ وتكتشف ـ وللوهلة الأولى وليس ما بعدها، أن ما وراء شخص تلك المجالسة إلاّ وتتأصل شخصيّته تدور بك في فلك الفكر والثقافة يميناً وشمالاً، وما أن تتجاوز تلك الوهلة حتى لتكتشف أيضاً أن هذا لم يكن أبداً على حساب الإحاطة العميقة بقضايا الساعة ـ القريبة والبعيدة، أو حتى بتلك وما يتصل بالأمور الحياتية المتشعّبة، بل أنها قد تكون من خلالها وضمنها ومن حولها. ولديّ إحساس أن هذا لم يك إلا لتعطشه لمغارف المعرفه بأنواعها وتوقه التعمق في كل شيء وحتى اللاشيء. وإننا لنتسائل أحياناً إن كان هذا يتم بعلمه أو من الذي يجد له مكاناً في خلده.. فهل هو يعرف ذلك عن نفسه.. لست أدري! ولهذا فإنه لا غرابة عندما لخص الدكتور بوصباح إحدى القضايا الجدلية من التي أقام الناس عليها الدنيا ولم يقعدوها بعد، بل وأختصر جميع تفرعاتها وتشابكاتها ومداخلاتها بما لا يتعدّى الثلاث جُمل فقط لا غير وبأبسط الكلمات: "**الإجماع مفقود والمصلحة تحكم والدين يسر ولا عسر**". إنه لإيجاز منطقي موضوعي ما بعده من إيجاز لإحدى قضايا الساعة الجدلية والحامي وطيسها ألا وهي قضيّة "**حقوق المرأة السياسية**".

أو ليس هذا ما يسمّونه في الفقه وعلم الكلام والقياس وحتى وبالأخّص في العلوم الطبيعية بـ "الإجادة في الربط بين العلاقات والمحاور واستخراج المتوازيات والمتماثلات والمتخالفات بغية الوصول إلى التجريد الموضوعي المنطقي للحقائق". إلا أنه فوق هذا وذاك فإذا كان ذلك هو الجانب الفكري عميقاً ما كان لهذا المرؤ، فإن الجانب الروحي لديه يتمثل في البساطة في طبيعته والفطرة في مجلسه حتى لأنها تغلب عليه وتتغلب عليه. ولهذا فأنت لا تحرج منه إلا لتواضعه المتأصل والمتمثّل بعلم الإنسان لِقدْرِه ومعرفته بِقَدَرِه. فقد تصادف البعض ممن تجدهم متراخين حتى لمصافحتك ناهيك، وكما تمليه حميد العادات والتقاليد، عن القيام والسلام حتى وإن

كانوا بضيافة من يبادر منتصباً مرحبّاً تجسيداً لحنيف مكارم الأخلاق لمن يحل عليه وعلى جلسائه مكرّماً له ولمجلسه. ولكن لا هكذا الامر مع **الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح**، فهو بلا شك يمثل المشيخة المتجذّرة بقيمها وقوامها وليست مجرّد غلاف لظاهر الشخص لتغطية ما خفي من الشخصيّة. ولهذا دائماً ما تجدك عزيزاً كريماً عنده بدون أن تدري متشرفاً به وبشخصه بدون أن يدري.

ولكن ليس هذا ما ينفرد به البته. فمع أن مشاغله مستمرة ومتواصلة ويومه لابد وأن يتعدّى طول دوران الساعة، إلاّ أن هذه الاعاقه المبررة لم تتخذ مبرراً معيقاً لإقامة **ديوان** عامر يشبه ولا يقل كيانه عن منتدى فكري ثقافي. وكيف لا وهو الذي بتصميمه وتوقه كسر حاجز الطموح بحصوله على "**شهادة الدكتوراه**" وفي إحدى أوسع مدارك المعرفة وأشق آفاق الدراسة محيطاً وجدلاً. وليس ذلك فقط، بل ومن خلال نظام ونظم إن لم تكن غريبة علينا فهي بعيدة كل البعد عنّا. فالدراسات الدستورية من ضمن المحتوى الديني الإسلامي، في بلاد إضافة إلى كونها مسيحيّة غربية فهي غربيّة اللسان والأسلوب، مهمة لا يستهان بها ولا يمكن أن يستهان بها. وحتي أن لم يكن ذلك كذلك، فأين آتي بالوقت كون الوقت ركيزة كل الأحوال والمدارك وإشكالية كل الأزمان والمواقيت. بل وهو الذي لم يتفرّغ لهكذا "مهمة علمية"، وعندما نعلم أن مسؤوليات الوظيفة كانت متداركة بوجوده وأنه ليس هناك من سوق يبتاع منه الوقت ولا مصرف يُقرضه، فإنه بلاشك قد استعار أو لعله إسترق هذا الوقت وهذا المجهود على حساب شخصه وأهله وأحبائه. فهل هذا هو الطموح أو هي التضحية من أجل الطموح ؟ ولكن قبل هذا وذاك فهل كان محتاجاً لمالاً أو مركزاً ليسعى لهكذا شهادة أكاديمية أو درجة علمية. بالتأكيد لا نعتقد أنه في عوز إلى مال وحتى إن كان ذلك فدرجة "الدكتوراه" ليست بالمؤهل المطلوب لهكذا غرض. بل ولا كذلك المركز الوظيفي، فشهادة "تخصصيّة" من هذا النوع حتى ولو علا شأنها فليس فيها الجواب الكافي للسؤال الوظيفي الشافي.

فلقد تبوأ هو المراكز الوظيفية العديدة والمتنوعة ولم يكن بحاجة إليها بقدر ما كانت تمثل له المواطنة الحقّة وخدمة الوطن. وحتى عندها فلم يبدأ من القمّة، بل تدرّج في سلم المسؤوليات ودار في ردهات الواجب إلى أن أخذ التقدم الوظيفي مجراه الطبيعي ووصل من خلاله إلى ما وصل إليه. حتى إلى ذلك وعندها فلم يعترض عندما اصبح مركزه في أقاصي شمال البلاد وفي فترة خطرة أمنيّاً حرجة وظيفياً، حين نستذكر في هذا الشأن فترة ما بعد الغزو الغاشم والاحتلال الغادر مباشرة. بل وبالاضافه فإنه، وفي حين يستنكر الكثير مقر عمل أبعد من مدى النظر أو أبعد من أقرب زاوية إلى السكن، بل وحيث الغير أيضاً دائماً أبدًا ما يتوقع أن التقدم في المركز الوظيفي يعنى تخفيف المتاعب والمشاق والأعباء، فاننا نجد الدكتور إبراهيم يستلم مسؤولية منطقة يعتبر الوصول إليها سفراً ومن أكبر مناطق البلاد مساحةً وأكثفها سكاناً، وزد على هذا ما يكمن فيها من جل المشاكل الأمنية والإجتماعية بأسباب موقعها الجغرافي وتطورها البشري والعمراني. إنها بلا شك ولمن خبرها وعرف خباياها لمهمة من المهام التي قد يتردد الكثير، وخاصة بعد قضاء السنين الطويلة في الوظيفة العامة، في تحمل أعبائها وتبعاتها وذلك وفقاً للقول المأثور بأن يكون "**ختامها مسك**". فهل كان قبوله لهكذا عمل سعياً لمركز أو تطلّعاً لمميزات وظيفية؟ الجواب لابد وأن يكون في خانة النفي لهذا وذاك. فمن جهة أولى لا هكذا مركز ولا هكذا وظيفة تخدم هكذا أهداف. ومن جهة أخرى، فإن تحقيق هكذا أهداف قد يتم وبسهولة أكبر وايسر خارج مجال الوظيفة والمركز عند التحقق من قدرات وأمكانات والقنوات المتاحه لهذا الرجل. فإذاً لا يظل غير عنصرين لا يمكن إغفالهما بإي حال من الأحوال بهذ الشأن كونهما من مقومات الشخص ومتّصلة مباشرة بإبعاد الشخصّية ومكوناتها: الطموح والتفاني أو ما يطلق عليه مجازاً أو عرفاً " الشخص المشارك لا المشاهد في مسرح الحياة". أفلهذا دائماً ما نجده متفانياً وغير متوانياً مطّلعاً على أحوال منطقته ومدّبراً لأمورها على الدوام ومكرّماً لأبنائها

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

وكأنه أبّاً لهم. ويتم كل ذلك بدون التطبيل الإعلامي أو الهالات الإضائية مما تعوّدناه من مسؤولين أدنى منه مركزاً وأضعف منه تفانياً وأقل منه إنجازاً أو عطاءً.

فهل يا ترى نحن أمام، بما ورد من هذه "الشذرات" إن جاز التعبير أو ما أوجز من بعض الملامح، تأصل في التحضرّ والثقافة أو سعة في الإطلاع والإنغماس الفكري؟ أو هل هو كل هذا مقولباً بإطار ثقة النفس وصفاء الذهن والثراء الروحي. وإن كان ذلك كذلك فلا غرابة إذاً، وبعد كل هذا وذاك، في أنه يثريك بدون علمك ويقنعك بدون علمه. فهذا هو الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح.

حمد محمد المرعي

يناير 2000

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

● ما رأيك في أداء مجلس الأمة الحالي؟

- من السابق لأوانه أن نستبق الأحداث ونملي الحكم على أداء مجلس الأمة الحالي، فلايزال في مراحله الأولى والمشوار طويل أمامه لأداء مهامه بالصورة المطلوبة، ولكن قد نلاحظ من بعيد ايحاءات ايجابية لذا ادعو من كل قلبي أن يوفق هذا المجلس في أداء عمله لخدمة الكويت وأهلها خصوصا أن آمال المواطنين تتطلع إلى المزيد من الانجازات التي تسجل دائما لمثل هذه المجالس، ولاشك أن وجود عناصر جيدة لها خبرات في العمل البرلماني والسياسي والاجتماعي سيكون دافعا للعطاء والانجاز.

التجربة الكويتية

● كيف ترى الديمقراطية في الكويت؟

- وجود الديمقراطية في الكويت ليس شيئا جديدا باستثناء التسمية أو «الثوب» فلله الحمد هذا البلد منذ نشأته قائم على الشورى والتعاون بين الحاكم والمحكوم ووجود الديمقراطية يعكس مظاهر الحرية والتعبير التي تنعم بها الكويت، وبما أن التجربة الكويتية فيها بعض الايجابيات وبعض السلبيات علينا جميعا أن نتشبث بالايجابيات ومعالجة السلبيات التي تعتري هذه المسيرة الطيبة والخيرة التي وضع لبناتها الأولى الآباء والأجداد، لذا ما ننعم به من خير وأمان يعود إلى مؤسسي هذه الديمقراطية، فالواجب متابعة المسيرة وتوريث الأبناء والأحفاد وطنا قويا منيعا يتفانى الجميع من أجل رفعته.

الأحزاب السياسية

● ما رأيك في اشهار الأحزاب السياسية في الكويت؟

- لاشك أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ولكن بالنسبة لاشهارها في الكويت فأعتقد أن الوقت مازال مبكرا لأننا نحتاج إلى المزيد من النضوج، فالتجربة الديمقراطية الكويتية مازالت جديدة قياسا للتجارب الديمقراطية الأخرى، أما عن وجود أو اشهار الأحزاب السياسية في الكويت فأرى أن التنظيمات الموجودة حاليا في الكويت ما هي إلا ملامح لأحزاب، ومتى ما أثبتت هذه التنظيمات جدارتها على الساحة السياسية فإنها بعد التجربة ومرور الوقت ستتحول إلى أحزاب مشهرة شئنا أو أبينا، لذا فأعتقد أن الكويت تشهد الآن مرحلة «مخاض» للأحزاب السياسية أو مرحلة ما قبل الاشهار.

■ نتطلع إلى معالجة السلبيات التي تعترض مسيرة الديمقراطية

■ لم يستطع الغازي العراقي أن يقتلع القيم والأخلاق الكويتية

■ أداء المحافظ يتطلب تفعيلاً وتطويرا دائمين

● يكرر البعض دائما أن المحافظين ليس لديهم صلاحيات في العمل ... بل انهم مسؤولون برتبة وزراء دون تحديد لمهام تليق بهذه الرتبة .. فما رأيك في هذه المقولة؟

- بالنسبة لموضوع مهام المحافظين فهو تحت البحث في مجلس الوزراء الذي أقر مبدئيا تفعيل دور المحافظين، وأعتقد شخصيا أن عمل المحافظ في الكويت يغلب عليه الطابع الاجتهادي والأداء الاجتماعي، فالمشكلة تكمن في عدم الوضوح الكافي لمهمته لأن المبدأ العام يقول «لا صلاحية دون مسؤولية ولا مسؤولية دون صلاحية» فكلاهما مرتبط بالآخر، لذا فإن التجربة الكويتية في هذا المجال بدأت منذ عام ٦٢ ونحن الآن على مشارف عام ٢٠٠٠ فالأحداث تتغير والعالم في تطور وعلينا مجاراته ومن هذا المنطلق فأداء المحافظ بحاجة إلى تفعيل وتطوير دائمين، والدليل على ذلك المراسيم الأميرية التي عدلت من فترة وأخرى على مهام وطبيعة عمل المحافظ تمشيا مع روح التطور.

ازدواجية العمل

● هناك من يقول إن المحافظ والمختار يدخلان في ازدواجية بالعمل مما يربك عمل الآخر ... فما رأيك في ذلك؟

- بعض المؤسسات الحكومية بدأت تأخذ صلاحيات المختار التي حددت في الستينيات أي قبل انشاء هذه المؤسسات أما بالنسبة للمحافظ فهو رئيس المختار من الناحية العملية، لذا فليس هناك تداخل أو ازدواجية في العمل، ولكن من الضروري تنظيم وتطوير عمل المحافظ والمختار معا وتوضيح العلاقة بينهما وتحديد مسؤولية كل

السيرة الذاتية

الاسم: إبراهيم دعيج الإبراهيم الصباح
الميلاد: ١٤/٣/١٩٤٦ - الكويت
المؤهلات: درجة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٦٨.
- شهادة الدراسات العليا «الماجستير» في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٣.
- شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية «دراسة سياسية دستورية شرعية» من جامعة برمنجهام بريطانيا ١٩٩٩.
- مدير إدارة الشؤون السياسية والقانونية في الديوان الأميري من ١٩٦٨-١٩٧٥.
- وكيل مساعد للشؤون السياسية والقانونية في الديوان الأميري من ١٩٧٥-١٩٨٣.
- مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بدرجة وكيل وزارة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨.
- رئيس الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالدرجة الممتازة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١.
- محافظ الجهراء بدرجة وزير من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩.
- محافظ الفروانية بدرجة وزير من ١٩٩٩ إلى الآن.

منهما، ويفترض أن يكون للمختار دور في تلمس هموم ومشاكل المواطنين كل في منطقته وبالتالي فهو جزء من المحافظة التي تتولى مسؤولية المساهمة في الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة مشروعات خطة التنمية.

● من الملاحظ وجود ساحات ترابية تظهر في خرائط الاسكان تحت مسمى «حدائق» إلا أنها مازالت مساحات جرداء ... ما تعليقك؟

- لابد أن يكون هناك خطة مالية وزمنية واضحة ما بين بلدية الكويت والجهات المعنية بالتخضير لتحديد الأولويات ووضع الخطط المناسبة للتنفيذ وعلى هذه أن تتابع المخطط الهيكلي للدولة فهو يتغير من وقت إلى آخر ومتى ما أخذ بعين الاعتبار وجود خطة مالية ومتابعة للمخطط الهيكلي فإنه بالامكان تحويل هذه الساحات الجرداء إلى حدائق أو على أقل تقدير بعضها.

معدل الجريمة

● هل تعتقد أن معدل الجريمة ازداد بعد الغزو العراقي وما الحلول في نظركم للحد منها؟

- لا يتصور البعض مدى الآثار النفسية للعدوان العراقي على أبناء المجتمع الكويتي خاصة انه أشاع الكثير من الفواحش وبث سموم المخدرات بأنواعها وقد حاول هذا العدوان خلال السبعة شهور السوداء أن يقتلع القيم والأخلاق المغروسة في النفوس، ولكن نحمد الله أن الفترة لم تطل فرد الله كيد الغازي الى نحره، أما بالنسبة للحلول فهذه مسؤولية تقع على عاتق الأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام الحكومية والخاصة ووزارتي الشؤون والداخلية وعليها أن تجتمع معا لتصل إلى وضع سياسة تربوية واعلامية متوازنة واضحة لمخاطبة النشء بالصورة العلمية الصحيحة وتنشئته على حب الله ودينه والاخلاص لوطنه ومجتمعه.

● كيف يمكن تقليل الفجوة بين ما يسمى بالمناطق الداخلية والخارجية وعلى من تقع المسؤولية في ذلك؟

- في الحقيقة من خلال عملي في المحافظة طوال ثماني السنوات الماضية لم أجد تطابقا في التسمية وليس هناك فجوة فيما يسمى بهذه المناطق فالمدارس والمراكز الصحية والخدمية وغيرها موجودة في جميع المناطق وإن كانت بعض المناطق تفتقر إلى وجود الخدمات الترفيهية دون وجودها في مناطق أخرى ولكن الدولة بصدد انشاء مثل هذه المراكز التي من شأنها اضفاء الترفيه إلى نفوس المواطنين.

القرن الجديد

● ونحن مقبلون على الألفية الثالثة ... ما طموحاتك؟

- أتمنى ونحن مقبلون على الألفية الجديدة بأن نكون على مستوى أكبر من المسؤولية سواء على مستوى مواطنين أو سياسيين، وأخص بالذكر الاخوة أعضاء مجلس الأمة والحكومة والصحافة المقروءة وأصحاب الفكر والرأي والمثقفين وأن نرفق بالكويت بمعنى أن نرتقي بلغة الحوار والنقاش فالخلاف لا يفسد للود قضية وعلينا أن نتحلى بالحوار الحضاري الراقي من أجل اعطاء صورة جميلة للكويت وأبنائها المؤمنين بالله ودينهم ووطنهم، ويجب علينا أيضا أن نكون معتدلين في مطالبنا من الدولة وألا نسيس الأمور ونحملها أكثر مما تحتمل، ومن واجبنا أن نكون جاهزين لمتطلبات القرن الحادي والعشرين لأننا لسنا مخيرين بل مجبرون على دخول عالم مليء بالمتغيرات سواء في قوانين الاتصال أو التجارة أو الحقوق الفكرية أو ما شابه ذلك ولا نريد أن نكون عرضة للمفاجأة.

■ مازلنا بحاجة إلى النضوج السياسي
■ ليس هناك فجوة بين المناطق الداخلية والخارجية
■ العيب في الكويت أن كل الأمور «تسيس»!

سؤالان

● حدثت حركة تدويرات شاملة للمحافظين ... فهل ذلك في نظركم بامكانه تطوير العمل في المحافظات أو لكم نظرة أخرى؟

- الحكم للآخرين ... فاجابتنا مجروحة.

● يتردد دائما عند كل تشكيل حكومي اسمكم لتولي إحدى الحقائب الوزارية فهل تتمنى بالفعل أن تصبح وزيرا، وأي الوزارات تفضل؟

- لا تعليق.

نشاطات أخرى

- عضو وفد الكويت للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧١.
- المشاركة في عدة وفود مثلت الكويت في الخارج منها:
١. عضو وفد دولة الكويت إلى مؤتمر قمة الأوبك ١٩٧٥ بالجزائر.
٢. عضو وفد دولة الكويت إلى مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول ١٩٧٧ بالقاهرة.
٣. رئيس وفد الكويت إلى المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية «الفاو» من ٨٣-١٩٨٩.
- اشترك في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الهامة داخل الكويت وخارجها منها:
١. عضو وفد دولة الكويت إلى الاجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية ١٩٧٦.
٢. عضو وفد دولة الكويت برئاسة صاحب السمو أمير البلاد في مؤتمر قمة المصالحة اليمنية مطلع الثمانينيات بالكويت.
٣. موفد رسمي باسم الحكومة في عدة مناسبات.

مثل دولة الكويت في العديد من اللجان والمؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والبحثية العربية والدولية.

شارك في لجان تخصصية في مجالات:
- الاعلام - الادارة - التعليم العالي - المجالس المحلية - الأمن.

حوار

تناول د. إبراهيم الدعيج في دراسة عن حقوق المرأة السياسية الناحية الدينية والدستورية ونسلط الضوء هنا على أبرز ملامح هذه الدراسة حيث جاء في مقدمتها ما يلي:

دراسة في حقوق المرأة

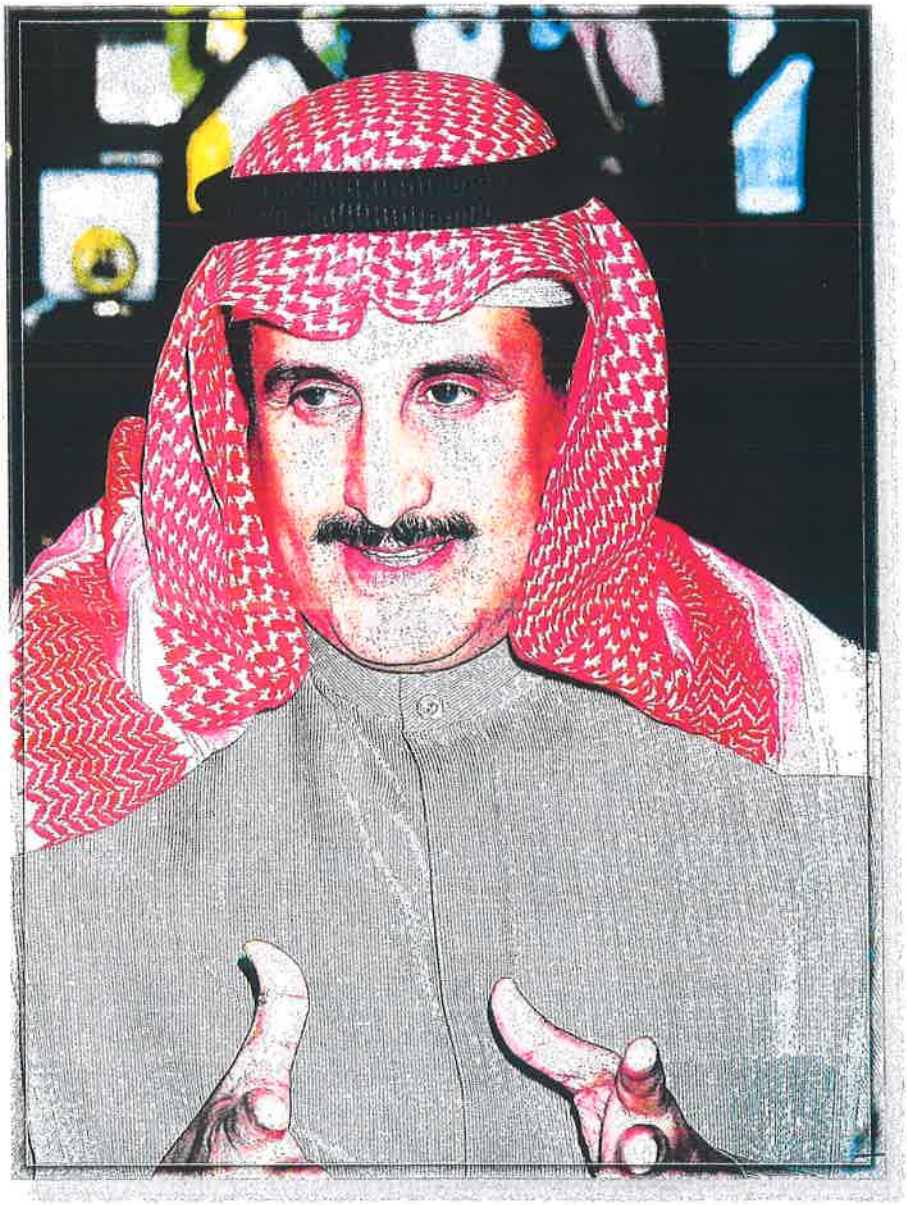

لقضية المرأة في يومنا هذا في الكويت عدة أبعاد، ويأتي في مقدمتها الناحية الدينية فالناحية الدستورية، هاتان الناحيتان هما مدار البحث وموضع اهتمام في وسائل الاعلام والديوانيات والمحاضرات والندوات والتجمعات.

ومنذ اعلان المرسوم الأميري القاضي باعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح والبلاد تشهد صراعا دينيا فكريا سياسيا قانونيا واجتماعيا يتمثل في الغالب برجال الدين من جهة والجمعيات النسائية من جهة ثانية مع مساندة بسيطة من بعض الأقلام المعروفة بتصادمها الدائم مع الإسلاميين، أما خارج هذا الاطار فالاهتمام لا يرقى لمستوى قضية بهذه الخطورة في دولة حديثة هي محط أنظار العالم.

على الصعيد الدستوري القانوني لا يوجد أي شك حول حق المرأة في المساواة حسبما تنص المادة (٢٩) من الدستور التي تدعو للمساواة وعدم التمييز بسبب الجنس، هذا بالإضافة إلى المواد (٦) و (٧) و (٨٠).

بقيت الناحية المتعلقة بالشريعة وهنا صلب المعركة الراهنة، ولهذا لا يختلف الوضع في الكويت عنه في أية دولة مسلمة.

وبصورة عامة يمكن حصر وجهات النظر المتعلقة بالمرأة كما يلي:

١. المرأة محجبة تلزم بيتها مع تعليم أولي ودور يقتصر على الانجاب ورفاهية الرجل وتربية الأطفال، أصحاب هذا الرأي قسمان الأول: هكذا يفهم الشريعة وهكذا يقول الأقدمون، والثاني يقف من المرأة موقفا أملته عليه علاقاته مع النساء كطفل وكحدث وكرجل وكزوج وكأب وكأخ، فمن خلال تأثره كطفل وحدث، ومن خلال خبرته كرجل يتخذ من المرأة موقفا متزمتا أو معاديا ويحصن نفسه في النصوص وأقوال القدماء إلى جانب الاعراف وما أسهم به تراكم التراث في تكوين العقل العربي.

٢. المرأة محجبة محتشمة مثقفة تشارك الرجل في بعض المهمات التي تتناسب وطبيعتها على أن تبقى الأولوية لبيتها وأطفالها.

٣. محتشمة تشارك الرجل في كل ما تستطيع عمله.

٤. المرأة مساوية للرجل، تعي حقوقها وواجباتها، وتدرك دورها في المجتمع وليست بحاجة لوصي عليها أو رقيب على حشمتها أما القوامة والدرجة فتتعلقان بأمور العائلة.

بداهة ليس من شأن هذه الكلمة الدخول في التفاصيل ولكن مالا مندوحة عن ذكره هو ان هذه الفئات تمثل شرائح المجتمع الكويتي بنسب متفاوتة، والبداهة الأخرى رغم غرابتها، انه يوجد خلاف وتفاوت بين آراء علماء الدين في هذه المسألة الحيوية، حتى وكأنه بامكاننا ان نقول مسبقا ان ما تدعو إليه المادة (٢٩) من الدستور وما تفترضه من مساواة بين الجميع غير مخالف للشريعة لان الاجماع مفقود فالمصلحة تحكم، والدين يسر لا عسر.

٣ نقاط أساسية تطرقت إليها اطروحته لنيل الدكتوراه

د. الدعيج: المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور مزايدة انتخابية لا علاقة لها بالشريعة

قال الدكتور ابراهيم دعيج الابراهيم الصباح ان اطروحته لنيل درجة الدكتوراه والتي عنوانها حوار كويتي حول نظرية دستورية اسلامية هي عبارة عن دراسة سياسية دستورية شرعية وان الهدف الاساسي من كتابتها ـ وعلى اساسها نال درجة الدكتوراه من جامعة برمنجهام في بريطانيا ـ يتعلق بثلاث نقاط رئيسية.

تناولت النقطة الاولى موضوع توافق الشريعة الاسلامية «القرآن والسنة» مع مستلزمات الدولة الحديثة حيث برهنت ان مفهوم الشورى يتفق وما تمثله الدساتير الحديثة التي تاخذ بمبدأ الديمقراطية القائم على ممارسة الشعب لحقه في الانتخاب. واوضحت من جهة ثانية ان الاسلام لم يتعرض لموضوع الحكم لذلك فان اي نظام لا يحرم حلالا او يحلل حراما يعتبر غير مناف للشريعة التي من مقاصدها الاولية اقامة العدل والحفاظ على النفس والعقل والدين والنسل والمال.

وذكرت في جملة ما ذكرت والكلام للدكتور ابراهيم الدعيج ان مشاريع الدساتير الاسلامية والفكر السياسي الذي اتى به بعض علماء المسلمين في هذا القرن لا تتسم بالوضوح الذي يجب ان يتوفر في النصوص الدستورية حتى لا تواجه المجتمعات الاسلامية ازمات دستورية ـ قانونية ـ سياسية قد تصل لمرحلة ازمة حكم. وهذا يعني ان الفقهاء غير متفقين على فقه سياسي موحد شانهم في ذلك كشانهم في معظم المفاهيم ذات الصلة بالعلاقات الانسانية في الدولة الحديثة، وذكرت على سبيل المثال موضوع حقوق المراة ومفهوم الربا وعما اذا كانت الفائدة المعمول بها اليوم هي نفسها الربا او ربا النسيئة.

أما النقطة الثانية فقد تناولت الدستور الكويتي الذي شرحت بنوده باعتماد الشريعة كمقياس. ومع اعترافي بوجود خلاف في وجهات النظر الفقهية حول عدة نقاط فاني

● د. ابراهيم الدعيج

اوضحت بالعودة للاصول، اي للشريعة، بان الدستور الكويتي ينسجم مع الشريعة الاسلامية ولا يوجد اي مأخذ على الاطلاق من هذه الناحية. كما عالجت موضوع المادة الثانية بشيء من التفصيل ووجدت ان المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور لا علاقة لها بالشريعة بل انها نوع من المزايدة لتسجيل مواقف سياسية انتخابية القصد منها المزايدة على مواقف النظام من هذه المسألة. وغني عن القول ان نذكر بان المادة الثانية بوضعها الحالي تقيد السلطة التشريعية بنطاق الشريعة وتعطيها في نفس الوقت مجالات لمعالجة المصالح المرسلة بشكل يساعد على تطور وتنمية المجتمع الكويتي دون مخالفة الشرع. وكما نعلم جميعا يوجد فرق جوهري بين «الاختلاف عن الاختلاف مع» فالمادة الثانية بوضعها الحالي ضرورية لتسهيل مهمة السلطة التشريعية.

وحول النقطة الثالثة من الاطروحة والخاصة باللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فقد قال الدكتور الدعيج. ان تشكيل هذه اللجنة من قبل سمو امير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح في ديسمبر عام ١٩٩١ جاء نتيجة دراسات مستفيضة اخذت بعين الاعتبار اهمية التوفيق بين الشريعة الاسلامية وبناء الدولة العصرية. واثبت في الدراسة اهمية العناصر التي تشكل اسس عمل اللجنة والتي استخرجتها من المرسوم رقم ١٣٩/١٩٩١ وهذه العناصر هي: تهيئة الاجواء وما يقتضي ذلك من عمل على الصعد كافة اي التنشئة والتربية والاعلام والنوادي والجمعيات. والتدرج وفق النتائج الحاصلة عن عمليات تهيئة الاجواء. ومراجعة القوانين كافة واقتراح ما يمكن الاخذ به دون احداث قفزات قد تحدث خضات او خللا في سير الامور سواء على صعيد التنفيذ والقضاء او على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال معالجة هذه العناصر المذكورة آنفا حرصت على اثبات رأي اللجنة كرئيس وافراد ومجموعة مع الاستعانة بالمنشورات الصادرة عن اللجنة او التي تبنتها اللجنة كعمل قام به بعض المفكرون الاسلاميون.

ومن جهة ثانية ـ والكلام للدكتور ابراهيم الدعيج ـ اوردت عينة عن الاراء التي تمثل مختلف وجهات النظر بين الكويتيين لايضاح موقع الفئات الكويتية المختلفة من موضوع الحوار الذي هو في الواقع ابعد من موضوع الكويت بمعنى ان ما يدور في المجتمع الكويتي العربي المسلم يمثل الى حد بعيد بقية المجتمعات العربية الاسلامية. وقد حرصت على ان ابين في الاطروحة بان ما يجري في الكويت حول موضوع تطبيق الشريعة هو اختبار خطير وحساس جدا لانه يتناول اهم ما ورد في الاسلام وهو ازليته وخلوده، فالشريعة ثابته وتفسيرها متحرك حسب القوانين الطبيعية التطويرية التي وضعها الله سبحانه وتعالى.

قصيدة مهداة الى سعادة الشيخ ابراهيم دعيج ابراهيم الصباح محافظ الجهراء بمناسبة حصوله على شهادة الدكتوراه

أقول مبروك

يابو صباح ياحكيم القياده
ياكاسب الناموس بالرأي والجود
الرأي يورى بالمواقف سداده
يكون في كل المواجيب محمود
والجود بالماجود جبله وعاده
فعلٍ عليه من الاجاويد مشهود
ولكم بتشريف المناصب زياده
تواضعٍ مع جملة الناس معهود
واقول مبروك بنيل الشهاده
بالعلم والّا المرجله مالها حدود
العلم يجعل صاحبه بالرياده
يحتاج تحصيله مع الصبر مجهود
والطيب صبر والمثابر جلاده
وكم واحدٍ في واجب الطيب محسود
ومن يمتطي بالطيب صهوة جواده
أمام عشّاق الثنا يأخذ الزود
رجلٍ بلغ من طيب فعله مراده
ابقاه من ذكر الثنا خير مردود
وانتم مكانتكم مقام السياده
صباحي له سابقٍ فعل وجدود
الكل في عصر النجايب اشداده
ذروة سنام المجد ماكان مقيود
واليوم امان وقايد بين قاده
بني عمومه قادة الشعب وجنود
والبذر يعرف حاصله من حصاده
شجرة ثمر خيرٍ لها الغصن ممدود
فيها الذرا.. والظل وسع امتداده
وجه البسيطه نبع مدٍ وعنقود
لعلها تبقى ويقاها سعاده
للشعب رغدٍ مايرى هضم وقيود
ويبقى بناه الخير حبه وزاده
نبض يقوى للجسد روح وعضود
عزّ المواطن والوطن واعتماده
للنّال فيهم طيب الامل معقود
فيما بقى لليلٍ يبدد سواده
بياض يوم وعالم الحي موجود
الشعب عزّه من معزّة بلاده
وهو حماه ويرخص الروح للذود
والختم صلى الله وصلوا عباده
على نبي حضّنا يهدى معبود

شبيب بن راشد المطيري

٣ نقاط أساسية تطرقت إليها اطروحته لنيل الدكتوراه

د. الدعيج: المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور مزايدة انتخابية لا علاقة لها بالشريعة

قال الدكتور ابراهيم دعيج الابراهيم الصباح ان اطروحته لنيل درجة الدكتوراه والتي عنوانها حوار كويتي حول نظرية دستورية اسلامية هي عبارة عن دراسة سياسية دستورية شرعية وان الهدف الاساسي من كتابتها ـ وعلى اساسها نال درجة الدكتوراه من جامعة برمنجهام في بريطانيا ـ يتعلق بثلاث نقاط رئيسية.

تناولت النقطة الاولى موضوع توافق الشريعة الاسلامية «القرآن والسنة» مع مستلزمات الدولة الحديثة حيث برهنت ان مفهوم الشورى يتفق وما تمثله الدساتير الحديثة التي تاخذ بمبدأ الديمقراطية القائم على ممارسة الشعب لحقه في الانتخاب. واوضحت من جهة ثانية ان الاسلام لم يتعرض لموضوع الحكم لذلك فان اي نظام لا يحرم حلالا او يحلل حراما يعتبر غير مناف للشريعة التي من مقاصدها الاولية اقامة العدل والحفاظ على النفس والعقل والدين والنسل والمال.

وذكرت في جملة ما ذكرت والكلام للدكتور ابراهيم الدعيج ان مشاريع الدساتير الاسلامية والفكر السياسي الذي اتى به بعض علماء المسلمين في هذا القرن لا تتسم بالوضوح الذي يجب ان يتوفر في النصوص الدستورية حتى لا تواجه المجتمعات الاسلامية ازمات دستورية ـ قانونية ـ سياسية قد تصل لمرحلة ازمة حكم. وهذا يعني ان الفقهاء غير متفقين على فقه سياسي موحد شانهم في ذلك كشانهم في معظم المفاهيم ذات الصلة بالعلاقات الانسانية في الدولة الحديثة، وذكرت على سبيل المثال موضوع حقوق المرأة ومفهوم الربا وعما اذا كانت الفائدة المعمول بها اليوم هي نفسها الربا او ربا النسيئة.

أما النقطة الثانية فقد تناولت الدستور الكويتي الذي شرحت بنوده باعتماد الشريعة كمقياس. ومع اعترافي بوجود خلاف في وجهات النظر الفقهية حول عدة نقاط فاني

● د. ابراهيم الدعيج

اوضحت بالعودة للاصول، اي للشريعة، بان الدستور الكويتي ينسجم مع الشريعة الاسلامية ولا يوجد اي مأخذ على الاطلاق من هذه الناحية. كما عالجت موضوع المادة الثانية بشيء من التفصيل ووجدت ان المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور لا علاقة لها بالشريعة بل انها نوع من المزايدة لتسجيل مواقف سياسية انتخابية القصد منها المزايدة على مواقف النظام من هذه المسألة. وغني عن القول ان نذكر بان المادة الثانية بوضعها الحالي تقيد السلطة التشريعية بنطاق الشريعة وتعطيها في نفس الوقت مجالات لمعالجة المصالح المرسلة بشكل يساعد على تطور وتنمية المجتمع الكويتي دون مخالفة الشرع. وكما نعلم جميعا يوجد فرق جوهري بين «الاختلاف عن الاختلاف مع» فالمادة الثانية بوضعها الحالي ضرورية لتسهيل مهمة السلطة التشريعية.

وحول النقطة الثالثة من الاطروحة والخاصة باللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فقد قال الدكتور الدعيج. ان تشكيل هذه اللجنة من قبل سمو امير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح في ديسمبر عام ١٩٩١ جاء نتيجة دراسات مستفيضة اخذت بعين الاعتبار اهمية التوفيق بين الشريعة الاسلامية وبناء الدولة العصرية. واثبت في الدراسة اهمية العناصر التي تشكل اسس عمل اللجنة والتي استخرجتها من المرسوم رقم ١٣٩/١٩٩١ وهذه العناصر هي: تهيئة الاجواء وما يقتضي ذلك من عمل على الصعد كافة اي التنشئة والتربية والاعلام والنوادي والجمعيات. والتدرج وفق النتائج الحاصلة عن عمليات تهيئة الاجواء. ومراجعة القوانين كافة واقتراح ما يمكن الاخذ به دون احداث قفزات قد تحدث خضات او خللا في سير الامور سواء على صعيد التنفيذ والقضاء او على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال معالجة هذه العناصر المذكورة آنفا حرصت على اثبات رأي اللجنة كرئيس وافراد ومجموعة مع الاستعانة بالمنشورات الصادرة عن اللجنة او التي تبنتها اللجنة كعمل قام به بعض المفكرون الاسلاميون.

ومن جهة ثانية ـ والكلام للدكتور ابراهيم الدعيج ـ اوردت عينة عن الاراء التي تمثل مختلف وجهات النظر بين الكويتيين لايضاح موقع الفئات الكويتية المختلفة من موضوع الحوار الذي هو في الواقع ابعد من موضوع الكويت بمعنى ان ما يدور في المجتمع الكويتي العربي المسلم يمثل الى حد بعيد بقية المجتمعات العربية الاسلامية. وقد حرصت على ان أبين في الاطروحة بان ما يجري في الكويت حول موضوع تطبيق الشريعة هو اختبار خطير وحساس جدا لانه يتناول اهم ما ورد في الاسلام وهو ازليته وخلوده، فالشريعة ثابتة وتفسيرها متحرك حسب القوانين الطبيعية التطويرية التي وضعها الله سبحانه وتعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد محمد المرعي

Hamad M. Al-Marei

الحالة البيئية ... ما لها وما عليها !!

بحث ودراسة وإعداد : حمد محمد المرعي (ديسمبر 1999)

بادرة القبس و ((ندوة البيئة)): الجهد المشكور والأمل المنظور

وكعادة *القبس* في الريادة بطرح القضايا الهامة التي تتصل بالإنسان في مجاله اليومي ومحيطه المعيشي وتعامله البشري، فإننا نبارك لها " ندوة البيئة " التي عقدتها مؤخراً ونشرت موضوعها الاثنين 6 ديسمبر . وتهانينا للأخ الزميل رئيس التحرير على ما هناك من لمسات ملحوظة في *القبس* مؤخراً تنظيماً وترتيباً وإخراجاً ومادة . وشكرنا يمتد إلى الزملاء والزميلات المشاركين فيها ونهنئهم لأن طرحهم ومناقشتهم لـ " المسألة البيئية " جاء وعلى غير ما نتوقع صريحاً وممثلاً للأمر الواقع بكل إيجابياته وسلبياته . فما تعودّناه دائماً من المسؤولين والمسائلين ، فيما يتعلق بأغلب القضايا العامة والهامة ، أن " كل شيء زين وفوق الزين ". وليس غريباً علينا ، ومن أي موقع كان أو كنا ، إخفاء الرؤوس كالنعامة عند تطرّقنا لمواضيع حتى وإن كانت مصيرية ما لم تكن خاصة بقطاع معين أو فئة معينة . ولهذا تجدنا ، وكعادتنا أيضاً ، نقوم بـ " شدّ السير " إلى أقصاه لينقطع كفرقعة بالونة مضغوطة إلى أقصاها ويختفي بعد ذلك أو ينتهي كل شيء ـ ولكن بكل تأكيد بدون الوصول إلى ما نتوخاه من غاية أو هدف . وبالطبع لا يعود هذا ، والغير خاف على القريب والبعيد ، إلا لكوننا " قوم تشنج " وما تطوية هذه الخاصية من إشكالات وأبعاد . ولهذا فإذ تشكر *القبس* هذه البادرة وهذا العرض لبعض جوانب " القضية البيئية " ، والذي بلا شك تطلبت الوقت والجهد وسابق الترتيب ، فإننا لنأسى لها الولوج في مجالٍ ليس هيناً الخروج منه حيث أن ما ألقته على نفسها هو قضية مستمرة ومتواصلة ومترابطة ومتشابكة تتطلب مسيرة مستمرة ومتواصلة ومترابطة ومتشابكة ، لكون هذه القضية مؤثرة ومتأثرة محلياً وكونياً وبشرياً وإنسانياً

الأستاذ حمد محمد المرعي حاصل على بكالوريوس العلوم والدراسات العليا في الكيمياء الحيوية من الولايات المتحدة (1971) ولكونه مستشاراً في مجالات البيئة وسلامتها فله عدة مؤلفات ودراسات في هذا الشأن . وكان أول من أسس جهازاً للبيئة (1973) ، كما واكب مواضيع البيئة في الكويت منذ بداياتها في أوائل السبعينيات ، سواء المتعلقة بالمناطق الصناعية أو تلك المتعلقة بمنطقة الخليج ، مشاركاً بالفرق واللجان التأسيسية إلى أن تكونت " اللجنة العليا لحماية البيئة " ومن بعد ذلك " مجلس حماية البيئة " والذي كان نواة لـ " الهيئة العامة للبيئة " فيما بعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد محمد المرعي

Hamad M. Al-Marei

الحالة البيئية ... ما لها وما عليها !!

بحث ودراسة وإعداد : حمد محمد المرعي (ديسمبر 1999)

بادرة القبس و ((ندوة البيئة)): الجهد المشكور والأمل المنظور

وكعادة *القبس* في الريادة بطرح القضايا الهامة التي تتصل بالإنسان في مجاله اليومي ومحيطه المعيشي وتعامله البشري، فإننا نبارك لها " ندوة البيئة " التي عقدتها مؤخراً ونشرت موضوعها الاثنين 6 ديسمبر . وتهانينا للأخ الزميل رئيس التحرير على ما هناك من لمسات ملحوظة في *القبس* مؤخراً تنظيماً وترتيباً وإخراجاً ومادة . وشكرنا يمتد إلى الزملاء والزميلات المشاركين فيها ونهنئهم لأن طرحهم ومناقشتهم لـ " المسألة البيئية " جاء وعلى غير ما نتوقع صريحاً وممثلاً للأمر الواقع بكل إيجابياته وسلبياته . فما تعودّناه دائماً من المسؤولين والمسائلين ، فيما يتعلق بأغلب القضايا العامة والهامة ، أن " كل شيء زين وفوق الزين ". وليس غريباً علينا ، ومن أي موقع كان أو كنا ، إخفاء الرؤوس كالنعامة عند تطرّقنا لمواضيع حتى وإن كانت مصيرية ما لم تكن خاصة بقطاع معين أو فئة معينة . ولهذا تجدنا ، وكعادتنا أيضاً ، نقوم بـ " شدّ السير " إلى أقصاه لينقطع كفرقعة بالونة مضغوطة إلى أقصاها ويختفي بعد ذلك أو ينتهي كل شيء ـ ولكن بكل تأكيد بدون الوصول إلى ما نتوخاه من غاية أو هدف . وبالطبع لا يعود هذا ، والغير خاف على القريب والبعيد ، إلا لكوننا " قوم تشنج " وما تطوية هذه الخاصية من إشكالات وأبعاد . ولهذا فإذ تشكر *القبس* هذه البادرة وهذا العرض لبعض جوانب " القضية البيئية " ، والذي بلا شك تطلبت الوقت والجهد وسابق الترتيب ، فإننا لنأسى لها الولوج في مجالٍ ليس هيناً الخروج منه ، حيث أن ما ألقته على نفسها هو قضية مستمرة ومتواصلة ومترابطة ومتشابكة تتطلب مسيرة مستمرة ومتواصلة ومترابطة ومتشابكة ، لكون هذه القضية مؤثرة ومتأثرة محلياً وكونياً وبشرياً وإنسانياً .

وفي هذا المجال فهل كان للصدفة دور يا ترى أو أن القلوب على بعضها عند اتصالي ، بعد يوم واحد من عقد " ندوة القبس " وبدون علمي عنها ، بالأخ الفاضل عبد الوهاب راشد الهارون ــ عضو مجلس الأمة ، مهنئاً له مبادرته بطرحه المتحمس والواضح والموضوعي لـــ " المسألة البيئية " ومن أعلى مجلس في البلاد ، متزامناً ذلك بالصدفة مع ندوة القبس ولكن بدون أية علاقة . لقد شدد أخونا الكريم بوراشد عند إحاطته المجلس بالمصادر والمخاطر والآثار التي يؤدي لها إهمال هكذا " قضية " أو طيها في أدراج الإهمال أو التجاهل . ولقد تكفل بأخذه على عاتقه مثل هذا الأمر ومثل هذه الأمانة حينما كان الغير في السبات يغطون أو آخرون لهذا قضية مهمشون إما عن جهل أو لخلوها من المردود السياسي أو التنفع الشخصي . فبالتأكيد لقد تجرد أخونا الفاضل بالفعل والقول ومن أعلى منبر في البلاد من كل هذا وذاك وأبرز هذه القضية البيئية البالغة التأثير على آبائنا وأبنائنا إناثاً وذكوراً وعلى أهم ما يتعلق بحياتهم ألا وهو صحتهم وفقاً لصادق قوله تعالى " ولا ترموا أنفسكم في التهلكة .

لقد نشفت أصواتنا وجفت أقلامنا وتبعثرت جهودنا منذ مطلع السبعينيات من هذا القرن ، ومنذ أيام " مجلس التخطيط " و " الإدارة العـــــــامة لهيئة الشعيبة " وغيرهم من جهات ومجالس ولجان ، وها نحن لا نزال في مكاننا نراوح . أكثر من ثلث قرن و " المشكلة البيئية " ليس فقط " مكانك سر " بل ومن سيئ إلى أسوأ مع كل ما يتوفر من خبرات إدارية وفنية وتكنولوجية حديثة وفي متناول اليد . ليس هذا فقط ، بل أن كل ما نبنيه بيد ونعمره في مختلف المرافق والقطاعات نهدم باليد الأخرى ركناً حيوياً من أركان البيئة الطبيعية التي حبانا الله بها كنعمة من نعمه تعالى وأوصانا بالمحافظة عليها . فمن يا ترى الذي أعطانا هذا " الحق المطلق " في تخريب ما خلقه الله والذي أمرنا بإعماره بصادق قوله " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " .

حماية البيئة تتطلب " تصور ورؤية " وتأصيل قيم ومفاهيم ونظم جديدة

وليكن معلوماً للحاضر والغائب أن أي وكل مردود وقتي نحصل عليه لكل أو أي استثمار كان ما كان نوعه أو طبيعته لن يكون إلا وقتياً . ولكن ما قد يحدثه للبيئة ليتعذر إصلاحه أو يتعدى المردود المرجو منه بمرات المرات . وحتى مع هذا فلا ولن نتمكن من إعادة الوضع البيئي إلى حالته الأصلية أو حتى المطلوبة ـ سـواء كان ذلك براً أو بحراً أو جواً . فمن عادة الدمـار وطبيعته وخصائصه أنـه دوماً وعلى الدوام ما يأخذ صفة وطابع الديمومة .

وقبل كل هذا وبعد كل ذاك ، فإنه يجب أن لا يغيب عنا أن للبيئة ، في إطارها المادي والمعنوي ، قيمها الدينية وقيمها الاجتماعية وقيمها الأخلاقية والتربوية وقيمها الاقتصادية الحيوية ، وبالإضافة ومع كل هذا وذاك ، قيمها الوطنية الصرفة . فإذا ما كنا وعلى الدوام نطلق الصيحات والشعارات ، في كل مجال وتحت أي مسمى ، بالحفاظ على تراث القيم والأوطان ، فالأولى بنا المحافظة على بيئة الأجداد هذه لنمررها سليمة صالحة للأولاد والأحفاد . فالبيئة ولكونها أصل كل شيء فهي أول وآخر أي شيء . ولهذا لابد ، أردنا هذا أم رغماً عنا ، أن نحفظها نظيفة طاهرة ، وأن نتعايش فيها ونتعامل معها بسلام . فليس هناك من بلد آخر نلجأ له وليس هناك من كوكب آخر نرحل إليه .

إن التاريخ القريب قد علمنا أنه عندما نريد تمييع قضية ألّفنا لها " لجنة " وعندما نريد تهميش قضية كونا لها " مجلس ". وسواء كان هذا " مجلس أعلى " أو غيره أو سواءً كانت تلك " لجنة عليا " أو غيرها ، فكلاهما لا يمكن أن يسمح لهما لا الوقت ولا التخصص ولا الأولية الوظيفية للقيام بتركيز الجهود والرؤية للتعامل مع وعلاج القضـايا البيئية . فاللجان والمجالس لا يمكن أن يكون عملها ، وبأحسن الأحوال ، غير نمط إشرافي لا رقابي ولا تنفيذي ناهيك عن تشريعي ، إلا في حدود محدودة وضيقة ، وهذا أمر طبيعي من طبيعة التسمية

نفسها . ونحن لابد وأن نؤكد أن " الهيئة العامة للبيئة " وكذلك " الهيئة العامة للصناعة " وغيرهما من الجهات المشابهة من مختلف القطاعات والوزارات المختلفة لها شديد الرغبة والتوجه للقيام بأعمالها الخاصة بـــ " مجال البيئة " على الوجه المطلوب . ولكن " العين بصيرة واليد قصيرة " فالعوائق كثيرة : منها المالية ومنها التخصصية ومنها التشريعية ومنها الإجرائية ومنها الصلاحيات والإمكانات التنفيذية ومنها تشابك الخطوط والمسؤوليات .. ومنها بعد كل هذا وذاك " ضيق ذات الحيلة " .

نبذة موجزة : البيئة الطبيعية المحكوم عليها بالإعدام

بداية وقبل شئ فإن الملوثات لا تعرف وطناً أو حدوداً أو تحديداً فالنفايات بدأت تملأ القطب الجنوبي ، وطبقة الأوزون تزداد تهلهلاً يوماً بعد يوم ، والفضاء الخارجي بأسباب الغزو التكنولوجي أصبح ليس بفضاء أبداً ، كما أن التغيرات المناخية باتت في حكم المؤكد . زد على ذلك التزايد السكاني الفلكي الرهيب ، أما استنزاف الموارد وتركم المخلفات فهي من سيئ إلى أسوأ . وما النظام الاقتصادي الجديد والمسمى بـــ " اقتصاد السوق " إلا القشة التي قصمت ظهر البعير من حيث أنه يؤكد جشع الإنسان وأنانيته اتجاه الطبيعة التي خلقها الله جميلة غنية موفورة النعم . إذاً فالتوازن البيئي الطبيعي في اختلال يوماً بعد يوم .

والكويت لا يمكن فصلها عن محيطها .الإقليمي أو العالمي ــ سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو بيئياً . ولكنه من الضروري استيعاب حقيقة أن الكويت إضافة إلى كونها شحيحة المصادر الطبيعية أصلاً فهي صغيرة المساحة ولكونها بلداً ناشئاً غنياً فإنها سريعة التطور العمراني والصناعي ومليئة بعمالة أقل ما يقال عنها أن أكثرها لن يهمها تدهور بيئة بلد ليس لهم لاعتبـــــاره ورشة عمل فقط ــ ناهيك عن وعيهم بألف باء البيئة والمحافظة عليها . خذ على سبيل المثال بالإضافة إلى رقعة الأرض المحدودة ، أنها تطل

على بحر صغير هو جزء من خليج يعتبر بحيرة ضحلة وتكاد أن تكون مغلقة وترمي فيها النفايات من كل حدب وصوب ، وزد على ذلك ازدياد انتشار وسعة مكامن النفط التي تتحول من بعد استخراج النفط إلى تجاويف في باطن الأرض . وانظر إلى التزايد المضطرد للسيارات ووسائط النقل ومعدات الصناعة ومتطلبات الإعمار وحجم المخلفات والنفايات بأنواعها . ومربط الفرس هنا كما يقولون هو أن لا ننظر إلى الآثار والنتائج في هذا اليوم ــ إلا إذا كانت الكويت مؤقتة ،بل ماذا سيكون عليه الحال بعد خمسين سنة أو مائة أو خمسة قرون ، وهل هناك كويت ثانية يمكن أن نرحل إليها أو أحفادنا فيما بعد ! هذا هو السؤال الملح .

إنه لمن الأهمية في النواحي البيئية الترقب لمضار كل ما هو جديد مما ينتج عن تقدم وتطور البشرية بمجالاتها المختلفة ، وذلك لأن الإضرار بالبيئة يعني كل ما تدخل في مكوناتها وسيرتها الطبيعية . فمن ناحية نحن نعرف بعض مضار التلوث الجوي والبري والمائي ، وذلك نظراً لما تراكم لدينا من معلومات عبر عقود طويلة ، ولكن ماذا عن المضار غير المعروفة - سواء بأسباب جهلنا بها أو بمصادرها أو بأسباب عدم إدراكنا بمداها وآفاقها . ومن ناحية أخرى ، نحن نعرف عن بعض الأضرار للمواد الكيماوية ولكن ماذا عن الأضرار البيولوجية . فها هو تأثير المبيدات الحشرية أصبح في حكم المؤكد وها هي مقاومة البكتيريا و الميكروبات بدأ ينتج عنها أمراضاً وأوبئة أكثر انتشاراً وأكثر خطورة .. وأصبحت حتى المضادات الحيوية الفعالة عقيمة في مواجهتها . وما يمكن قوله عن النواحي الكيميائية والبيولوجية يمكن تعميمه على النواحي الفيزيائية ، مثل الاشعاعات والموجات الكهرومغناطيسية بالنسبة لأضرارها على المدى القصير والبعيد ، ولك أن تعرف أنه ليس الأفران الكهربائية والتلفزيونات فقط تصدر عنها إشعاعات ، ولكن كل الأجهزة الإلكترونية عندما تسخن فإنه تصدر عنها أبخرة وإشعاعات ضارة . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك الموجات الكهرومغناطيسية التي تصدر عن كابلات الجهد العالي وأجهزة وهوائيات إعادة الارسال والاستقبال الاتصالاتي . وبلا شك فإن كل ما له موجات وترددات يكون

له تأثير (ينقص أو يزيد) على الخلية الحية وبالتحديد على النواة وتحديداً على " الكروموزومات " . وقد يكون بعض هذه الأضرار من التي يمكن التعايش معها أو علاجها ، ولكن ماذا عن تلك التي قد تحـــدث أمراضاً مستعصية أو تكون قاتلة أو تتدخل في النواحي الوراثية ، ومن ثم في تكوين الجنس البشري وحتى الحيواني والنباتي . فهل تستطيع القول أنه متوفر لدينا فهرس أو جدول أو كشف شامل بالمصادر والمضار والنتائج ؟ بالطبع لا .

إن الحالة البيئية وبدون اية مبالغة فإنها إذا لم تكن تبشر بالخير فعلى الأقل تمر بمنعطف حرج إذا لم نشمر السواعد ونسخر الإمكانيات لتدارك الأمور التي بدأت تستفحل . وهذا القول ، عند تقييمنا للوضع البيئي ، مبني على قاعدتين أساسيتين لا يمكن أن نحيد عنهما . أولهما : أنه ليس بالأهمية الخطط والاشـــتراطات والقوانين وإنما بمدى صرامتها ومدى فعاليتها ومدى تنفيذ تطبيقها . وإذا ما عرفنا كيف تجري الأمور الأخرى لدينا وقسنا عليها ، فإن ما يتعلق بالأمور البيئية لابد وأن تكون متراخية . وثانيهما : أن الرصد والكشف والمدروس أيضاً يجب أن يكون سباقاً لئلا تستفحل الأمور ويكون من الاستحالة معالجتها ، أي أن العبرة تكون في الوقاية وليس في العلاج .

الوضع البيئي الإقليمي حدث ولا حرج

وعـــودة إلى الحقيقة بأن الحالة البيئية في البلاد في منعطف حرج وخطير ، فسنحاول هنا إيضاح بعض الحقائق التي لم تتطرق لها " ندوة البيئة " في القبس المشار إليها مسبقاً ، كما وسنتجاوز ما يتصل بنظافة البيئة ومظهرها الطبيعي أو ما يتعلق بالأحوال اليومية أو الإنشائية أو الصناعية مثل المخلفات والنفايات وعمليات الحفر والردم ... الخ ، وستنحصر مناقشتنا بالصحة البشرية وخاصة مما تكون مصادرها وآثارها مختفية أو بعيدة المدى . وفي هذا السياق نرجو أن لا يحدث خلط في الربط بين البيئة وما نتطرق إليه من أحوال ومصادر وآثار ومضار . والخلط لمن غير المســـــــــتدرك قد يحدث بين ألـ Ecology

(علاقة الكائن وتكيفه بمنشأه البيئي الطبيعي) والـ Environment والمعنى بها التأثيرات والتأثرات بين الكائن وبيئته العامة (الطبيعية والمصنعة) وهي مجال مناقشتنا هنا والتي سنحاول الابتعاد فيها عن الأرقام والفنيات والتداخلات التفصيلية حيث ليـــس بمجالها هنا ولا تخدم أغراض الهدف العام لهذا الموضوع . كما نود التنويه بأن مناقشتنا هذه تعتبر متابعة أو استكمالاً لموضوع دراسة بحثية لنا تم نشرها ســابقاً بعنـــوان : " الســـــــلامة والبيئة " [سلسلة " قضايا بيئية " (رقم 13 عام 1984)ـ إصدار : جمعية حماية البيئة] .

إنه لمن الطبيعي كما أنه لمن الأهمية أيضاً أن نبخص بدقة وضع البلاد ومواصفاتها الإقليمية والجغرافية والبشرية والمواردية وتطوراتها وعلى وجه العموم قد ينحصر هذا في التالي :

أولها :مساحتها الجداً صغيرة وما يحد بها من أراضي ومواقع أفضل ما يقال عنها بأن القضايا البيئية لديها في أدنى اهتماماتها لأسباب وعوامل لا مجال لذكرها هنا .

وثانيها : موقعها على خليج ضحل شبه مغلق الحركة فيه مستمرة وكثيفة والمواد المنقولة فيه لها مخاطرها العديدة والشديدة والبعيدة الأمد في مساحتها وتأثيراتها .

وثالثها : العوامل الجوية المتنوعة والشائعة فيها مثل الحرارة والرطوبة والغبار باعتبارها عوامل مساعدة هامة لانتشار أو نقل أو تخمر الملوثات .

ورابعها : العمالة البشرية وتنوعها ومصـــادرها .

وخامسها : الأطعمة والمستحضرات المســتوردة .

وسادسها : مخلفات الغزو الغاشم وحرب التحرير .

وسنركز على البنود الثلاثة الأخيرة حيث هي محور بحثنا هذا .

عمالة غريبة ..

يجب أن لا يستهان بموضوع العمالة الأجنبية وتنوعها ومصادرها وكونها ناقلة أو حاملة لحالات مرضية لا تتوفر للمستوطنين من منطقتنا القدرة على التكيف معها أو مقاومتها ، حيث أن هذا أمر خطير جداً . ولنا فقط أن نتذكر أن أوبئة كثيرة قاتلة انتشرت في بلاد أخرى لهذا السبب . ولنا أن نعلم على هامش هذا الموضوع ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، ما حدث لسكان الأمريكتين الأصليين (الهنود الحمر ، الأزتيك ، الانكا ، المايا) بسبب ما نقله لهم الرجل الأبيض الأوربي من أمراض غريبة عليهم كانت لها آثارها الخطيرة من التي قضت على فئات كثيرة منها . ومثلهم السكان " الأبوروجينيز " أو سكان استراليا الأصليين . ونفس الأحوال عانى منها ولا زال يعاني سكان إفريقيا بأسباب التواجد البشري الأوربي . فقضية مثل هذه غير قابلة للتهميش وعلى وجه خاص في بلد تزيد فيه العمالة الأجنبية عن 60 % . ولنعلم أن ما الفحوصات الطبية التي تجرى على مئات الآلاف مما نستقدمه من أيدي عاملة ليست إلا فحوصات سطحية أو ذرّاً للرماد في العيون ، ومعظمها يجري في ظلال من التزييف والتزوير والتضليل . وحتى إن لم يكن ذلك كذلك ، فحتى في أعلا مستوياتها لا يمكن لهكذا فحوص أن تكشف لنا حتى أدنى ما هو مجهول صحياً لأحوالهم الفسيولوجية والبدنية . ولنا أن نستنتج ما قد تنشره هذه العمالة من أمراض أو أوبئة قد لا تلاحظ أو تشخص بسهولة لكونها تأخذ مجراها في المجتمع بالتدرج إلا أن تستفحل وتتأصل . وكما نعلم فإنه ليكفي بضعة أفراد يعدون على الأصابع لنشر مرض ليستفحل ومن ثم يتأصل في قطاع كبير من المجتمع . فما بالك بهذه الكثافة الرهيبة المتواجدة بيننا في كل زاوية وفي كل شارع وفي كل .. مكان .

وإن كان قدر الله أو سوء حظنا لتكون هذه العمالة في أدنى الأحوال الصحية والاجتماعية والتعليمية والمادية مصدراً وخلقةً ، وأن كان أغلب ما

نستقدمه هو لزيادة رصيد تجار الإقامات على حساب صحة أطفالنا وبيئتنا ولزيادة البطالة والعطالة وما لذلك من تأثير على الاستقرار والأمن والنسيج الاجتماعي والخدماتي ، وليس إضافة لهذا وذاك إلا أن تتصور مدى ما تنقله هذه العمالة أو ما هي حاملة له من أمراض ليست مما قد تتقبله بنيتنا الفسيولوجية أو تقاومه نظم حصانتنا المخلوقين بها والمتكيفة وفقاً لعوامل بيئتنا وطبيعتها على مر السنين . وليكن معلوماً أن ناقوس الخطر قد ضجت آذاننا من دقّه ولكن هل هناك من يحس ولا نقول هل هناك مجيب . ولذا فلا غرابة ما نشاهده من ضعف مقاومتنا للأمراض والأحوال الصحية قياساً بجيل من سبقنا . وكيف لا وقد أصبحنا نستورد الأشياء بالجملة وبدون تفريق أو حذر والتي من ضمنها العمالة الغريبة علينا بأمراضها ومشاكلها الصحية . وللتأكد من هذا فليس لك إلا أن ترصد وفي قلب مستشفياتنا ومراكزنا الصحية إضافة إلى داخل بيوتنا ومكاتبنا عدد مرات ما يبصقونه ولا نقول ما يسعلونه من أمراضهم في الدقيقة الواحدة . ولماذا لا ... فلنكن أول من يستورد العلل والأمراض ليوضع اسم مجتمعنا الجداً صغير والمثقل بعمالته المستوردة في " سجل غينيز الدولي " . إلا أن تجارة الرقيق أو السخرة لهو سجل أسود قاتم . والأسوأ أن الرقيق قد يكفل مالكه له العيش ويصرف عليه ، أما رقيق العمالة الأجنبية المتفشي إن لم يتركوا للذئاب فإن مالكهم (كفيلهم) يجعل منهم وسيلة للاسترزاق والكسب المادي ــ مثله مثل تجار " الرقيق الأبيض " . فهل أصبحت حقيقة مؤكدة أو قاب قوسين منها أننا من مجتمع ينخره الفساد والصدأ يغمره !!

أغذية مشبعة ومستحضرات جميلة ؟

كما لا يجب غض النظر عن هذا التكالب على استيراد الأطعمة ومطاعمها التي لا تتناسب مع أجوائنا أو طرق حفظنا لها أو المحافظة عليها والتحفظ منها بما يتوافق مع طبائعنا الاستخدامية أو حتى ما نعرفه لما تتعرض له خلال طرق النقل والتخزين والعرض بدأ من بلد المنشأ وما يطولها بعده من عمليات تداول ومناولة خارج حدودنا وخارج مراقبتنا . فهل نحن على دراية بتأثيراتها الغير

مرئية والغير مضمونة ونحن لا يتوفر لدينا حتى الوعي الكافي لملاحظة ما هو مكتوب عليها ، ناهيك أنها أصلاً مصنعة أو مُحضّره لمجتمعات تكون فيها حماية المستهلك ومراقبة الأطعمة في أرقى تنظيماتها وفي أقصى وأقسى درجاتها . وليس كما يتواجد عندنا ، رضينا بهذا أم لا نرضى ، من مستوى متدني في التوعية والرقابة والمسائلة القانونية والمعاقبة . ولنعلم أن الجدل قائم على قدم وساق في البلاد مصدر تلك الأغذية في نواحي سلامتها والتأثيرات المسرطنة للمواد الحافظة لها أو المعالجة بالمواد الكيماوية للصبغة أو غيرها ، أو تلك المزروعة من الأغـــــــذية باستخدام الهندسة الوراثية . أو من خلال عمليات " تحوير الجينات (GM) Genetic Modification والمشعلة لحرب شعواء في العالم المتحضر . ولكن ها هو رئيس إحدى كبريات الشركات العالمية المصنعة للأغذية (وخاصة أغذية الأطفال) عندما ســـــئل في أوربـــا عن إمكانية توقف شركته الاستمرار في مثل هذه العمليات الجدلية بإجابته الصريحة والواضحة " .. ولماذا لا ، فهناك أماكن أخرى لخدماتنا ــ ولا أخاله يقصد إلا منطقتنا المفتوحة أبوابها للتجارب و/ أو النفايات . ولماذا لا ، فهل هناك " طوفة هبيطة " أخرى غيرنا . ونفس الجدل قائم على الماشية والدواجن المعالجة أو المطعمة بما يزيد هرموناتها أو المنقاة بما يغير من جيناتها . حيث أن تعاطي منتجاتها أو مستحضراتها له مضاره الكبيرة والكثيرة على الصحة البشرية ، ولو أنه لم يتحقق لنا هذا بوضوح حيث لا زلنا نلهث ركضاً وراء كل استكشاف جديد (كما الموضة أو الصرعة الجديدة) أو كأننا طفل فرح بلعبته الجديدة . ويجب أن لا نستغرب حيث أن طرق المعالجة تلك أو ما استحدث من أساليب هي بالفعل ما زادت قابلية الحيوانات والدواجن لضرر الميكروبات والذي ينعكس بالأخير على البشر المستهلكين لمنتجاتها ومستحضراتها .

أما نحن هنا وكأننا في كوكب آخر أو كالبهائم نأكل كل ما يرمى لنا . إنه في بلاد بني آدم الأخرى يشنق كل من تسول له نفسه المحاولة غش الأطعمة سواء عن طريق التحضير أو طريقة التقديم أو لتغيير بياناتها وخاصة المعلبة أو

المغلفة منها ... والشنق لا يتم في ساحات الصفاة عندهم ولكن في أجهزة أعلامهم المقروءة والمسموعة والمرئية حتى يكون ذلك رادعاً للغير ليس فقط لمن تسول له نفسه ، بل حتى لا يفكر أحد بأن تسول له نفسه ، بالأضرار بالناس . فالأضرار بالصحة البشرية كمن يرتكب جريمة قتل النفس التي حرمها الله مع سابق التصميم والعزم . وليس كما هو معمول به لدينا بما يسمى " قانون التشهير " الحق والمراد به باطل . أي بما معناه أن يستمر الغشاش في غشه حتى ولو اكتشف إلى أن تأخذ " القضية " مجراها الطويل في أروقة القضاء ومحاكمه الابتدائية والاستئنافية وحتى تمتلأ المستشفيات والمقابر . وبعد صدور الحكم إن كان سلباً فما على الغشاش إلا تسجيل مؤسسته باسم زوجته أو أبنائه أو لربما خدمه ... فكل شيء يجوز في هذه البلاد ــ ومن قال أن القضاء نزيه فهو ساذج لأن المسألة لا تكمن في " المؤسسة القضائية " مجردة بل في الالتواء والتحايل على إجراءاته وأحكامه .. وهي ولله الحمد كثيرة وتأتيك بجميع الأشكال والألوان والأحجام .

وحيث أن الطامة الكبرى تكمن أكثر وأكثر فيما تحتويه بعض تلك الأطعمة أو المستحضرات الغذائية أو التجميلية من مواد أو مركبات ضارة صحياً أو مسرطنة أو تؤدي إلى حالات أو أمراض لا تقل خطورة عنها في خطورتها ، إلا أن الفاجعة تكمن في أن هكذا تأثيرات قد لا تكون لحظية وقد لا تظهر وقتها أو أن تشخيصها لا يكون سهلاً أو واضحاً وقد لا تظهر إلا على المدى البعيد . أما الخطر الأكبر فهـــو في كون المنطقة برمتها ، وليـــــــس الكويت فقط ، تعتبر " سلة مهملات " يلقى فيها المصنعين والبلدان المصدرة كل ما هو صالح وطالح . وإذا ما زاوجنا هذا مع تكالبنا المضطرد للكسب السريع غير عابئين بالنتائج الصحية الوخيمة وخاصة على أطفالنا فلذات أكبادنا فإنه حقاً لهو الجلل الأكبر . ولو كانت هناك إحصائيات مرتبة ومصنفة لوجد وبكل وضوح انتصاب الدلالات البيانية صعوداً إلى معدلاتها الغير معقولة بهذا الشأن . إلا أن استنتاجاً بسيطاً لما ينشر في الصحافة ليضع هذه المشكلة الصحية في مصافها الخطيرة من حيث انتشارها أو من حيث تأثيراتها .

تحرير البيئة من آثار الغزو وحرب التحرير

أما مخلفات الغزو الغاشم ومواد ومعدات حرب التحرير وآثارها البيئية فخطورتها المتناهية تكمن في كينونتها في شقان :

الشـــق الأول : جهلنا بماهية ونوعية وأشكال هذه المخلفات والمواد وأماكن تواجدها وصعوبة الكشف عنها إما بأسباب عدم المتابعة النمطية لها ، أو لكونها مما يخضع لطبيعتها العسكرية السرية .

والشق الثاني : صعوبة معرفة أضرارها لعدم التمكن من تشخيص حالاتها أو لتداخل الأعراض الصحية بعضها مع البعض مما يؤدي إلى تخفية أعراض هذه الحالات .

أولاً : ذخائر مشبعّة

ولمعرفتنا بأساليب وما يتوفر للنظام العراقي من مواد كيماوية سمية وبيولوجية جرثومية فالحكمة تتطلب الغوص في أعماق ما قد تركه أثناء غزوه أو احتمالات استمراره بعد الغزو بنشر أو تسريب هذه المواد بطريقة أو بأخرى إلى البلاد . وبنفس الشيء فنحن نعلم مدى ما استخدمته قوات التحالف في تحرير البلاد ، وخاصة القوات الأمريكية ، من أسلحة فتاكة ، وإن كنا نجهل مركّبات ذخائرها المستخدمة من إشعاعية أو كيماوية وغيرها ومواقعها ومخلفاتها وتأثيراتها . ولكننا لا نجهل مدى نفوذ وسيطرة الآلة العسكرية الأمريكية (صناع وتجار ومقاولي الأسلحة) وفرق الضغط لديهم سواء على وزارة الدفاع " البنتاغون " أو الكونغرس أو الإدارة الأمريكية لاستخدام صناعاتهم . ولا نجهل أيضاً عدم تردد الولايات المتحدة استخدام أي أنواع من الأسلحة وبغض النظر عن تأثيراتها البشرية أو البيئية . فهي على الدوام تتفقد المناطق الساخنة وإن لم تتواجد خلقت بعضها وذلك لمواصلة استمرارية تدريب جيوشها وتجريـــب أسلحتها بغرض التطـــوير من ناحيـــة ، ومن ناحية

أخرى ــ وهذه هي الطامة الكبرى ، بغرض استمرارية العجلة الإنتاجية الرأسمالية وإلا لتضرر الاقتصاد الأمريكي وزادت البطالة ... الخ . هذه معلومات ليست سرية . كما أنه ليس سراً أن المناطق الساخنة غالباً ما تكون في العالم الثالث والذي من اسمه يدل على أنه لا أهمية لسكانه أو بيئتة . ولذلك فليس غريباً أن تجرب القنبلة الذرية في هيروشيما اليابان وليس في برلين أوربا . وإن كان ذلك في التاريخ القديم ، فليس هناك أشهر من فترة السبعينيات عندما استخدمت أمريكا مركب " أورانج " (بهدف حرق الأشجار لكشف مواقع ثوار فيتنام) ــ إلا أن تأثيراتها الجانبية على البشر كانت مأساوية (أو لم يفكر أحد أن ما يحرق الشجر يحرق البشر أيضاً ! ولكن من يهتم إذا كان البشر مثل الشجر تبع فيتنام آسيا) . ولكن الله يمهل ولا يهمل ، فالمصيبة الكبرى طفت على السطح مع كل المحاولات العقيمة لتغطيتها وذلك عندما تبين أن ضرر مركب " أورانج " بدأ يمس الجنود الأمريكيين أيضاً ــ وكيف لا والجميع في نفس المواقع والمناطق . أما الفاجعة الكبرى فهي عندما أصيب أبن أحد قيادي " البنتاغون " بضرر بالغ بأسباب هذا المركب، وكان هذا القائد هو أحد من طلبوا بتطوير ذلك المركب وأمروا باستخدامه . أما ما حدث بعد ذلك فقد أصبح تاريخاً : محاولة إنتحار الأب القائد نتيجة وخز الضمير لما سببه لابنه والمئات من غيره من المجندين آنذاك. والأمثلة الأخرى في هذا المجال كثيرة وآخرها ما يسمى بـ" أعراض مرض حرب الخليج Gulf Syndrome " ــ حيث أن حرب تحرير الكويت لا تختلف عن غيرها من الحروب حتى وإن كنا نحن كويتيون . وما استخدم فيها من أسلحة لأغراض التحرير أو لأغراض التجريب من النوع التي تقشعر لها الأبدان . ولو أعدنا النظر بالأجساد والهياكل المتفحمة في " مقبرة المطلاع " لتبين للمتخصصين منا أن ذلك التفحم لم تكن النار أحد أسبابه . ومن منّا لا يتذكر مشروع " القنبلة النيوترونية " والتي تحيل البشر ، عدا كل شيء آخر ، إلى فحم ورماد . فهل كان " المطلاع " منطقة تجريبها يا ترى .

المراد مما تقدم من لمحات وجيزة هو التأكيد على أن مخلفات الغزو المستخدمة بما يتعلق باحتلال وحرب تحرير الكويت لابد وأن تكون لها آثارها الصحية وإن لم تظهر أعراضـــها وقتها . وهناك قانون أزلي في البحث العلمي يقــول " أنك عندما لا تجد الشيء فهذا لا يعني أنه غير موجود بل أن بحثك أو تفقدك له لم يكن دقيقاً " . فبحر الخليج القريب من سواحلنا ملئ بما يغوص في أعماقه من هياكل ومواد في طريقها إلى التداخل مع محيطها المائي والتي لا تبين تأثيراتها وأضرارها الغير منظورة إلا فيما بعد . ولو أن هذا حدث في بحار أمريكا أو أوربا لتمت عملية تمشيط في 72 ساعة وتنظيف فيما لا يتعدى الستة أسابيع . وبر الكويت وصحاريها تنتشر فيها ، ليس الألغام فقط فهذه مخاطرها تهون وإن كانت قاتلة ، بل شظايا الأسلحة والتي قد تكون حاملة أو ناقلة لمواد مشعة ومن الذي يستحيل تمييزها أو رصد أضرارها إلا بطرق وأساليب متخصصة . وإلا لماذا تم نقل " معرض الأسلحة " من أرض المعارض ؟ بداية نحن لا نعرف لماذا عرضت تلك الأسلحة والمكونة من دبابات ومدافع وعربات ومجنزرات . ومن ذا الذي أمر بعرضها وهي لا تمثل إلا قطعاً معروفة ومألوفة من كثر مشاهدتها في التليفزيون حيث أن عالمنا هذا ملئ بالحروب اليومية والمستمرة . أو لم يخطر ببال من عرضها أن أكثر ما ينجذب إلى هكذا معرض هم الأطفال أو صغار الســـن يتقلبون على هياكلها ويختبئون في كابيناتها . وهل بادر أحد أو تكفل فيما بعد بتفقد من كان يجوب ذلك المعرض وتتبع أحوالهم الصحية وتطوراتها من خلال مراحل كشفية مبرمجة منتظمة . وهل هي معلومة جديدة أن الإشعاعات تسبب أمراضاً سرطانية متنوعة وأن ما أسباب نقل المعرض ذاك إلا لما تحتويه تلك القطع العسكرية من مواد مشعة . وبالطبع ما ينطبق على معدات المعرض ينطبق وبالتأكيد على الشظايا المبعثرة في البراري والصحاري . إننا لنأمل بل ونرجو أن نكون مخطئين هنا لأن في هذا خير وراحة بال لنا وللجميع ــ ولكن هذا معتمداً على الآمال وهي غـــــادرة في مثل هكذا أحوال .

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

ثانياً : نفط فوق الأرض

وإضافة إلى ما تقدم فهناك ما تبقى من البحيرات النفطية الشاسعة المنتشرة إثر حرق آبار النفط وما تلاه من عمليات إطفائها . فأبخرة هذه البحيرات تنطلق إلى الجو ببطئ حاملة معها المركبات الهيدروكربونية البعض منها على درجة من السميّة والبعض الآخر له آثاره الخانقة ، إضافة إلى كون بعض هذه المواد من التي لا تظهر أعراضها الصحية السيئة أو أضرارها إلا بعد فترة قد تقصر أو قد تطول ــ وهنا تكمن الخطورة . أما خطورتها الأخرى فتكمن في تسرب نفط تلك البحيرات في جوف التربة واحتمال وصولها إلى المياه الجوفيـــــة (وخاصة في أراضي الشمال) والمضار الصحية الناتجة لمن يستخدم تلك المياه سواء في الشرب أو سقي الأغنام أو ري المزروعات . وليس بمجاله هنا التطرق لآثار تلك البحيرات على التربة والأعشاب وجمال الطبيعة وهي كثيرة وكبيرة . وبعد كل هذا لك أن تعلم أن بعد أن تم سحب بعض نفط تلك البحيرات ظلت البقايا النفطية ذات النوعية السيئة والمركزة وإلى الآن قضيتها على ما نعتقد تراوح في مكانها وكل جهة ترمي المسؤولية على جهة أخرى. ألا تحتم علينا البديهة والمنطق سواءً أنه وبأسباب جهلنا لخواص وطبيعة تلك الملوثات بأن هذا لا يعفينا بل يوجب علينا وبأسرع وقت ممكن رصدها وإزالتها وبالطرق الصحيحة ــ أما بعد مرور عقد من الزمان فهذا لا يمكن أن يعتبر بأسرع وقت ممكن حتى ولا للسلحفاة الساكنة .

ثالثاً : آبار نفط تحترق

ولا يجب بل ولا يمكن أن يغيب عن أذهاننا تلك السحب الدخانية الكثيفة الناتجة عن إحراق العدو لما يزيد على الـ 600 بئر نفطية في مختلف المواقع الجغرافية في الكويت والتي غطت سـماء الكويت لفترة أسابيع طويلة بعد التحرير . فإن كان الله قد من علينا بإطفائها بسرعة قياسية ودحرنا بهذا أغراض العدو الغاشم فلا يعني أن العملية قد إنتهت آنذاك .. بل بالعكس فإنها إبتدأت عند ذلك . فلا يعقل أن تأثيرات سحباً بتلك الكثافة والتي لم يحصل مثيل لها في التـاريخ (إلا واستثناءاً لبركان " كاراكاتووا " في أندونيسيا في أواخر القرن الماضي) تزول تأثيراتها بهذه الفترة القصيرة . فدخان حرائق النفط الخام له أضرار متنوعة وخطيرة وذلك لتنوع غازاته من جهة ، ولتنوع درجات تأثيراته السمية من جهة أخرى ، وخاصة كما حدث من سحب كثيفة ولفترة طويلة غطت مساحات شاسعة . فحدث مثل هذا تظل تأثيراته الصحية وبالأخص على الجهاز التنفسي ولفترة قد تقصر ولكن قد تطول ولا يحس بتأثيراتها إلا فيما بعد . كما أنه وحتى لمن حالفه الحظ ولم يتعرض لها مباشرة في فترة تلك السحب الدخانية ، فإن دقائق غبارها المترسبة على سطح التربة والمباني والطرق لا زالت موجودة وتتطاير بين حين وآخر . وغني عن القول ، وخاصة لمن يعانون من أزمات صحية تنفسية ، أن الوقاية ضرورية جداً من غبار وأتربة وعواصف " الطوز " الشائعة والمتكررة في منطقتنا هذه كونها ناقلة أو مختلطة بالمواد الكربونية الدقيقة المكتسحة من الأسطح بفعل تأثير الرياح . ولكن الأهم من هذا هو متابعة حالات من كان قد تعرض لتلك الأدخنة آنذاك وتوفير الرعاية الصحية الاستثنائية لهم وعدم اعتبار حالاتهم وكأنها أعراض رشح أو زكام أو التهابات عارضة . ولكن ... هل هذا ممكناً في بلد تخلو من " مستشفى أمراض صدرية " على المستوى المطلوب ؟ نحن لا نعلم ولكننا نشك في هذا .

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

رابعاً : نفط في الخليج

وطبعاً من منا لا يذكر الكميات الهائلة من النفط التي ضخها العدو في مياه الخليج . نعم ما كان طافياً منها فقد اختفى إما لإنجرافه إلى مجال السواحل أو لتشتته إلى مياه المحيطات . إلا أن ما ترسب منه في رمال قاع البحر فلا يجب أن يستهان به . فالمترسب هذا وبفعل التيارات القاعية وتقلبات الحرارة وغيرها من عوامل البيئة المائية لا شك يظل عالقاً ومتحركاً وذائباً ومختلطاً في المياه وليس ساكناً وخامداً . والحيطة هنا ليس في مدى تأثير هذه الترسبات النفطية على الأحياء المائية فهذا أمر ليس مجال مناقشته هنا . ولكن الأمر البالغ الأهمية هو الاحتياطات وتدارك الأمور الفنية حول مآخذ المياه المستخدمة في تبريد المصانع ، والأهم من كل هذا وذاك مآخذ المياه المستخدمة في محطات القوى وتقطير المياه لإنتاج مياه الشرب . ولا يختلف اثنان منا على خطورة هذه الأمر واحتمال كون تلك المياه المنتجة هي المسببة لشيوع كثير من الحالات الصحية إن لم نقول الأمراض المتنوعة . وبالفعل الكثير من الناس لا يستبعد كون هذا الاحتمال وارداً وإن كنا نرجح أن تكون طبيعية وتصنيع الأغذية والسلوك المعيشي أو الحياتي واختلاط البيئة البشرية والملوثات الجوية هو المسؤول الأول .

خاتمة وتوصية

لم نناقش في موضوعنا هذا الناحية الشكلية والجمالية لبيئة معيشتنا المحيطة بنا ــ فهذا أمرُ يكاد أن يصبح في خانة المستحيلات في هذا البلد الثري مادياً الفقير نباهة وفطنة وجمالاً . فعدا بضيعة كيلو مترات في بعض المناطق المحظوظة ، فلا تزال لا ترى غير الساحات التعيسة والبراري القفراء والشواطئ المزرية . ولو أنه لم تصرف ولا تزال تصرف الملايين لقلنا العين بصيرة واليد قصيرة . أما الأرصفة حوالي البيوت والمباني والأسواق أو إن وجدت دورات مياه في المقار الرسمية أو الجمعيات أو حتى المستشـــــــــــفيات (وقد تكــون رحمة من الله أنه لا توجد دورات مياه عامة في هذا البلد المتحضر) فنجد كل ما ذكر في حالة الجميع في حال رثة بل وكأنها " مزبلة " ، مما حدى بأحد الرفقاء ــ الصادقين وليس الساخرين ، تعهده بعدم المشي أو الخوض فيها حفاظاً على حذائه والذي ، وصح قوله ، جزءاً من بيئته الخاصة ، أما البيئة العامة فأمرها كما يؤكده صاحبنا فهو عند الله تعالى . أما ذاك المجتهد والذي يشدّ على نفسه ليجمّل ما حواليه فلابد وأن يصادف كل العراقيل والمعوقات المتمثلة بالنظم والاجراءات وما يعقبها فيما بعد من " تراكتورات " صفراء رسمية هدّامة .

أما ما نسميه بـــ " المحميّات " فهي فعلاً مناطق محمية ولكن لاغنام وبهائم البعض . كما ولا زلنا نذكر ما قامت به إحدى الجهات ، وبإخلاص وحسن نية مزاوجاً بشوية " خداي " ، وذلك عندما نثرت بعض البذور أو الحبوب أو الشعير في الصحراء بواسطة الطائرات المروحية هادفة بهذا تخضير منطقة البر . وما حدث بعد ذلك كان نكتة الموسم : فقد خفي على تلك الجهة أن هناك شيء اسمه الطيور غرامها أكل الحبوب أو البذور حتى وإن كانت منثورة في الصحراء . هذا المشروع بالطبع ليس اختراع أو اكتشاف كويتي وإنما فكر به في كندا لاستزراع غابات أو تعويضاً عن الغابات المقتلعة ، ويعمل به في

شكل تجريبي في كل من كندا والولايات المتحدة . إلا أن هؤلاء يغلفون البذور بمواد عضوية ممزوجة بعجينة بلاستيكية تتحلل بعد فترة والغرض من هذا هو توفير تغذية مؤقتة للبذور من المادة العضوية أما البلاستيكية فتوفر حماية مؤقتة للبذور إلى أن تتجذر وتثبت في التربة وحينها تكون الطبقة البلاستيكية قد تحللت . إلا أن جماعتنا هنا في الثمانينات أخذوا السالفة من نصها ونسوا تغليف البذور بالمادة العضوية والطبقة البلاستيكية (وحتى لو أرادوا لما استطاعوا ذلك لعدم توفر الإمكانات الفنية)، وهكذا خسروا البذور وخسرنا المزروعات وربح الطير . أو كما أقمنا الدنيا ولعلمي لم نقعدها بعد على مسألة " نفوق الأسماك " وحاولنا اشراك العالم كله في قضيتنا " المصيرية " هذه بجلب المتخصصين والخبراء لنكتشف فقط أن البحر ملئ بالكائنات الحية غير الأسماك وأن " نظام الإيكولوجيا " وضعه سبحانه بدقة وميزان في صادق قوله تعالى ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان ﴾ [الرحمن ــ 7] و ﴿ أنبتنا فيها من كل شيء موزون ﴾ [الحجر ــ 19] . وأن مشكلتنا كلها تتلخص في أن هناك هوائم من فصائل " الفايتوبلانكتون " تنمو بكثرة في بعض الأحوال الطبيعية حتى أنها أحياناً تلون مياه البحر بألوانها من كثرتها، وتتدخل في النظام المعيشي الغذائي ــ التنفسي لدى بعض الكائنات البحرية الأخرى مثل الأسماك مؤدية بهذا لهلاكها .

كما أن الحكمة في أبسط أساسياتها تتطلب أنه عندما يستحيل أو تكون هناك صعوبة في رصد أو مكافحة بعض الملوثات فالتوجه وبالضرورة يكون نحو تلك الممكن التحكم أو السيطرة عليها . إلا أننا لا زلنا نجد أنفسنا أبعد من هذا عندما نتفقد بعض ملامح وبانوراما مجريات الأمور حولنا ونحن في الألفية الثالثة. فملوثات عوادم السيارات في مدينة الكويت وضواحيها تكاد تكون مهلكة . وما لك إلا أن تنظر إلى سمائها من على بعد لترى تلك السحابة الثقيلة تخيم فوق أجوائها . ليس هذا فقط ، بل لقد اتبعنا مؤخراً طريقة غريبة في تبليط الأرصفة وحتى في المناطق السكنية ، تتمثل في تغطية أتربتها بقطع الحصى

(صلبوخ مكسر) ممزوجة بمواد نفطية (قار) متمثلين بهذا بالقول المأثور ما أقبح من فعله إلا عذره " . فكلنا يعلم أن هذه المواد النفطية مخربة للبيئة إضافة لقبح شكلها وإيذائها للبشر والسيارات وتنحشر فيها المياه والنفايات وزيادة على هذا آثار أبخرتها في حرارة صيف الكويت المستمرة أغلب أيام السنة . وزيادة للطين بله ، فها هي مداخن " محطة الدوحة لتوليد الكهرباء وتقطير المياه " تنفث سمومها بشكل يكاد يكون متواصلاً من نواتج وقودها من النفط الثقيل ، مغطية بذلك عشرات الكيلو مترات من المناطق المحيطة مثل الصليبيخات والصليبية والجهراء وما حواليهما . ولنا أن نعلم أن تشغيل هذه المحطة على النفط الثقيل يكون في حالات الطوارئ فقط عندما لا يتوافر وقودها العادي بأسباب تعود لتقصير في أعمال " مصافي تكرير النفط " . فهل هذه هي الحال ؟ نحن لا نظن هذا بل نعتقد أن الخلل يقع في خانة التفكير والتنظيم ولكن أهمها الحرص في ما بين الجهات المشتركة في عملية تزويد الوقود . وللتاريخ فقط فلنا أن نتذكر أنه أخذ من الجهات المؤولة عقد من الزمان وجهود مضنية لنقل " مصنع الطابوق الجيري " من منطقة الشويخ الصناعية " ومثلها لنقل " مصانع الملح والكلورين " من " منطقة الشويخ الساحلية " بأسباب مضارها على بيئة الصحة العامة . كان ذلك قبل عقدين من الزمان ــ فهل التاريخ يعيد نفسه !! نرجو أن لا يكون هذا وخاصة في مثل هذه القضايا .

أردنا من هذه الأمثلة والتفاصيل السابقة أننا قد نتساهل لبعض التخبط أو العشوائية أو التقصير ونغمض العين مبررين ذلك بنقص الخبرة والحاح الأولويات كوننا بلد ناشئ . إلا أنه عندما تتصل الأمور بـــ " الصحة البشرية " وكما فصلنا في موضوع بحثنا هذا ، فلا يجوز لا التخبط ولا العشوائية ولا الإهـــمال أو التقصير فهذه تعتبر من الممنوعات إن لم تكن من المحرمات المطلقة . ولهذا فإن أضعف الإيمان في معالجة ما أوضحناه من مشاكل هو رصد الحالات الغريبة ومتابعتها بجدية ليس لعلاجها فقط بل للترقب واتخاذ الاحتياطات

اللازمة منعاً لتدهور الأحوال أو وصولها لدرجة لا يمكن السيطرة عليها . ونحن نعلم أنه قد كانت هناك محاولات لعمل شئ من هذا القبيل بعد التحرير مباشرة – لقد كان لدينا الحماس آنذاك فهل أصبح الآن في خبر كان ؟

ولو عاد لنا بعض ذلك الحماس وأعطينا الموضوع بعض الأهمية لوجدنا أن المطلوب قد لا يتعدى إنشاء مكتب ببضعة أفراد يلحق بـــ " الأمانة العامة لمجلس الوزراء " (كما " مكتب الشهيد ") وتكون الخطوط العريضة لمهامه هي رصد ومتابعة ما هو جارياً من أحوال أو ما يستجد منها بما يتعلق بمواضع :

* الأطعمة والمستحضرات * العمالة الأجنبيـــة

*مخلفات الغزو وحرب التحرير

وتأثيراتها البائنة والخافية على الصحة الفردية والصحة العامة ، وتتحدد أعمال المكتب في إطارها العام بـــ :

◆ الاتصال ◆ النظم ◆ التنســـــيق .

وذلك بين الجهات التخصصية المعنية الأخرى المتناثرة هنا وهناك .

****

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

اللازمة منعاً لتدهور الأحوال أو وصولها لدرجة لا يمكن السيطرة عليها . ونحن نعلم أنه قد كانت هناك محاولات لعمل شئ من هذا القبيل بعد التحرير مباشرة – لقد كان لدينا الحماس آنذاك فهل أصبح الآن في خبر كان ؟

ولو عاد لنا بعض ذلك الحماس وأعطينا الموضوع بعض الأهمية لوجدنا أن المطلوب قد لا يتعدى إنشاء مكتب ببضعة أفراد يلحق بـــ " الأمانة العامة لمجلس الوزراء " (كما " مكتب الشهيد ") وتكون الخطوط العريضة لمهامه هي رصد ومتابعة ما هو جارياً من أحوال أو ما يستجد منها بما يتعلق بمواضع :

* الأطعمة والمستحضرات * العمالة الأجنبيـــة

*مخلفات الغزو وحرب التحرير

وتأثيراتها البائنة والخافية على الصحة الفردية والصحة العامة ، وتتحدد أعمال المكتب في إطارها العام بـــ :

◆ الاتصال ◆ النظم ◆ التنســـــيق .

وذلك بين الجهات التخصصية المعنية الأخرى المتناثرة هنا وهناك .

****

الأستاذ حمد محمد المرعي حاصل على بكالوريوس العلوم والدراسات العليا في الكيمياء الحيوية من الولايات المتحـدة (1971) ولكونه مستشاراً في مجالات البيئة وسلامتها فله عدة مؤلفات ودراسات في هذا الشأن . وكان أول مـن أسـس جهازاً للبيئة (1973) ، كما واكب مواضيع البيئة في الكويت منذ بداياتها في أوائل السبعينيات ، سواء المتعلقة بالمناطق الصناعية أو تلك المتعلقة بمنطقة الخليج ، مشـاركاً بالفرق واللجـان التأسيسية إلى أن تكونت " اللجنة العليا لحماية البيئة " ومن بعد ذلك " مجلس حمـاية البيئة " والذي كان نواة لـــ " الهيئة العامة للبيئة " فيما بعد .